

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية - غزة

كلية الدراسات العليا

برنامج المحاسبة والتمويل

أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة

إعداد الباحثة

رائدة إبراهيم أبو عطوي

إشراف

د. عصام محمد البحبيصي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل
من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة

1433هـ - 2012م



رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ
وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾

(النمل / 19)



الإهداء

إلى الأكرم منا جميعاً، الذين ضحوا بدمائهم رخيصة في سبيل الله

الشهداء الأبرار

إلى الذين ضحوا بسني أعمارهم، وزهرة شبابهم في سبيل حريتنا

الأسرى الميامين

إلى من سهرت عيونهم على ثغور الوطن لنحيا بأمن وأمان

المجاهدين الأبطال

إلى الغالي الذي لا تفيه كلمات الشكر والعرفان بالجميل

أبي الحبيب

إلى من أعطت فما كنت، ومن ضحّت فما ملّت، التي أرى الأمل بعينيها

أمي الحبيبة

إلى من هم أقرب من روعي وشاركوني حزن أمي وبهم استمد عزتي

إخوتي الأفاضل

إلى رفيقات دربي ومهجة قلبي، صاحبات القلب الطيب والنوايا الصادقة

أخواتي الفضليات

إلى من تحلّوا بالإخاء وتميزوا بالعطاء، فكانوا رمزاً للحب والوفاء

الأهل والأقارب

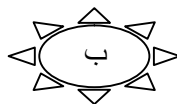
إلى ينباع الصدق الصافي، فكانوا معي على طريق الخير والنجاح

صديقاتي الغاليات

إلى الذين سعدوا بدراستي وآزروني مادياً ومعنوياً أصدقائي في سوريا، فأسأل الله أن

يجزيهم عني خير الجزاء وأن يكافئهم بجزيل العطاء، وأن يرحم ذويهم وينصرهم عاجلاً

وليس آجلاً.



شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه
والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أشرف الخلق أجمعين الهادي الأمين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبعه إلى يوم الدين وبعد، انطلاقاً من قول النبي ﷺ:
"من لا يشكر الناس لا يشكر الله" فإن الواجب يدفعني إلي أن أخص بالشكر بعد الله ﷻ
من هم أهل للثناء: الدكتور/ **عصام محمد البحيصي**، الذي أشرف على هذه الدراسة
والذي تفضل عليّ بأن أعطاني الكثير من وقته الثمين، فلم يدخر جهداً في مساعدتي
وتقديم العون العلمي والمعنوي لي في سبيل إنجاز هذه الدراسة. فجزاه الله عنا خير
الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى عضوي لجنة المناقشة والحكم على الرسالة
لتفضلهم وقبولهم مناقشة هذه الرسالة وإبرازها بشكلها العلمي المناسب وهم:

حفظه الله

الأستاذ الدكتور/ حمدي شحدة زعرب

حفظه الله

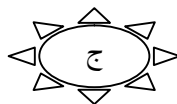
الدكتور/ صبري ماهر مشتهى

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الجامعة الإسلامية لما وفرت له لي من الكتب
والمراجع التي كانت عوناً لي في إنجاز هذه الدراسة.

والشكر والتقدير موصول لكل من أسهم في تسهيل مهمتي العلمية بأن وقف
بجانبي أو شد من أزرعي أو مد لي يد المساعدة والعون.

والله من وراء القصد

الباحثة



ملخص الدراسة باللغة العربية

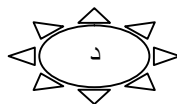
أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي في قطاع غزة، ولتحقيق هذا الهدف تم مراجعة الدراسات السابقة والأطر النظرية المتعلقة بالموضوع، وصياغة بعض الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم وتوزيع (81) استبانة عملية محكمة على مجتمع الدراسة والمتمثل في أصحاب مكاتب وشركات التدقيق العاملة في قطاع غزة والمعتمدة لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، والبالغ عددها (81) مكتب، حيث تم استرداد (79) استبانة وتم استخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الوصول هي أكثر المخاطر التي يتعرض لها المدقق الخارجي في المنشآت الخاضعة للتدقيق، وأن المهارات والكفاءة تؤثر على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي وأقلها قبول العملاء الجدد والاستمرار مع القدامى.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة إيلاء المزيد من العناية اللازمة لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، والنهوض بها إلى المستوى اللائق بها بين المهن، وكذلك أهمية قيام مدققي الحسابات بمواكبة التطورات السريعة في المهنة وتطور تكنولوجيا المعلومات لضمان استمرارية ملائمتها لاحتياجات المجتمع، تطوير أداء مدققي الحسابات فيما يتعلق بمخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وطرق التعامل معها وأثرها على جودة عمل المدقق الخارجي، وذلك عبر توفير دورات تدريبية لهم في هذا المجال.



Abstract

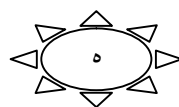
Impact of the use of Information Technology Risks in Organizations Subject to Auditing on External Auditors' Job Quality in Gaza Strip.

This study aimed at identifying the impact of information technology risks in the organizations which are subject to auditing on the job quality of external auditors in Gaza Strip. The previous literature and other theoretical subjects were reviewed and hypotheses were formulated to fulfill this research purpose.

The researcher applied the descriptive analytical approach through distributing (81) questionnaires to the study population represented by (81) auditing offices and firms accredited by the Palestinian Auditors and Accountant Association, where (79) questionnaires were recollected and analyzed by the SPSS program for statistical analysis.

The results showed that the most prominent type of risks that external auditors face in such organizations is the access risk, while the least one is environmental risk. In addition, the most measures affected by information technology are skills and efficiency, while the least is both new clients' admission and retention of old ones.

The study came out with several recommendations, on top of which are paying more attention and improving the auditing profession in the Palestinian National Authority in order to gain high standard among other occupations. It is also important that auditors should keep pace with the rapid developments in both their job and information technology in order to meet society needs. Moreover, auditors performance related to computerized accounting information system risks affecting the quality of their jobs and how to deal with such risks should be improved by means of conducting training courses.



قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	
أ	آية قرآنية	
ب	الإهداء	
ج	شكر وتقدير	
د	الملخص باللغة العربية	
هـ	الملخص باللغة الانجليزية	
و	قائمة المحتويات	
ط	قائمة الجداول	
ل	قائمة الأشكال	
ل	قائمة الملاحق	
الفصل الأول الإطار العام للدراسة		
1	مقدمة	1-1
2	مشكلة الدراسة	1-2
3	أهمية الدراسة	1-3
3	أهداف الدراسة	1-4
4	فرضيات الدراسة	1-5
5	متغيرات الدراسة	1-6
6	الدراسات السابقة	1-7
18	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	1-8
الفصل الثاني نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية		
20	تمهيد	2-1
20	مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2-2
21	المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2-3
27	أمن تكنولوجيا المعلومات	2-4

الصفحة	الموضوع	
29	متطلبات تقييم نظم أمن المعلومات	2-5
29	طرق حماية المعلومات المحاسبية	2-6
30	أساليب الرقابة على نظم المعلومات	2-7
الفصل الثالث		
مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية		
34	تمهيد	3-1
34	مفهوم ومراجعة وتدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	3-2
35	أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	3-3
35	أهداف مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	3-4
36	أساليب مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	3-5
39	معايير مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	3-6
43	مفهوم جودة التدقيق	3-7
45	مفهوم رقابة الجودة لأعمال التدقيق	3-8
46	أهمية رقابة الجودة	3-9
47	أهداف رقابة الجودة	3-10
48	المخاطر الناجمة عن عدم تحقيق جودة التدقيق	3-11
49	عناصر جودة التدقيق	3-12
52	مقاييس تقييم جودة خدمات تدقيق الحسابات	3-13
54	العوامل المؤثرة في جودة عملية المراجعة	3-14
الفصل الرابع		
واقع مهنة تدقيق الحسابات في قطاع غزة		
59	تمهيد	4-1
59	نشأة مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين وتطورها	4-2
62	التطور التاريخي لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة	4-3
64	الجهات المنظمة لمهنة التدقيق في قطاع غزة	4-4
67	ضوابط رقابة الجودة في القوانين المنظمة لمهنة التدقيق في فلسطين	4-5
70	العقوبات والإجراءات والتأديبية في قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات	4-6

الصفحة	الموضوع	
	الفلسطيني	
72	أهم المشاكل والتحديات التي تواجه مهنة التدقيق في قطاع غزة	4-7
الفصل الخامس منهجية الدراسة		
75	تمهيد	5-1
75	أسلوب الدراسة	5-2
76	مجتمع وعينة الدراسة	5-3
76	أقسام الاستبانة	5-4
79	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	5-5
79	صدق وثبات الاستبانة	5-6
87	ثبات فقرات الاستبانة	5-7
الفصل السادس تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة		
91	تمهيد	6-1
91	الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية	6-2
97	تحليل فرضيات الدراسة	6-3
الفصل السابع النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية		
122	النتائج	7-1
123	التوصيات	7-2
125	قائمة المراجع	
	ملاحق الدراسة	

قائمة الجداول

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
63	توزيع خدمات المحاسبة والتدقيق والاستشارات على مكاتب المحاسبة والتدقيق في قطاع غزة	1
64	توزيع عدد مكاتب المحاسبة والتدقيق في قطاع غزة بحسب المنطقة الجغرافية	2
77	مقياس ليكرت الخماسي	3
78	اختبار التوزيع الطبيعي	4
80	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: أثر المخاطر البشرية (النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	5
81	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني: أثر المخاطر البيئية (النتيجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	6
82	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث: أثر مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	7
83	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع: أثر مخاطر الفايروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	8
84	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس: أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي	9

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
10	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	86
11	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	87
12	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	88
13	توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر	91
14	توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي	92
15	توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص العلمي	92
16	توزيع مجتمع الدراسة حسب الشهادات المهنية(العربية والأجنبية)	93
17	توزيع مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي	93
18	توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق	94
19	توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد الدورات في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية	94
20	توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد الدورات في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات الماضية	95
21	توزيع مجتمع الدراسة حسب تاريخ تأسيس المكتب	95
22	توزيع مجتمع الدراسة حسب الإطار القانوني للمكتب	96
23	توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد العاملين في المكتب	96
24	توزيع مجتمع الدراسة حسب وجود قسم خاص برقابة الجودة	97
25	توزيع مجتمع الدراسة حسب قيام المكتب بإجراءات فحص رقابة الجودة	97
26	تحليل فقرات المحور الأول(أثر المخاطر البشرية)النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا	100

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
	المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي)	
102	تحليل فقرات المحور الثاني (أثر المخاطر البيئية) الناتجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي)	27
104	تحليل فقرات المحور الثالث (أثر مخاطر الوصول) للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي)	28
106	تحليل فقرات المحور الرابع (أثر مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي)	29
109	تحليل فقرات المحور الخامس (أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي)	30
112	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى العمر	31
113	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المؤهل العلمي	32
114	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى التخصص العلمي	33
115	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى الشهادات المهنية (العربية والأجنبية)	34

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
116	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المسمى الوظيفي	35
117	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق	36
118	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية	37
119	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات	38

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
5	متغيرات الدراسة.	1

قائمة الملاحق

المحتوى	رقم الملحق
قائمة محكمي الاستبانة	1
الاستبانة	2
قائمة المكاتب التي يعمل بها مدققون معتمدون	3

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 تمهيد

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهمية الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 متغيرات الدراسة

1-7 الدراسات السابقة

1-8 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

يعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال تدقيق الحسابات من القضايا المعاصرة التي انبثقت عن إدراك مدققي الحسابات لأهمية مثل هذا الاستخدام، وأدى تطور تكنولوجيا المعلومات إلى ازدياد حجم المعلومات التي يجب أن تعالج وتخزن وتقدم للنظام بشكل كبير مما عقد عملية التحكم والسيطرة عليها (الهنيني، 2011).

ومع هذا الاستخدام أصبحت مكاتب التدقيق تواجه أعباء كبيرة ومتزايدة وبات واجب عليها أن تتكيف مع هذه التقنية الجديدة للتشغيل ومجالات استخدامها فأصبح على المدقق أن يدرك في ظل التشغيل الإلكتروني المكونات المادية للحاسوب والبرامج ونظم التشغيل الإلكتروني بالقدر الذي يمكنه من تخطيط عملية التدقيق وتفهم آثار مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمله، خاصة المخاطر التي لا يمكن تجنبها ومنها المخاطر الناجمة عن استخدام الحاسوب الآلي في عملية التدقيق في حالة عدم تفهم المدقق الخارجي لطبيعة التشغيل الإلكتروني للحاسب الآلي بشكل يكفي لقيامه بالتخطيط لعملية التدقيق، وكذلك عدم إلمامه الكافي بالتطبيقات التي يتم معالجتها بالحاسوب الآلي وطبيعة هذه المعالجة، ومنها فحص نظام معالجة البيانات عن طريق إجراء فحوص الالتزام للتأكد من أن الضوابط الرقابية تعمل كما هو مخطط لها، وعدم قيام المدقق الخارجي بإنشاء أساليب رقابية وقائية لكل نوع من أنواع الخطر ومنها: أخطاء الموظفين والمبرمجين، خلل أجهزة البرامج، الغش والتلاعب، خلل في خطوط الاتصال، التخريب المتعمد، الكوارث الطبيعية مثل (الزلازل، البراكين، ...)(كرسوع، 2008).

ومن هنا تأتي الدراسة بهدف تسليط الضوء على أنواع المخاطر المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق والتي يواجهها المدقق الخارجي وقياس أثر هذه المخاطر على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي في محاولة للتوصل إلى توصيات قد تساعد في تطوير مهنة التدقيق.

2-1 مشكلة الدراسة:

إن مواكبة مهنة التدقيق للتطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات يعد أمراً حتمياً لاستمرارها في تقديمها لخدماتها المميزة في حقل الأعمال، فالكثيرون ينظرون إلى عمل المدققين بأنه أصبح مقتصراً على الإجراءات الروتينية وبالتالي فإن مكاتب وشركات التدقيق قد تبدو عاجزة عن تطلعات الفئات المختلفة التي تعتمد على تقرير مدقق الحسابات، لذلك فإن تفهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يعتبر إضافة نوعية لا بد منها تضاف إلى تدقيق الأنظمة المحوسبة وتساعد في تحسين صورة المدققين والمهنة بالإضافة إلى تحسين كفاءة وفعالية عملية التدقيق فجاء هذا البحث للإجابة على السؤال الرئيسي للمشكلة وهو

ما هي مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق ومدى تأثيرها على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي في قطاع غزة؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية كالتالي؟

1. ما مدى تأثير مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي في قطاع غزة؟
2. ما أثر المخاطر البشرية المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في جودة عمل المدقق الخارجي في المنشآت الخاضعة للتدقيق في قطاع غزة؟
3. ما أثر المخاطر البيئية المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في جودة عمل المدقق الخارجي في المنشآت الخاضعة للتدقيق في قطاع غزة؟
4. ما أثر مخاطر الوصول المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في جودة عمل المدقق الخارجي في المنشآت الخاضعة للتدقيق في قطاع غزة؟
5. ما أثر مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في جودة عمل المدقق الخارجي في المنشآت الخاضعة للتدقيق في قطاع غزة؟

3-1 أهمية الدراسة:

تعود أهمية هذه الدراسة إلى ازدياد الحاجة إلى النهوض بمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، وتحسين أداء المدققين من خلال قيامهم بخدمات التدقيق بأعلى مستوى من الجودة، وذلك من خلال التركيز على جودة التدقيق والعوامل التي تساهم في زيادتها، والتقليل من ظاهرة توجيه الانتقادات إلى مهنة تدقيق الحسابات أو ممن يزاولونها، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات

والتعرف على مخاطرها أحد هذه العوامل التي تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي وذلك بامتلاك المدققين المعرفة التقنية التي تتيح لهم إمكانية التعامل الإيجابي ويستلزم فهم الإلمام بالتطورات كافة والتي تكون أساساً لنجاحهم في مزاولة المهنة.

4-1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. تسليط الضوء على أنواع المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق والتي يواجهها المدقق الخارجي (المخاطر البشرية، مخاطر الوصول، المخاطر البيئية، مخاطر الفايروسات).
2. قياس أثر هذه المخاطر على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي في قطاع غزة .
3. التعرف على مدى توفر عناصر رقابة الجودة في الواقع العملي لمكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة.
4. التعرف على معايير المراجعة المتعارف عليها في ضوء تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

5-1 فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الرئيسية الأولى: تؤثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى تؤثر المخاطر البشرية (النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي.

- الفرضية الفرعية الثانية تؤثر المخاطر البيئية (النتيجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

- الفرضية الفرعية الثالثة تؤثر مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

- الفرضية الفرعية الرابعة تؤثر مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

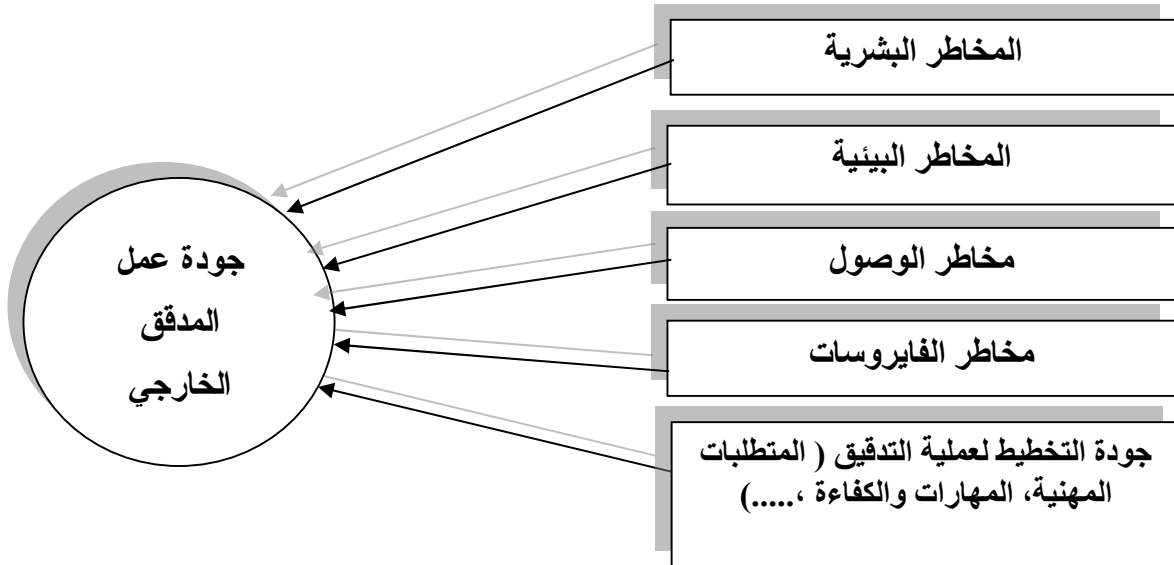
2. الفرضية الرئيسية الثانية تؤثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي (المتطلبات المهنية، المهارات والكفاءة، الإشراف، التشاور، قبول عملاء جدد والاستمرار مع القدامى، الرقابة) عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

3. الفرضية الرئيسية الثالثة توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الدورات في مجال التدقيق، الدورات في مجال تكنولوجيا المعلومات) عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

1.6 متغيرات الدراسة

a. المتغيرات المستقلة

1. المخاطر البشرية (الناتجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق.
 2. المخاطر البيئية (الناتجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق.
 3. مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق.
 4. مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق.
 5. جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي (المتطلبات المهنية، المهارات والكفاءة، الإشراف، التشاور، قبول عملاء جدد والاستمرار مع القدامى، الرقابة)
- a. المتغير التابع (جودة عمل المدقق الخارجي).



7-1 الدراسات السابقة:

أولاً: باللغة العربية

1. دراسة البحيصي (2011) بعنوان: "استكشاف المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة تطبيقية .

هدفت هذه الدراسة إلى بحث المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الفلسطينية في قطاع غزة، واستخدم الباحث استبانة مكونة من (200) شركة وأظهرت النتائج الإحصائية أن أهم المخاطر التي تهدد هذه النظم مثل الإدخال المتعمد للبيانات الخاطئة عن طريق المستخدمين، انقطاع التيار الكهربائي، الإتلاف غير المقصود للبيانات من قبل المستخدمين، إشراك العاملين في كلمات الدخول للحاسوب، الكوارث من صنع الإنسان، دخول الفيروسات إلى الأنظمة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الأخطار التي تتعرض لها الشركات الفلسطينية هي شبيهة إلى حد كبير بالأخطار التي تتعرض لها الشركات في الدول الأخرى خاصة النامية منها، وخلصت الدراسة إلى ضرورة زيادة الاهتمام بأمن المعلومات خاصة لدى الشركات التي تستخدم نظام الشبكات والتي ترتبط بشبكة الإنترنت بالإضافة إلى ضرورة رقابة أداء العاملين ذو العلاقة المباشرة مع البيانات وتطوير قدراتهم وكفاءاتهم في مجال الحاسوب وذلك بضمان عدم إدخال متعدد للبيانات الخاطئة أو إتلاف غير مقصود للبيانات السليمة كما أوصت الدراسة على ضرورة التزام العاملين ذوي العلاقة بالبيانات وعدم إعطاء كلمات الدخول الخاصة بهم لآخرين وذلك لضمان عدم استخدامها في أمور تزيد من حدة بعض المخاطر التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات.

2. دراسة الساكني والعوادة (2011) بعنوان: "مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء نظم المعلومات المحاسبية، وقد أجريت هذه الدراسة التطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وتم اختيار عينة عشوائية بلغت (100) موظف من العاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

وأظهرت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة تأثير بين مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأداء نظم المعلومات المحاسبية وبالتحديد مخاطر التشغيل ومخاطر عدم تحديد الصلاحيات.

وقد توصلت الدراسة لعدة توصيات أهمها معالجة المشكلات الناجمة عن مخاطر التشغيل، ومخاطر عدم تحديد الصلاحيات، مخاطر تعطيل الملفات، وضرورة عمل دراسات مستقبلية تأخذ بنظر الاعتبار مخاطر أخرى تؤثر على أداء النظم المحاسبية لم يأخذها الباحثان بنظر الاعتبار ويتم تحديدها من واقع الشركات المبحوثة.

3. دراسة الهيني (2011) بعنوان: "دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن - دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في الأردن"

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي على التعرف على دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدقق الخارجي.

ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة البالغة (120) مدققاً، خضع منها للتحليل الإحصائي 93 استبانة وبعد التحليل تم التوصل إلى وجود إدراك لدى مدققي الحسابات في الأردن لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق الخارجي، كما أنها تساعد على تحسين جودة مرحلة التخطيط لعملية التدقيق وتحسين قيام المدقق بالإجراءات التحليلية، كما يحسن من جودة أداء أعمال التدقيق وتوثيقها، كما توصلت الدراسة إلى وجود معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق، واستخدام الشركات موضع التدقيق أنظمة محاسبية يدوية. وقد أوصت الباحثة بضرورة قيام المنظمات المحاسبية المعنية بإجراء دورات تدريبية عملية لتمكين وتوعية المدققين بأهمية الاستخدام الفعلي لتكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق، وتدريبهم على كيفية استخدامها.

4. دراسة مشتفي وآخرون (2011) بعنوان "مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي دراسة مقارنة على المصارف الأردنية والفلسطينية المدرجة ببورصتي عمان ونابلس"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف الأردنية والفلسطينية من خلال التعرف على مدى توفيرها لمبادئ موثوقية أنظمة المعلومات الموضوعية من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين وتوصلت الدراسة إلى أن أنظمة معلومات المصارف الأردنية والفلسطينية تفي وبدلالة إحصائية بمبادئ موثوقية أنظمة المعلومات المحاسبية ولكن بنسب

متفاوتة كما وصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ذات دلالة إحصائية لتوفير نظم المعلومات المحاسبية لمبادئ الموثوقية في أداء مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي وأداء الأسهم للمصارف.

ومن أهم توصياتها دعوة المدقق الخارجي لأداء خدمات توكيد الثقة للنظم الالكترونية ودعوة المدقق الداخلي لأداء مهمة الرقابة لموثوقية نظم المعلومات المحاسبية وضرورة تبني الجهات المنظمة لعمل المصارف في الأردن وفلسطين نظام الموثوقية واعتماده كأحد شروط موثوقية المهنة.

5. دراسة الجوهر وآخرون (2010) بعنوان: "أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الأردنية .

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي وذلك من خلال تسليط الضوء على أبعاد تأثير تكنولوجيا المعلومات في التدقيق وأنواع المخاطر التي يمكن مواجهتها وكيفية تأثير تلك المخاطر في مقاييس جودة عمل المدقق.

وأظهرت نتائج الدراسة على أن أكثر المخاطر التي يمكن مواجهتها هي مخاطر التعرض نتيجة عدم كفاية الإجراءات الرقابية المصاحبة لاستخدام التكنولوجيا وأن أكثر مقاييس جودة المهنة تأثراً بمخاطر التكنولوجيا هي مقياس الكفاءة والجدارة.

وخلصت الدراسة إلى توصيات عديدة أهمها زيادة اهتمام المدقق باختبارات الرقابة التي يؤديها في ظل البيئة التقنية الحديثة بهدف التحقق من وسائل الحماية التي تعطي إجراءات تنفيذ المعاملات وسلطة التصديق والحفاظ على سلامة البيانات المستخدمة وصلاحياتها وتخزينها ودقة الملفات الرئيسية، من الضروري معرفة الإدارة والمدقق الخارجي بالمخاطر المصاحبة لاستخدام التكنولوجيا كمخاطر أمن المعلومات والدخول غير المصرح به لملفات البيانات وتغيير محتوياتها أو تحويلها أو اعتراضها قبل النقل أو تعطيل كل النظام وتطوير الإجراءات الرقابية التي يمكن أن تخفض تلك المخاطر.

6. دراسة السعدي (2010) بعنوان: "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق في قطاع الشركات الصناعية في الأردن – دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق في القطاع الصناعي الأردني، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة مكونة من قسمين تضمن القسم الأول معلومات عامة عن أفراد عينة الدراسة والقسم الثاني تضمن (28) فقرة موزعة على مجالين هما مجال أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال تخطيط وتنفيذ عملية

التدقيق (22) فقرة، ومجال أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال الرقابة وتضمن (6) فقرات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثراً لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالي التنفيذ والتخطيط والرقابة بدرجة متوسطة ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المدققين في أثر تكنولوجيا المعلومات على مجال التنفيذ والتخطيط في مهنة التدقيق تبعاً لمتغير الجنس لصالح الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية طبقاً لمتغير المؤهل العلمي والخبرة على مجالي التنفيذ والتخطيط والرقابة على مهنة التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية.

وخلصت الدراسة على عدة توصيات أهمها استخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة التدقيق في الأردن في قطاع الشركات الصناعية لما له من تأثير على سرعة الإنجاز ودقته، توفير مجموعة من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات لضمان سلامة التشغيل الإلكتروني، استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقدير مخاطر التدقيق، استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية كشف الأخطاء في حالة تطبيقها في عملية التدقيق.

7. دراسة البحصي والشريف (2008) بعنوان: "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في بيئة المصارف العاملة في قطاع غزة ومعدلات تكرارها، وأسباب حدوثها، وعلى إجراءات الحماية التي تتبعها المصارف العاملة في قطاع غزة للحد من المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وكذلك التمييز بين مخاطر أمن نظم المعلومات وعدم كفاية الضوابط الرقابية لأمن تلك النظم واستخدام الباحثان لتحقيق هذا الهدف استبانة مكونة من (12) مصرفاً تضم مدراء المصارف، المحاسبين، رؤساء الأقسام، مراجعو نظم المعلومات الإلكترونية، المراجعين الداخليين، المراقبين، ومهندسو وموظفو دوائر تكنولوجيا المعلومات في تلك المصارف

وتمثلت أهم نتائج الدراسة في اعتماد المصارف العاملة في قطاع غزة في عملها بشكل كبير على النظام الآلي، إلا أن هذا الاعتماد لا يتفق مع عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في المصارف حيث تعتمد الفروع على موظف واحد مهمته تشغيل أنظمة الحاسوب بينما الموظفون المختصون يكون مكانهم في المراكز الرئيسية للفروع وغالباً ما توجد في الضفة الغربية. كذلك تعتبر مخاطر الإدخال غير المتعمد واشتراك الموظفين في كلمة السر وتوجيه البيانات والمعلومات إلى أشخاص غير مصرح لهم بذلك، أكثر المخاطر تكراراً حيث قد تحدث أكثر من

مرة شهرياً إلى مرة أسبوعياً. كما أوضحت الدراسة أن حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ترجع إلى أسباب تتعلق بموظفي البنك نتيجة قلة الخبرة والوعي والتدريب، إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المصرف نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعف الإجراءات والأدوات الرقابية المطبقة لدى المصرف.

خلصت الدراسة إلى مجموعة توصيات أهمها أنه من الضروري أن تدعم الإدارة العليا للمصارف أمن المعلومات لديها وأن تعمل على إنشاء قسم خاص بتكنولوجيا المعلومات في كافة المصارف وتوفير كادر متخصص في تكنولوجيا المعلومات بحيث يكون له مندوبون في الفروع ذوو خبرة وكفاءة عالية لأجل العمل على حماية أمن نظم المعلومات المحاسبية لدى المصارف وكذلك تطوير قدرات العاملين لديها في مجال أمن المعلومات وحمايتها، وضع ضوابط أمن ورقابة للمعلومات المتداولة بكافة أشكالها سواء كانت ورقية أم اتصالات لاسلكية والانترنت والعمل على سن التشريعات اللازمة لأمن المعلومات والشبكات المعلوماتية.

8. دراسة حمدونة وحمدان (2008) بعنوان: "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى استخدام التدقيق الإلكتروني في فلسطين في المجالات التي يستخدم فيها مدققو الحسابات الخارجيون تكنولوجيا المعلومات، وتقييم مدى الاستخدام له والتوثيق وأثر التدقيق الإلكتروني على جودة الأدلة، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان عينة مكونة من (40) استبانة موزعة على مكاتب التدقيق واسترد منها (38) استبانة صالحة للتحليل.

أظهرت نتائج الدراسة أن المدققين في فلسطين يستخدمون التدقيق الإلكتروني في التخطيط والرقابة والتوثيق إلى حد دون المتوسط في الوقت نفسه أظهرت الدراسة أن استخدام التدقيق الإلكتروني يساعد في تحسين جودة أدلة التدقيق، وأبرز المعوقات فقدان الثقة بالأعمال الالكترونية، ارتفاع كلفة التطبيق، ونقص الخبرات والكفاءات، عدم وجود تشريعات منظمة ومشجعة للمهنة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام الجهات المنظمة للمهنة بمتابعة استخدام مكاتب التدقيق لأسلوب التدقيق الإلكتروني من خلال سن التشريعات والرقابة على الجودة.

9. دراسة خدّاش وصيام (2003) بعنوان: "مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق الكبرى في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تدقيق الحسابات وقياس مدى إدراك مدققي الحسابات لأهمية مثل هذا الاستخدام وإبراز المعوقات نتيجة هذا الاستخدام، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أنه لدى مدققي الحسابات قناعة كبيرة بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تدقيق الحسابات والانتقال من التدقيق اليدوي إلى التدقيق الآلي باستخدام تكنولوجيا المعلومات وبالرغم من أهمية تكنولوجيا المعلومات إلى أن هناك معوقات تحد من الإقبال على هذا الاستخدام مثل التطبيق المحاسبي اليدوي وقلة الخبرة العملية والمهارات لدى بعض مدققي الحسابات وعدم وجود تشريعات تلزم وتنظم استخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة والتدقيق وضعف مهارات اللغة الإنجليزية وغيرها، وأن مستوى الإدراك لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق لا يعزي إلى المتغيرات المتمثلة ب(التخصص الأكاديمي، التأهيل العلمي، الخبرة العملية، العمر، ومهارات اللغة الإنجليزية).

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة فإن الباحثين يوصيان بتوصيات أهمها وجوب تعزيز إدراك مدققي الحسابات وزيادة قناعاتهم بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمال التدقيق وتعريفهم بمزايا ذلك الاستخدام من حيث وفر الوقت، سرعة الإنجاز، وخفض التكلفة ... وغيرها، وجوب سن قوانين ووضع تشريعات منظمة ومشجعة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل المحاسبي لتشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة تمهيداً لتشجيع مدققي الحسابات على القيام بأعمال التدقيق باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات.

10. دراسة الذنبيات (2003) بعنوان: "مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن من حيث تحديد المجالات التي يستخدم فيها مدققو الحسابات الخارجيون تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات وأنشطة التدقيق وأثر ذلك على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، واستخدم الباحث استبانة مكونة من (48) سؤالاً تتعلق باستخدام المدققين لتكنولوجيا المعلومات في مجالات التخطيط والرقابة والتوثيق ومدى أثر ذلك على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق والمشاكل التي تواجه المدققين في هذه المجالات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن المدققين في الأردن يستخدمون تكنولوجيا المعلومات في مجالات التخطيط والرقابة والتوثيق الخاصة بعملية التدقيق ولكن بأقل من المتوسط وفي نفس الوقت أظهرت الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالات التدقيق المختلفة تساعد في تحسين كفاءة وفاعلية عملية التدقيق بالرغم من وجود المشاكل التي تعيق الإقدام على اتخاذ قرارات جادة من أجل استغلال تكنولوجيا المعلومات بشكل يؤدي إلى تحسين الكفاءة والفاعلية وقد تبين كذلك وجود علاقة طردية بين خبرة مكاتب التدقيق وعدد المدققين لديها من جهة وبين مدى استخدام هذه المكاتب لتكنولوجيا المعلومات في مجالات التدقيق المختلفة من جهة أخرى وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها ضرورة قيام الجهات المنظمة للمهنة بمتابعة استخدام مكاتب التدقيق لتكنولوجيا المعلومات من خلال سن التشريعات والرقابة على الجودة وامتحانات المهنة وغيرها.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

1. دراسة (Malami et al.2012) بعنوان:

Security threats of computerized banking systems(CBS): the manager s' perception in Malayisa

التحديات التي تواجه نظم المعلومات المصرفية من وجهة نظر مدراء البنوك في ماليزيا

هدفت هذه الدراسة للتعرف على التحديات التي تواجه نظم المعلومات المصرفية من وجهة نظر مدراء البنوك في ماليزيا، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استبانة على جميع مدراء البنوك في ماليزيا، وأظهرت نتائج الدراسة على وجود برنامج يتيح لمدراء البنوك المشاركة بخبرتهم في مجال تلك المخاطر، مساعدة المدراء في تصميم ووضع نظام رقابة داخلية واضح وفعال يوفر ضماناً كافياً لتحقيق رسالة البنك، وجود اهتماماً عاماً بنظام الرقابة الداخلية، حيث إن معظم المعلومات سرية جداً. وهذا يؤدي إلى وجود قاعدة لتعزيز ممارسة الرقابة الداخلية ذات الكفاءة والفعالية في المؤسسات المالية، وأوصى الباحث على أنه يجب على فروع البنك أن تهتم بوضع سياسات وإجراءات الرقابة الأمنية للحد من احتمال حدوث هذه التحديات، كما يجب تطوير ثقافة الموظفين ومعرفتهم ومهاراتهم فيما يتعلق بنظام أمن المعلومات بصورة منتظمة وملائمة كي لا تحدث أخطاء داخل البنك. لذلك يجب استحداث إجراء رقابة مناسبة وفعالة ضمن نظام أمن المعلومات من أجل أن تبقى البنوك في وضع تنافسي و تطور نظام أمن المعلومات لديها.

2. دراسة Abu-Musa2006 بعنوان:

Evaluating the Security Controls of CAIS in Saudi Organizations: An Empirical Study

تقييم المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحوسبة في الشركات السعودية

هدفت هذه الدراسة لتقييم المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات السعودية، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث استبانة مكونة من (136) شركة تشمل جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن أهم المخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في السعودية تمثلت في الإدخال الخاطئ المتعمد وغير المتعمد للبيانات، التدمير غير المقصود للبيانات، مشاركة كلمة السر بين الموظفين، دخول الفيروسات للأجهزة، وأنه لا يوجد اختلاف في هذا الأمر يعزى إلى نوع الشركة أو القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، وأوصى الباحث بأنه يقتصر الوصول إلى البيانات الحساسة بالنسبة للمنظمة على الموظفين المخولين للحصول عليها، نصب أجهزة إنذار وتتبع الحركة في الأماكن التي يتواجد فيها أجهزة الحاسوب، إجراء المزيد من الدراسات لمواصلة هذا البحث إذ إن غرض هذا البحث تقييم الرقابة الأمنية في المنظمات السعودية.

3. دراسة Abu-Musa2004 بعنوان:

Important Threats to Computerized" Accounting. "Information Systems: An empirical Study on Saudi Organizations

المخاطر المهمة التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المنشآت السعودية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى المخاطر المهمة التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المنشآت السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة عالية من المنشآت التي شاركت في الاستقصاء قد عانت من وجود خسائر مالية كبيرة: نتيجة بعض التهديدات على أمن نظم المعلومات المحاسبية فيها سواء من قبل أطراف داخلية أم أطراف خارجية، كما أوضحت الدراسة أن كثيراً من تلك التلاعبات والاختلاسات والتهديدات على أمن نظم المعلومات المحاسبية قد تم اكتشافها عن طريق الصدفة، نتيجة لعدم كفاية وفاعلية الأدوات والضوابط الرقابية المطبقة، وأن معظم الاختلاسات والتلاعبات التي تم اكتشافها قد تمت تسويتها داخلياً ولم يتم الإفصاح أو التقرير عنها للجمهور حفاظاً على سمعة الشركة وتحسين صورتها في السوق.

وخلصت الدراسة إلى أن أهم المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المنشآت السعودية هي الإدخال المتعمد وغير المتعمد لبيانات غير صحيحة بواسطة موظفي المنشآت، إدخال فيروسات الكمبيوتر إلى النظام المحاسبي، مشاركة الموظفين في استخدام نفس كلمات السر، طمس أو تدمير مخرجات الحاسوب الآلي، الكشف غير المرخص به للبيانات والمعلومات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الأوراق، توجيه المطبوعات والمعلومات إلى أشخاص غير مخول لهم الاطلاع على تلك المعلومات.

4. دراسة (Whitman(2003 بعنوان:

"To information Security" "Enemy at the Gate: Threats

التحديات التي تواجه أمن المعلومات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه أمن المعلومات في جورجيا وركزت الدراسة للإجابة على ثلاثة فقرات، الأولى تتعلق بحصر التحديات التي تواجه أمن المعلومات، والثانية تتعلق بدرجة خطورة تلك التحديات، والثالثة تتعلق بعدد مرات حدوثها شهرياً، حيث قام الباحث بعمل تقييم لعدد من الأبحاث والمقالات في مجال أمن المعلومات، وحصر التحديات التي تواجه أمن المعلومات، وتم استخدام عينة تشتمل على (1000) موظف موزعين كالتالي 62% مدير أو مشرف نظم معلومات وتكنولوجيا معلومات، 24% مدير تنفيذي لنظم المعلومات، 8% طاقم متخصص في نظم المعلومات.

وخلصت الدراسة إلى أن التهديد حقيقي، وخطورته عالية، وأن الأنظمة المعرضة للتهديد يصعب حمايتها، وأوصى الباحث بأنه يجب على الإدارة أن تكون مطلعة أكثر على تحديات أمن المعلومات، ويجب أن يزداد وعيها في كل المجالات، وأن يكون مستوى فهمها العام لأمن المعلومات متأسلاً من خلال علاقتها مع البيئة التي تعمل بها.

5. دراسة (Grand (2002 بعنوان:

"Information Technology In Auditing"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام أجهزة وشبكات الحاسوب في توفير المعلومات المطلوبة للتدقيق واستخدامها كأداة للتدقيق، وضرورة فهم أنظمة المعلومات المؤتمنة، وفهم غاية العمل من هذه الأنظمة، وفهم بيئة العمل التي تعمل بها الشركة، وركزت هذه الدراسة على ضرورة مواكبة الاكتشافات الحديثة للتدقيق، للقدرة على تحديث أو تغيير البرامج. وركزت هذه الدراسة أيضاً على أهمية التدقيق الإداري الذي يوفر سلاح تدقيق فعال في إدارة موارد التدقيق، لزيادة ربحية المنظمة بحيث تستجيب للأنظمة والقوانين المتعلقة بمهنة التدقيق، وأبرزت

أدوات التدقيق الإداري المناسبة لمواجهة تكنولوجيا المعلومات. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن يقوم التدقيق الداخلي على معرفة التطورات والمستجدات في بيئة الشركة وفهم البيئة التي تعمل بها وتحديد اثر وكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق، عدم وجود نظام محاسبي شامل لكل زمان ومكان وإنما تعمل المحاسبة والتدقيق في بيئة متغيرة ولا بد من الاستجابة لهذه التغييرات مثل شبكات الاتصال والتجارة الإلكترونية التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالتدقيق.

6. دراسة 2002 Richter بعنوان:

"Risky Business ,Internal Audit Team up With The Audit Committee To Tackle With IT Security Needs".

هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة أن يقوم الأشخاص الذين ينجزون تدقيق تكنولوجيا المعلومات بالاهتمام بإدارة المخاطر وتحليل التكلفة والعائد، مثل مقارنة مخاطر التكنولوجيا مع مخاطر السوق. وبما أن الشركات تمتلك معلومات قيمة تتكون من ملفات وصفقات العملاء، وخطة العمل الإستراتيجية واستراتيجيات التسويق والموازنات، يستطيع المدقق الداخلي مساعدة الإدارة في أن يكون أمن المعلومات مناسباً وتحديد من يجب أن يديره وتحديد تكاليف تبني تكنولوجيا المعلومات ومدى الاستجابة لها، كما أن الدراسة ركزت على أن وظيفة نظام الرقابة الداخلية لا تقتصر على تحديد الأحداث التي تؤثر على أمن المعلومات وإنما تتعداها إلى تحديد تكلفة هذه الأحداث و احتمال حدوثها للشركة. ومن أهم نتائج الدراسة ضرورة قيام الرقابة الداخلية بتقييم مخاطر العمل وتقديمها للإدارة وتحديد المزود المناسب للبرامج المحاسبية الجاهزة، تحديد برامج تدريب للمدققين، وأوصت الدراسة بتثقيف جميع الموظفين وليس موظفي الرقابة الداخلية فقط، بحيث يكون هناك تغذية راجعة من مختلف الدوائر حول التطورات التكنولوجية، مما يساعد على إمكانية تحديد مخاطر ومحاسن التكنولوجيا على الشركة، مراقبة الأعمال وخصوصاً شبكات الاتصالات وشبكات الحاسوب والتجارة الإلكترونية.

7. دراسة (2001) Abu-Musa بعنوان:

"Evaluating The Security of Computerized accounting information systems: An empirical study on Egyptian banking industry"

"تقييم أمن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دراسة ميدانية على القطاع المصرفي المصري"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث أهمية المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك المصرية، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث عينة مكونة من (66) بنك

تم دراستهم باستخدام قائمة استبانة تحتوي على (19) نوع من الاختراقات التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الآلية للتعرف إلى آراء كل من رؤساء الأقسام الحاسوب الآلي ورؤساء أقسام المراجعة الداخلية.

خلصت الدراسة إلى أن أهم المخاطر التي تواجه أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في البنوك المصرية التي يعملون بها هي الإدخال غير المتعمد لبيانات غير صحيحة من قبل موظفي البنوك، التدمير غير المتعمد للبيانات من قبل موظفي البنوك، إدخال فيروس الكمبيوتر إلى النظام، الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، اشتراك بعض الموظفين في استخدام نفس كلمة السر، وكذلك توجيه البيانات والمعلومات إلى أشخاص غير مخول لهم باستلامها.

8. دراسة (2001) Tittanen بعنوان:

"The Role of User Support Services in Modern Auditing"

دور الخدمات التي تدعم توظيف تكنولوجيا المعلومات في تدقيق الحسابات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الخدمات التي من شأنها دعم توظيف تكنولوجيا المعلومات في تدقيق الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن توظيف تقنية المعلومات في مجال التدقيق يساعد في بناء قاعدة إلكترونية للزبائن، وفي اختيار عينة التدقيق بشكل أدق، وهذا ينعكس على مصداقية نتائج العينة. وأشارت الدراسة إلى مجموعة من العناصر الداعمة عند استخدام التكنولوجيا، ومنها عنصر التدريب، وضرورة وجود شبكات إلكترونية وأقسام فنية مساعدة من شأنها تسهيل توظيف تكنولوجيا المعلومات في التدقيق، وأكدت إلى أن التأهيل والتدريب هما نقطة البداية لتطوير مهارات التدقيق، ولا بد من تطوير ذلك بشكل ذاتي. وخلصت الدراسة إلى أن وجود مثل هذه الخدمات الداعمة يجعل المهنة ذات إنتاجية أكبر وتجاوز العديد من المخاطر الناتجة عن نقص الكفاءة

9. دراسة (1997) Ryan and Bordoloi بعنوان:

"Evaluation security threats in Mainframe and Client/Server Environments in USA"

تقييم مخاطر أمن نظم المعلومات في النظم المحاسبية الإلكترونية في المنشآت التي تحولت من نظام أجهزة الكمبيوتر إلى نظام خدمة العملاء في الولايات المتحدة الأمريكية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية تقييم مخاطر أمن نظم المعلومات في النظم المحاسبية الإلكترونية في المنشآت التي تحولت من نظام أجهزة الكمبيوتر إلى نظام خدمة

العملاء، ولكن في ظل بيئتين مختلفتين إحداهما خاصة باستخدام الحاسوب الشخصي (PC) والأخرى خاصة باستخدام الحاسوب في بيئة الشبكات ووجود السيرفر (Server)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام استبانة موزعة على (120) شركة من الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم في الولايات المتحدة، وتم الحصول على ردود من 52 شركة بما يعادل 47% من عدد الاستبيانات التي تم توزيعها.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فروق جوهرية (عند مستوى معنوية $P=0.05$) بين المنشآت التي لديها نظام أجهزة الكمبيوتر الكبيرة وتلك التي تطبق نظام خدمة العملاء فيما يختص بمخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التالية: التدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة موظفي المنشأة، الإدخال غير المتعمد لبيانات خاطئة بواسطة موظفي المنشأة، التدمير المتعمد لبيانات خاطئة بواسطة موظفي المنشأة، الخسائر الناجمة عن عدم إعداد نسخ إضافية Backups أو الرقابة على ملفات الدخول للنظام Log Files، أو فشل النظام وسقوط الشبكات، وقد اعترف الباحثان أن قائمة المخاطر المقترحة من قبلهم قد تضمنت بعض العناصر التي لا يمكن اعتبارها ضمن مخاطر أمن نظم المعلومات بالمعنى الدقيق.

10. دراسة Loch (1992) بعنوان:

"Threats to information systems"

الأخطار التي تهدد نظم المعلومات

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى إدراك مديري نظم المعلومات الإدارية فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية التي تواجه أمن النظم المحاسبية الإلكترونية في بيئة الحاسبات الشخصية والحاسبات الكبيرة وكذلك شبكة الحاسبات الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتم توزيع استبانة على (657) من مديري نظم المعلومات الإدارية في الولايات المتحدة ولقد طلبوا من المشاركين في الدراسة أن يقوموا بترتيب أهم ثلاث مخاطر فيما يتعلق بأمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من بين البنود القائمة المقترحة للمخاطر.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الكوارث الطبيعية والأحداث غير المقصودة لموظفي المنشأة قد تم تصنيفها ضمن الثلاث المخاطر الهامة في جميع بيئات تكنولوجيا المعلومات كما أعطى المشاركون في الدراسة أهمية أكبر للمخاطر الداخلية مقارنة بالمخاطر الخارجية لأمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومنها التدمير غير المتعمد للبيانات، الإدخال غير المتعمد لبيانات غير سليمة بواسطة موظفي المنشأة وكذلك الرقابة غير الكافية على الوسائل مثل

الأشرطة والأقراص الممغنطة وهذه تعد أهم مخاطر تواجه أمن نظم المعلومات فيما يتعلق بأجهزة الحاسوب الشخصية.

وأوضحت الدراسة أن أهم ثلاث مخاطر تتعلق بأجهزة الحاسوب الآلي الكبيرة تتمثل في الإدخال غير المتعمد لبيانات غير سليمة من قبل موظفي المنشأة، أما المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في بيئة شبكة الحاسوب الآلي تمثلت في الكوارث الطبيعية للدخول غير المصرح به للبيانات والنظام من قبل أطراف خارجية (قرصنة المعلومات) وضعف الأدوات الرقابية المادية، وأوصى الباحث بتوفير معلومات أكثر عن الاختراقات الأمنية المحتملة في البيئة الرئيسية والمحتلة الحدوث عن طريق ممارسات الموظفين والمنافسين، زيادة الوعي في مجالات أساسية مثل القوانين والعقوبات، الإدراك بأن مستوى الاهتمام الشامل بالأمن يمكن أن يقلل احتمال حدوث المخاطر في بيئة الحاسوب.

8-1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التعرف على أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي من وجهة نظر مدققي الحسابات الفلسطينيين، بشكل مفصل ومعمق حيث تعتبر الدراسة الأولى في حدود علم الباحثة التي تم تطبيقها على المدققين الخارجيين العاملين في قطاع غزة.
2. تميزت هذه الدراسة بنموذج يحتوي على مجموعة من المتغيرات (مخاطر الوصول، المخاطر البيئية، المخاطر البشرية، مخاطر الفايروسات، جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي) لم تشتملها ولم تتطرق إليها الدراسات السابقة مجتمعة، حيث تم تناول متغيرات الدراسة في العديد من الدراسات السابقة لكن لم يتم تناولها مجتمعة كما في هذه الدراسة.

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

2-1 تمهيد

2-2 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

2-3 المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية
الإلكترونية

2-4 أمن تكنولوجيا المعلومات

2-5 متطلبات تقييم نظم أمن المعلومات

2-6 طرق حماية المعلومات المحاسبية

2-7 أساليب الرقابة على نظم المعلومات

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

2-1 تمهيد:

يعد النظام المحاسبي من أقدم نظم المعلومات ومصدراً رئيسياً يساعد الإدارة في الحصول على المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من المستندات والدفاتر والسجلات التي تمثل مدخلات النظام ويهتم نظام المعلومات بتحليل وتلخيص وتقرير العمليات الواردة بها من أجل الحصول على معلومات تمثل مخرجات النظام والتي تساعد في تحقيق الأهداف المحددة للنظام.

والهدف من وجود أي نظام محاسبي هو (جمعة وآخرون، 2003، ص15)

- توفير معلومات لمستخدمي البيانات أو متخذي القرارات سواء كان المستخدم من داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية.
- توفير رقابة محاسبية والضبط الداخلي بقصد زيادة ثقة المستخدم في مخرجات هذا النظام.
- الموازنة بين تكلفة التشغيل للنظام ومخرجات النظام بحسب حجم الوحدة الاقتصادية، بحيث لا تكون تكلفة إعداد أو تصميم النظام لاحقاً أكبر من عوائد هذا الاستخدام.

2-2 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

إن كبر حجم المنشآت وكثرة حجم بياناتها والتقدم التكنولوجي الهائل خاصة في عالم الحاسبات الآلية، جعل استخدام الحاسوب في منشآت الأعمال ضرورة حتمية، لا يمكن تجاهلها في عصر أصبحت المعلومات فيه أكثر من السلع أهمية، وذلك لقدرته الهائلة على توفير المعلومات بسرعة ودقة عالية، مما يؤهل نظم المعلومات المحاسبية لأن تكون فعالة وذات كفاءة عالية مما دفع المنظمات لتتجه نحو تشغيل نظام معلومات محاسبي إلكتروني، وهذا يتطلب دراسة هذه النظم الحديثة ومعرفة خفاياها.

ويعرف (حفناوي، 2003، ص66) نظم المعلومات المحاسبية بأنه "أحد أنظمة المعلومات الإلكترونية في منشآت الأعمال، يهدف هذا النظام إلى تخزين المعلومات المحاسبية التي يتم التوصل لها بعد معالجة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من البيئة الداخلية والخارجية".

ويعرف (قاسم، 2003، ص18) نظام المعلومات المحاسبية " بأن نظام المعلومات مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكولة إليهم"

وفي ضوء ما سبق تستنتج الباحثة بأن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بأنه عبارة عن مجموعة من الأفراد والعمليات والبيانات والتقنيات الحديثة التي تتفاعل معاً وتتكامل وتتناسق لتزويد المديرين والموظفين والعملاء وزوار المنظمة على شبكة الإنترنت بمعلومات لازمة لهم وذلك من خلال بناء بنية تحتية قوية وتصميم نظام إلكتروني قوي لأمن البيانات وحماية البيانات الهامة للمنظمة من السرقة وحماية البيانات السرية بالمنظمة أو عملائها وذلك من خلال استخدام البرامج المضادة للفيروسات.

3-2 المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

"بالرغم من مزايا الانترنت والتقدم الإلكتروني وما أحدثاه من ثورة رهيبة في الاتصالات ونقل المعلومات والوصول إليها، ورغبة المنشآت في اقتناء وتطبيق أحدث النظم والبرامج الإلكترونية قد جعل من اليسير على تلك المنشآت استخدام الحاسوب الآلي، ومكنها من أداء العديد من المهام والوظائف بصورة أسرع وأدق إلا أنه في الوقت نفسه وجد في هذا النظام الجديد مجموعة من الثغرات والمخاطر الهامة المتعلقة بأمن وتكامل النظم المحاسبية الإلكترونية، نظراً لأن التطور في الحاسبات وتقنية المعلومات لم يصاحبه تطور مماثل في الممارسات والضوابط الرقابية، لذلك أصبح من المهم داخل أي منظمة تتبع نظام الأعمال الإلكترونية أن تقوم بتعديل نظام الرقابة الداخلية الحالي ليتناسب مع نظام العمل في ظل التطور الإلكتروني" (Abu-Musa، 2004، ص510).

1-3-2 طبيعة الخطر:

يرتبط الخطر أساساً في احتمال تعرض المنشأة لخسائر أو تلف في الأصول نتيجة أخطاء محاسبية غير مقصودة أو نتيجة أعمال غير نظامية متعمدة، يعتبر الخطر من العناصر الملازمة لكافة أنشطة المنشأة فالأفراد يمكن أن يرتكبوا الأخطاء، والآلات يمكن أن تتعرض لكثير من أوجه القصور، والأفراد المتلاعبون يمكن أن يستغلوا الفرص للقيام بأعمال غير نظامية متعمدة.

وتصنف تهديدات أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية من وجهات نظر مختلفة كالتالي:

2-3-2 أولاً: من حيث مصدرها إلى:

• مخاطر داخلية:

وبما أن موظفي المنشآت يمثلون المصدر الرئيسي للمخاطر الداخلية لنظم المعلومات وذلك لأن بعض موظفي المنشآت غير أمناء ويكون لديهم صلاحيات الدخول إلى النظام والوصول إلى البيانات، ومن إمكانية تدميرها أو تحريفها أو تعديلها، إضافة إلى أنهم أكثر دراية ومعرفة بنقاط الضعف والقصور في الضوابط الرقابية المطبقة في المنشأة.

وتعرف المخاطر الداخلية "بأنها الأخطار التي يمكن أن تحدث أثناء إعداد وتصميم التجهيزات وقنوات الاتصال وأجهزة الحاسوب التي ستعمل على تنفيذ نظم المعلومات الحاسوبية وذلك من خلال عمليات البرمجة أو تجميع البيانات أو إدخالها ومعالجتها واستخراج النتائج أو في تحديد الصلاحيات (جمعة وآخرون، 2003، ص346).

• مخاطر خارجية:

وتتمثل في أشخاص المنشأة الذين ليس لهم علاقة مباشرة بالمنشأة مثل قرصنة المعلومات والمنافسين الذين يحاولون اختراق الضوابط الرقابية والأمنية للنظام بهدف الحصول على معلومات سرية عن المنشأة أو قد تتمثل في كوارث طبيعية مثل الزلازل والبراكين والفيضانات التي قد تحدث تدمير جزئي أو كلي للنظام في المنشأة. (Abu-Musa، 2004، ص4).

2-3-3 ثانياً: من حيث المتسبب فيها إلى:

• المخاطر البشرية:

قد تكون المخاطر البشرية ناتجة عن العاملين بنظم المعلومات الحاسوبية أو تلاعب وغش الإدارة، فأما المخاطر البشرية الناتجة عن العاملين بنظم المعلومات الحاسوبية يمكن تعريفها بأنها "تلك الأخطار التي يمكن أن تحدث في أثناء إعداد وتصميم التجهيزات وقنوات الاتصال وأجهزة الحاسوب التي ستعمل على تنفيذ نظم المعلومات وكذلك من خلال عمليات البرمجة أو الاختبار أو تجميع البيانات أو إدخالها إلى النظام، وتشكل الأخطار البشرية أغلب المشكلات التي تواجه أمن وسلامة نظم المعلومات الحاسوبية في المنظمات" (جمعة وآخرون، 2003، ص346).

وتتمثل إجراءات الرقابة والحماية لهذه المخاطر في التالي: (شتيوي، 2006، ص)

1. وجود قيود على الدخول على غرفة الحاسوب الآلي أو الوصول لأجهزة الحاسوب.
2. تثبيت أجهزة الحاسوب، بحيث لا يمكن تحريكه، في أماكن مقفلة تخضع للمراقبة في حالات عدم تشغيلها.
3. استخدام مصدر للطاقة الاحتياطية، لتوليد الطاقة في حالات انقطاع التيار الكهربائي.
4. مراقبة محاولات الوصول إلى الوحدات الطرفية للحاسب، أو غرفة الحاسوب الآلي، أو أجهزة ومعدات الحاسوب التي توجد خارج غرفة الحاسوب الآلي.
5. وجود إجراءات رقابية كافية على إعداد أو إبطال آليات الوصول المادي (مثل المفاتيح والشارات).
6. التحقق من خضوع كل الإجراءات المتعلقة بالوصول المادي لإشراف ومراقبة من قبل موظف مسئول.

تلاعب وغش الإدارة:

يعد تلاعب وغش الإدارة من أهم المشاكل التي تواجه المدقق في تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية خاصة المتقدمة فيها، وذلك عن طريق استخدام قدرات الحاسوب في تعديل قواعد البيانات وتحريف المستندات لعمليات وهمية مما يزيد من أهمية هذه المشكلة ضخامة الخسائر الناتجة عن ضعف نظام الرقابة الداخلية فزيادة تعقد نظم التشغيل الإلكتروني تزيد صعوبة الرقابة عليها وبالتالي تزيد صعوبة مراجعتها من قبل المدقق الخارجي، وعلى الرغم من أن مسئولية اكتشاف الغش والتلاعب تقع أساساً على عاتق الإدارة إلا أنها تقع ضمناً على المدقق الخارجي وذلك لأنه من الممكن أن تؤدي إلى عدم دقة وصحة العمليات والأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية فضلاً عن عدم تمثيل هذه القوائم لنتائج الأعمال وحقيقة المركز المالي للمنشأة (الشريف، 2010، ص 63).

• المخاطر البيئية (العنصر البشري لا دخل له فيها)

وهي الأخطار التي تسببها الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير والمشاكل المتعلقة بأعطال التيار الكهربائي، والحرائق والمشاكل الناتجة عن تعطل نظم التكييف والتبريد، وهذه الأخطار تؤدي إلى تعطل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة نسبياً لإجراء الإصلاحات

اللازمة، واسترداد البرمجيات وقواعد البيانات مما له الأثر الواضح على أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية (الساكني والعوادة، 2011، ص225).

وتتمثل إجراءات الرقابة والحماية لهذه المخاطر في التالي (شتيوي، 2006، ص)

1. توافر واستخدام طفايات الحريق.
2. وضع أجهزة ومعدات الحاسوب في أماكن بعيدة عن مضخات والمياه.
3. استخدام أغطية واقية من الأتربة والماء، لتجنب الأضرار الناجمة عنها.
4. حظر التدخين واستخدام مراوح صغيرة لدفع الأدخنة بعيداً عن أجهزة الحاسوب.
5. وجود أجهزة تكييف في غرفة الحاسوب.
6. استخدام أجهزة للرقابة ضد الزلازل والاهتزازات.

4-3-2 ثالثاً: من حيث العمدية

• مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمدة (مقصودة):

"وتتمثل في تصرفات يقوم بها الشخص متعمداً مثل إدخال بيانات خاطئة وهو يعلم ذلك، أو قيامه بتدمير بعض البيانات متعمداً ذلك بهدف الغش والتلاعب والسرقة، وتعتبر هذه المخاطر من المخاطر المؤثرة جداً على النظام" (Abu-Musa، 2004، ص4).

وتتمثل إجراءات الرقابة والحماية لهذه المخاطر في التالي (شتيوي، 2006، ص)

1. وجود إجراءات لرقابة وحماية وسرية المعلومات، مع توعية العاملين بالمسئولية الأخلاقية التي يجب مراعاتها عند التعامل مع معلومات تخص أطراف أخرى (العملاء).
2. وجود إجراءات تنظم عمليات التخلص من الحسابات غير السليمة.
3. الاستعانة باستشارات المتخصصين في حماية نظم المعلومات.
4. تطبيق إجراءات مراجعة دورية وغير دورية للتحقق من مستوى الحماية المتاح للنظام.
5. تدريب العاملين على الإجراءات السليمة والأمانة لتشغيل النظام.
6. عقد برامج لتوعية العاملين بالمخاطر التي يتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية، والضوابط والوسائل الملائمة لمواجهتها.

7. تدريب العاملين على استخدام قنوات الاتصال المتاحة للتبليغ والتقارير عن الأعطال والاختراقات الأمنية الطارئة.

8. توعية العاملين بدورهم في حماية كلمات المرور الخاصة بهم.

وترى الباحثة أنه على الرغم من تعدد إجراءات الرقابة والحماية إلا أنه لا يزال المدققون يواجهون مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملهم ويرجع ذلك بسبب التطورات التكنولوجية السريعة التي تسبق وضع السياسات وإجراءات الرقابة والحماية الملائمة.

• مخاطر ناتجة عن تصرفات غير متعمدة (غير مقصودة):

"وتتمثل في تصرفات يقوم بها الأشخاص نتيجة الجهل وعدم الخبرة الكافية كإدخالهم لبيانات بطريقة خاطئة بسبب عدم معرفتهم بطرق إدخالها أو السهو في عملية التسجيل وتعتبر هذه المخاطر أقل ضرراً من المخاطر المقصودة وذلك لإمكانية إصلاحها" (Abu-Musa، 2004، ص4).

5-3-2 رابعاً: من حيث الآثار الناتجة عنها: (Abu-Musa، 2004، ص5).

• مخاطر تنتج عنها أضرار مادية

"وهي المخاطر التي تؤدي إلى حدوث أضرار للنظام وأجهزة الكمبيوتر أو تدمير لوسائل تخزين البيانات والتي قد يكون سببها كوارث طبيعية لا علاقة للإنسان بها أو قد تكون بسبب البشر بطريقة متعمدة أو عفوية".

• مخاطر فنية ومنطقية:

"وهي المخاطر الناتجة عن أحداث قد تؤثر على البيانات وإمكانية الحصول عليها للأشخاص المخول لهم بذلك عند الحاجة لها أو إنشاء بيانات سرية لأشخاص غير مصرح لهم بمعرفتها وذلك من خلال تعطيل في ذاكرة الكمبيوتر أو إدخال فيروسات للكمبيوتر قد تفسد البيانات أو جزء منها وتلك المخاطر قد تؤثر على الموقف التنافسي للمنشأة".

6-3-2 خامساً: من حيث علاقتها بمراحل النظام (Abu-Musa، 2004، ص8).

• مخاطر المدخلات:

وهي المخاطر الناتجة عند عدم تسجيل البيانات في الوقت المناسب وبشكلها الصحيح، أو عدم نقل البيانات بدقة خلال خطوط الاتصال.

وتتمثل المخاطر المتعلقة بأمن المدخلات إلى أربعة أقسام أساسية وهي:

1. خلق بيانات غير سليمة:

ويتم ذلك من خلال خلق بيانات غير حقيقية ولكن بواسطة مستندات صحيحة يتم وضعها داخل مجموعة من العمليات دون أن يتم اكتشافها، ومثال ذلك استخدام أسماء وهمية لموظفين لا يعملون بالشركة وإدراج تلك الأسماء ضمن كشوف الرواتب وصرف رواتب شهرية لهم أو إدخال فواتير وهمية باسم أحد الموردين.

2. تعديل أو تحريف بيانات المدخلات:

ويتم ذلك من خلال التلاعب في المدخلات والمستندات الأصلية بعد اعتمادها من قبل المسئول وقبل إدخالها إلى النظام، وذلك عن طريق تغيير في أرقام مبالغ بعض العمليات لصالح المحرف، أو تغيير بعض العملاء أو معدلات الفائدة.

3. حذف بعض المدخلات:

ويحدث ذلك من خلال حذف أو استبعاد بعض البيانات قبل إدخالها إلى الحاسوب الآلي، وذلك إما بشكل متعمد ومقصود أو بشكل غير متعمد وغير مقصود، ومثال ذلك قيام الموظف المسئول عن المرتبات في المنشأة بتدمير مذكرات وتعديلات تفصيلات حساب البنك لحساب آخر خاص بالموظف المحرف

4. إدخال البيانات أكثر من مرة:

والمقصود بذلك قيام الموظف بتكرار إدخال البيانات إلى الحاسوب إما بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، ويتم ذلك من خلال إدخال بيانات بعض المستندات أكثر من مرة إلى النظام قبل أوامر الدفع وذلك إما بعمل نسخ إضافية من المستندات الأصلية وتقديم كل من الصورة والأصل أو إعادة إدخال البيانات مرة أخرى إلى النظام.

• مخاطر تشغيل البيانات:

ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالبيانات المخزنة في ذاكرة الحاسوب والبرامج التي تقوم بتشغيل تلك البيانات وتتمثل مخاطر تشغيل البيانات في الاستخدام غير المصرح به لنظام وبرامج التشغيل وتحريف وتعديل البرامج بطريقة غير قانونية أو عمل نسخ غير قانونية أو سرقة البيانات الموجودة على الحاسوب الآلي، ومثال على ذلك قيام الموظف بإعطاء أوامر للبرنامج بأن لا يسجل أي قيود في السجلات المالية تتعلق بعمليات البيع الخاصة بعميل معين من أجل الاستفادة من مبلغ العملية لصالح المحرف نفسه.

• مخاطر المخرجات:

ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالمعلومات والتقارير التي يتم الحصول عليها بعد عملية تشغيل ومعالجة البيانات، وقد تحدث تلك المخاطر من خلال طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات أو خلق مخرجات زائفة وغير صحيحة أو سرقة مخرجات الحاسوب أو إساءة استخدامها أو عمل نسخ غير مصرح بها من المخرجات أو الكشف الغير مسموح به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق أو طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مسموح لهم بذلك، كذلك توجيه تلك المطبوعات والمعلومات خطأ إلى أشخاص ليس لهم الحق في الإطلاع على تلك المعلومات أو تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها مما يؤدي على استخدام تلك المعلومات في أمور تسيء إلى المؤسسة وتضر بمصالحها(البحيصي والشريف،2008).

4-2 أمن تكنولوجيا المعلومات:

يعرف أمن النظام بأنه مجموعة السياسات والإجراءات الواجب الالتزام بها أساساً لتقليل احتمال حدوث أشياء غير مرغوب فيها وتقليل الآثار التي قد تنتج عنها في وقوع شأ غير مرغوب فيه.ومن هنا تظهر مسئولية كبيرة أمام إدارة نظم المعلومات في المنظمات وهي ضرورة توفير الوسائل والأساليب اللازمة لضمان استمرارية عمل هذه النظم بشكل صحيح والتخطيط الدقيق لمواجهة جميع الأخطار، وتهدف وظيفة حماية أمن نظم المعلومات على حماية الموارد المحوسبة من الأخطاء والتهديدات المقصودة وغير المقصودة التي يمكن أن تؤدي إلى عمليات غير مسموح بها مثل تعديل أو تخريب البيانات أو البرامج(جمعة وآخرون، 2003،ص340-341).

1-4-2 عناصر أمن المعلومات:

لابد من توفر مجموعة من العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتوفير الحماية المطلوبة للمعلومات وأهمها(علي وشحاتة،2006،ص252).

1. سرية المعلومات:

والمقصود بها التأكد من عدم إطلاع أشخاص غير مصرح لهم على المعلومات، وعدم إجراء أي تغيير بها أو تحريفها لضمان أن تكون المعلومات صحيحة ودقيقة ومكتملة أثناء

تخزينها أو نقلها. ولتحقيق هذا الهدف يجب على المؤسسة استخدام طرق الحماية المناسبة من خلال استخدام وسائل متعددة: عمليات تشفير الرسائل، وعدم التعرف على حجم المعلومات أو مسارها.

2. سلامة المحتوى:

وتعني التأكد من أن ما تحتويه المعلومات صحيحة وأنه لا يمكن تعديلها أو تدميرها أو العبث بمحتوياتها في أي مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل سواء كان التعامل داخلياً في المنظمة أو خارجياً من قبل أشخاص غير المصرح لهم وهذا غالباً ما يحدث بسبب الاختراقات غير المشروعة مثل: الفيروسات حتى لا يمكن أحد أن يكسر قاعدة البيانات ويقوم بتغيير رصيد حسابه، لذلك يقع على عاتقه إتباع وسائل حماية مناسبة.

3. التوثيق:

والمقصود به التأكد من هوية الشخص الذي يحاول استخدام المعلومة ومعرفة إذا كان هو المستخدم الصحيح لتلك المعلومات أم لا وذلك من خلال التأكد من كلمة السر الخاصة بكل مستخدم وتوضح مؤسسة (RSA) Rivest Shamir Adleman وهي أشهر طرق التشفير لأمن المعلومات أن هناك ثلاث طرق للتحقق من الهوية الشخصية للمستخدم وهي (الشريف، 2008، ص68):

- أ. عن طريق شيء يعرفه الشخص مثل: كلمة المرور.
- ب. عن طريق شيء يملكه الشخص مثل رسالة التشفير (Token) وهي عبارة عن كود يقوم بإدخاله المستخدم للحاسب للحياسة على صلاحيات التشغيل أو الشهادة الإلكترونية.
- ت. عن طريق شيء يتصف به الشخص من الصفات الفيزيائية مثل بصمة الإصبع أو المسح الشبكي أو الصوت.

وكل طريقة لها إيجابياتها وسلبياتها، وتتصح مؤسسة (RSA) باستخدام طريقتين على الأقل مع بعضهما لبعض.

4. استمرارية توفير الخدمة أو المعلومة:

وهي تعني التأكد من استمرارية عمل نظام المعلومات بكل مكوناته واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات وتقديم الخدمات لمواقع المعلومات وضمان عدم تعرض مستوى المعلومات إلى منع استخدامها أو الوصول إليها بطرق غير مشروعة يقوم بها أشخاص لإيقاف الخدمة بواسطة إرسال كم هائل من الرسائل العنثية إلى الأجهزة الخاصة لدى المنظمة.

2-5-2 متطلبات تقييم نظام أمن المعلومات: (عبد المنعم والرفاعي، 1996، 344)

للحصول على تقييم جيد لنظام أمن نظم المعلومات يلزم:

2-5-1 التعرف إلى المستويات المختلفة للأمن وعلاقتها بنوعية المعلومات وعلى النحو

التالي:

- تقليل حجم كل مجال من المجالات حتى يمكن التحكم فيه وتقييمه.
- تحديد المستوى الأمني الخاص بكل فئة من الفئات، مما يساعد في توجيه المواد الأمنية بما يتلاءم وأهمية كل فئة من الفئات.

2-5-2 التعرف إلى أنواع المخاطر المتوقع حدوثها، وفيما يلي بعض أنواع المخاطر التي

يمكن التعرض لها:

- الاتصال غير المصرح به لنظام المعلومات.
- إجراء عمليات غير مصرح بها على البيانات مثل الإضافة أو الحذف أو المعالجة.
- إجراء تعديلات غير مصرح بها على البرامج.
- سرقة وسائط مادية مخزن عليها بيانات أو برامج.
- التدمير غير المتوقع للبيانات أو البرامج أو وسائط التخزين.
- الإتلاف المتعمد للأجهزة والمعدات.

2-5-3 التعرف إلى طرق حدوث المخاطر التي يتعرض لها النظام.

يشمل الاستيلاء على البيانات في أثناء مرورها عبر شبكة الاتصالات بين الحسابات أو من خلال خطوط التلغراف أو بإدخال مستندات بطريقة غير شرعية ضمن المستندات الشرعية أو إجراء تحريف على البيانات من قبل العاملين في النظام.

2-6 طرق حماية المعلومات المحاسبية (الساكني والعواودة، 2011، ص230):**2-6-1 حماية المعلومات المحاسبية من خلال منع الاختراق:**

تعتبر عملية حماية المعلومات المحاسبية من الاختراق من المهام المعقدة والصعبة في البيئة الإلكترونية والتي تتطلب من إدارة نظم المعلومات المحاسبية كثيراً من الوقت والجهد والموارد المالية وذلك للأسباب التالية:

- العدد الكبير من الأخطار التي تهدد عمل نظم المعلومات المحاسبية.

- وجود التجهيزات المحوسبة في عهدة أفراد كثيرين في المنظمة وأحياناً خارجها.
- صعوبة الحماية من الأخطار الناتجة عن ارتباط المنظمة بالشبكات الخارجية مثل الإنترنت.
- التقدم التقني السريع يجعل كثيراً من وسائل الحماية متقادمة بعد فترة وجيزة من استخدامها.
- التأخر في اكتشاف الجرائم المحوسبة.

2-6-2 حماية المعلومات المحاسبية من خلال توثيق الاتصال

تتكون نظم المعلومات من منظومات حاسوب مكونة من كثير من الأجزاء المترابطة ببعضها من خلال وسائل اتصال معينة تربط هذه الأجزاء بوحدة معالجة مركزية واحدة أو أكثر ومن هنا يظهر استخدام مفهوم الاتصالات أو اتصالات البيانات والذي يفترض استخدام الشبكات التي تحتوي على حواسيب مرتبطة بوحدات طرفية تقوم بمعالجة وتبادل البيانات والمعلومات.

وتمثل شبكات الاتصال هذه في وقتنا الحاضر مصدراً رئيسياً للأخطار التي يمكن أن تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية، لذلك يجب استخدام وسائل كثيرة لحماية شبكات الاتصالات من عمليات الاقحام والدخول وغيرها من التهديدات والأخطار التي يمكن أن يقوم بها أشخاص من خارج الشركة.

2-7 أساليب الرقابة على نظم المعلومات:

مع تطور تكنولوجيا المعلومات ومع الانتشار الواسع لتطبيق النظم المحاسبية بطرق إلكترونية أصبحت هناك حاجة ماسة لحماية تلك النظم من المخاطر التي تتعرض لها وتوفير أساليب الرقابة اللازمة لحماية النظم المحاسبية الإلكترونية وضمان إنجاز عملياتها بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب ولذلك فإن الرقابة على النظم المحاسبية الإلكترونية تقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية حسب مراحل النظام وهي:

2-7-1 الرقابة على المدخلات:

وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من صحة اعتماد البيانات (التي يستلمها قسم معالجة البيانات) بواسطة موظف مختص، ومن سلامة تحويلها بصورة تمكن الكمبيوتر من التعرف عليه، أو من عدم فقدانها أو بالإضافة إليها أو حذف جزء منها أو طبع صورة منها أو عمل أي تعديلات غير مشروعة في البيانات المرسله حتى وإن كان ذلك من خلال خطوط الاتصال

المباشر. وتشمل أساليب الرقابة على المدخلات على تلك الأساليب التي تتعلق برفض وتصحيح وإعادة إدخال البيانات السابق رفضها كما وتهدف أساليب الرقابة على المدخلات إلى تأكيد صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية. ويفضل اختيار مدخلات البيانات في مرحلة مبكرة من مراحل معالجتها لعدة أسباب أهمها (قاسم، 2003، 358):

1. يسهل تصحيح البيانات التي تم رفضها في مرحلة إدخالها، حيث يمكن الرجوع إلى المستندات وفحص أسباب رفضها.
2. ليس بالضرورة أن تكون البيانات التي تم إعدادها بدقة لمعالجتها بالكمبيوتر بيانات جيدة، بل هذا يعني فقط أنه تم إدخال البيانات بشكل صحيح، ولذلك يجب إجراء اختبارات أخرى في مراحل تداولها ومعالجتها التالية.
3. ليس اقتصادياً أن تستمر عملية تمحيص البيانات خلال كافة مراحل تداولها ومعالجتها في نظام المعلومات المحاسبية، ولذلك نفترض دائماً صحة البيانات وخلوها من الأخطاء بعد مرحلة معينة من مراحل تداولها ومعالجتها.
4. يجب أن لا يستخدم نظام المعلومات المحاسبية بيانات غير دقيقة في المراحل الأخيرة لعمليات التدقيق. وبهذا الأسلوب يمكن حماية الملفات الرئيسية ووقاية عمليات المعالجة في خطواتها الأخيرة.
5. لا يستطيع نظام المعلومات المحاسبية توفير معلومات جيدة ما لم تكن المدخلات جيدة كذلك. فإذا كانت المدخلات رديئة فستكون المخرجات رديئة بالتبعية.

2-7-2 الرقابة على تشغيل البيانات:

وهي تهدف إلى التحقق من أن البيانات تم تشغيلها بصورة دقيقة وبشكل صحيح وأنه تم معالجة كافة العمليات المتعلقة بالتشغيل وقد تم استخدام جميع البرامج المناسبة واللائمة لعملية التشغيل ومن أهم الوسائل الرقابية على تشغيل العمليات ما يلي (الدهراوي، 2003، ص188):

1. تطبيق الاختبارات التي تضمن صحة عمليات التشغيل بحيث يتم رفض التعامل مع المدخلات أو المخرجات غير الصحيحة.
2. استكمال مسار المراجعة الذي يمكن من تتبع سجل عملية من عمليات التشغيل والمساعدة في إعداد القوائم المالية.
3. تزويد برامج التشغيل بوظائف ومهام تمكن من تسجيل أي عملية محاولة للتدخل في عمل البرنامج أثناء عملية التشغيل والمعالجة.

3-7-2 الرقابة على المخرجات:

تشتمل الرقابة على دقة ومعقولية المعلومات التي تم تشغيلها بالتركيز على كشف الأخطاء التي حدثت خلال عملية التشغيل وليس منع الأخطاء خلال عملية التشغيل بالإضافة إلى الحفاظ على سرية المعلومات والتحقق من أن كافة العمليات التي تم إدخالها قد انعكس أثرها على المخرجات كما هو متوقع منها، ويمكن استخدام الأساليب التالية (الذنيبات، 2006، ص314):

1. فحص معقولية المخرجات من قبل صاحب خبرة وقدرة على التحليل.
2. مقارنة مخرجات الحاسوب مع بعض الأمور الخاصة بالمدخلات والمحسوبة يدوياً.

الفصل الثالث

تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

أولاً: تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

3-1 تمهيد

3-2 مفهوم تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

3-3 أهمية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

3-4 أهداف تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

3-5 أساليب تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

3-6 معايير تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

ثانياً: جودة التدقيق الخارجي

3-7 مفهوم جودة التدقيق

3-8 مفهوم رقابة الجودة لأعمال التدقيق

3-9 أهمية رقابة الجودة

3-10 أهداف رقابة الجودة

3-11 المخاطر الناجمة عن عدم تحقيق جودة التدقيق

3-12 عناصر جودة التدقيق

3-13 مقاييس تقييم جودة خدمات تدقيق الحسابات

الفصل الثالث

تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

أولاً: تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

3-1 تمهيد

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل التي تستخدمها مختلف أنواع منشآت الأعمال الهادفة وغير الهادفة إلى الربح في عملياتها المختلفة، سواء كان ذلك في عمليات التخطيط أو الإشراف أو التوثيق أو الشؤون الإدارية أو المحاسبية أو غيرها من أوجه النشاط. وفي نفس الوقت شهدت عملية التدقيق تطوراً متزايداً ضمن مواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات لدى تلك المنشآت والشركات. ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى بتدقيق الأنظمة الحاسوبية أو تدقيق الحسابات "Computer Auditing" وشهد هذا المجال تطورات مستمرة، وازداد اهتمام مهنة التدقيق به، حيث تم إصدار المعايير المهنية التي ترشد المدققين في هذا المجال (أبو كميل، 2011، ص325).

وقد أدى التطور في تكنولوجيا المعلومات واستخدام الأنظمة الحاسوبية إلى زيادة الاهتمام باستخدام التقنيات الحديثة في عملية التدقيق وخاصة في تدقيق الأنظمة الحاسوبية حيث أن هذا الأمر سيؤدي إلى التغلب على بعض جوانب القصور البشري في حالة ممارسة الحكم المهني وبالتالي فإنه يمكن تحسين كفاءة وفعالية عملية التدقيق وقد بينت بعض الدراسات في هذا المجال أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تقليل الوقت المبذول في العمليات الكتابية والمهام الحاسوبية الخاصة بأمر كثيرة مثل مخاطر التدقيق وأحجام عينة التدقيق وبالتالي أدى إلى تقليل الوقت والتكاليف، وتحسين جودة عملية التدقيق، وتوفير أسس أفضل لممارسة الحكم المهني من قبل مدققي الحسابات.

3-2 مفهوم تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

إن عملية تدقيق نظم وتكنولوجيا المعلومات يعتبر امتداداً لعمليات التدقيق العادية مع الأخذ في الحسبان أن العديد من الأنشطة أصبحت تتم بالاعتماد على نظم معلومات إلكترونية مع أهمية تحليل وتقييم المخاطر ذات الصلة. كما أن القوائم المالية المرتبطة من خلال نظم آية تعتمد على تكامل ومعالجة البيانات في أكثر من نظام تشغيل ونظام قاعدة بيانات Several Operating and Database Systems الأمر الذي يتطلب وجود نظم للفحص والرقابة الإلكترونية

المستمرة، حيث أصبحت العملية الواحدة في عصر المعلومات والاتصالات تتم من خلال أكثر من وحدة وفي مواقع جغرافية متعددة، ونتيجة لذلك أصبحت مهمة المراجعة الداخلية لنظم المعلومات ضرورة ومكملة للدور الذي يقوم به المدقق الخارجي بهدف دراسة وتقييم تلك النظم وإجراءات الرقابة الداخلية لمواجهة المخاطر الإضافية التي قد تتعرض لها (لطفى، 2005، ص3).

3-3 أهمية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

ظهرت أهمية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كنتيجة طبيعية لعالم تسوده التكتلات الاقتصادية، وتعاضم حجم التجارة العالمية، وضخامة الاستثمارات، والتقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات المبنية على استخدام الحاسبات الإلكترونية ونظم الاتصالات.

ويمكن تناول أهمية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية من خلال شرح الآثار السلبية التي خلفتها المتغيرات العالمية على مهنة التدقيق حيث تظهر الحاجة الملحة لخدمات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وفيما يلي أهم السلبيات (الشريف، 2008، ص9):

1. ضعف الموقف التنافسي بمكاتب المحاسبة والمراجعة المحلية أمام مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية.
2. فقدان كثير من عملاء المكاتب المهنية الصغيرة والمتوسطة الحجم.
3. استقطاب المكاتب الأجنبية للمحاسبة والمراجعة ذوي الخبرة والمتميزين بالكفاءة والفعالية من المكاتب المحلية.
4. إمكانية تسرب بعض المعلومات لجهات خارجية.

3-4 أهداف تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

إن تحديد أهداف التدقيق التي يجب على المدقق تحقيقها يعد جزء من تنفيذ مهام عملية التدقيق، وهدف المراجعة " هو هدف المراجع في الحصول على أدلة كافية لتدعيم مزاعم الإدارة عن القوائم المالية" (أرنز ولوبك، 2003، ص214).

وجاء في معيار رقم "401" التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب " أنه لا تتغير أهداف المراجعة المحددة للمراجع سواء تم تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية يدوياً أو عن طريق استخدام الحاسوب الإلكتروني (عبد العال، 2006، ص87).

ويمكن إدراج أهداف تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في النقاط التالية (الشريف، 2010، ص8)

1. التأكد من فعالية الرقابة الداخلية للبيانات وأجهزة الحاسوب الإلكتروني وشبكات توصيل الأجهزة من وصول غير المصرح لهم، بهدف النسخ أو التعديل أو التدمير.
2. التأكد من امتلاك البرامج وتطويرها يتم بموجب تفويض الإدارة.
3. التأكد من أي تعديل للبرنامج يتم بموجب تفويض وموافقة الإدارة.
4. التأكد من أن معالجة العمليات المالية والملفات والتقارير وأي سجلات إلكترونية أخرى تتم بدقة وبشكل كامل.
5. التأكد من أن البيانات المصدرية التي بها أخطاء يتم تمييزها ثم معالجتها طبقاً لسياسات الإدارة.
6. التأكد من أن ملفات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني تتميز بالدقة والاكتمال والسرية.

3-5 أساليب تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

تعد أساليب تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التطور الطبيعي للأساليب التي يستخدمها المدقق في تنفيذ مهام عملية التدقيق، بسبب التطور في بيئة نظم المعلومات المحاسبية من البيئة التقليدية إلى البيئة الإلكترونية ومع زيادة تعقد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أصبح استخدام هذه الأساليب يعمل على رفع كفاءة وفعالية عملية التدقيق، لما لها من قدرة على اختبار البيانات والبرامج والنظم، وتمثل هذه الأساليب في التدقيق حول الحاسوب، وبمساعدة الحاسوب، وباستخدام الحاسوب.

3-5-1 التدقيق حول الحاسوب:

يقوم التدقيق حول الحاسوب على اهتمام وتدقيق المدقق للمدخلات والمخرجات فقط، دون النظر إلى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل للبيانات، وبافتراض أن أنظمة الرقابة على التشغيل فعالة ويعد هذا الأسلوب من أبسط الأساليب الإلكترونية ولا يحتاج لتكاليف عالية كما أنه لا يحتاج إلى خبرات ومهارات عالية بالحاسوب، إلا أنه لا يعد فعالاً في ظل ازدياد اعتماد المنشآت على استخدام الأنظمة المحوسبة، وتعدد طرق تشغيل ومعالجة البيانات، وتنوع طرق الاحتيال، وعدم مقدرة هذا الأسلوب على ضبطها (السعدي، 2010).

2-5-3 التدقيق من خلال الحاسوب:

في كثير من الحالات يجد المدقق بأنه لا يمكن الاكتفاء بالتدقيق حول الحاسوب وأنه لابد من الاهتمام بالرقابة الداخلية داخل الأجهزة، ولذلك لابد من تدقيق المدخلات والمخرجات بالإضافة لعملية التشغيل، وبشكل عام فإن قيام المدقق بالتدقيق من خلال الحاسوب يصبح ضروري بسبب الأمور التالية (الذنيبات، 2009، ص331):

1. جزء مهم من الرقابة الداخلية موجود في برنامج الحاسوب.
2. وجود الفجوات ذات الأهمية في مسار المراجعة المرئي.
3. حجم التعامل الكبير وحجم السجلات الكبير الذي يجعل عملية الاختبار بمدخل حول الحاسوب غير عملي.

تعد أساليب التدقيق بمساعدة الحاسوب (CAATs) Computer Assisted Audit Techniques أدوات إلكترونية تساعد المدقق على تتبع مسار التدقيق – وتسمى أيضاً بأساليب التدقيق من خلال الحاسوب – كما تزود المدقق باختبارات فعالة للرقابة الداخلية، علاوة على ما تقدمه من تحسين كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق في الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها والقدرة على اختيار العينات لحجم كبير من العمليات المالية، وإجراء الفحص التحليلي، وتنفيذ الاختبارات الجوهرية ومن هذه الطرق التي يستخدمها المدقق ما يسمى المحاكاة الموازية والبيانات الاختبارية وفيما يلي توضيح لهذه الطرق:

1-2-5-3 البيانات الاختبارية:

وطبقاً لهذا الأسلوب يتم إعداد مجموعة من البيانات غير الحقيقية وهمية Dummy Data عن العملية محل الفحص وقد يضاف إليها بيانات خاطئة (تغطي كافة احتمالات الخطأ التي يمكن أن تواجه عملية تشغيل البيانات الفعلية مثل عدم تشغيل بعض العمليات، عمليات خاطئة (أو عمليات غير منطقية) بحيث يمكن أن تغطي كافة الجوانب المنطقية في معالجة هذه العملية، ويحدد المدقق مقدماً نتائج معالجة هذه البيانات الاختبارية يومياً ثم يستخدم البرنامج الخاص بمعالجة البيانات الحقيقية (الفعلية) لهذه العملية في معالجة البيانات الاختبارية على الحاسوب الآلي مع النتائج التي حددها المدقق مسبقاً يمكن تحديد الفروق بينهما وتجري أسباب هذه الفروق، ولا شك أن هذا الأسلوب يتطلب من المدقق أن يكون على إطلاع كاف بكل الجوانب المنطقية للعملية محل الفحص حتى يمكنه تصميم البيانات الاختبارية المناسبة وأن يستخدم في اختبار هذه البيانات الحقيقية للعملية محل الفحص وبالرغم من أن هنا الأسلوب بسيط حيث أنه يمثل تطويراً لأسلوب التدقيق حول الحاسوب مع قدر بسيط من التدريب الفني للمراجع فإنه مع

ذلك يعيبه عدم مناسبه لتدقيق النظم المعقدة المصممة على أساس التشغيل المباشر حيث عدم إمكانية تعطيل الحاسوب والأجهزة المعاونة له لتشغيل البيانات الاختبارية وأيضاً فإن نطاق هذا الأسلوب محدود نسبياً، ويتوقف على عدد العمليات الاختبارية التي يقوم المدقق بإعدادها ومن الناحية العملية يجب أن يكون حجم العمليات محدوداً جداً لتقليل الجهود المطلوب لإعدادها وذلك لتبسيط عملية تقييم نتائج الاختبار فضلاً عن الاقتصاد في استغلال الحاسوب الآلي (حجازي، 2010).

2-2-5-3 المحاكاة المتوازية:

يقوم المدقق في هذا الأسلوب بكتابة برنامج يحاكي جزء أو عدة أجزاء من نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني للشركة، ويتم تشغيل البيانات الفعلية باستخدام هذا البرنامج على توازي مع النظام المحاسبي للشركة، يتم مقارنة النتائج إما يدوياً أو إلكترونياً ويمكن هذا الأسلوب من تتبع تدفق العمليات المالية. ويمكن إجراء المحاكاة المتوازية في أوقات مختلفة خلال السنة المالية محل التدقيق في مراحل تشغيلها. (حمدونة وحمدان، 2008).

3-5-3 التدقيق باستخدام الحاسوب:

تمكن أساليب التدقيق باستخدام الحاسوب الإلكتروني – سواء عن طريق برامج التدقيق العامة أو الخاصة ... الخ. المدقق من التوسع في إجراء الاختبارات على عدد كبير من الملفات، كما تقدم المساعدة للمراجع في ترشيد قراراته، وفيما يلي أهم هذه الأساليب:

1-3-5-3 برامج التدقيق العامة:

وهي برامج عامة لا تخص تطبيق معين أو عميل معين، وإنما يمكن استخدامها على مدى واسع لعملاء مختلفين وتطبيقات مختلفة، وتستخدم لإجراء اختبارات التحقق من صحة الأرصدة والمجاميع وعمليات الاحتساب لكثير من الحسابات والعمليات، مثل المخصصات والخصم واحتساب النسب المالية ومخزون إعادة الطلب وغيره (الذنيبات، 2009).

2-3-5-3 برامج التدقيق الخاصة:

برامج التدقيق الخاصة هي عبارة عن برامج قام المدقق – من خلال فريق التدقيق – بتصميمها لإنجاز أعمال تدقيق محددة في شركة معينة، وعليه يستطيع المدقق التغلب على مشاكل اختبار تطبيقات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني للشركة محل التدقيق، ويمكن تطوير هذه البرامج من خلال خمس خطوات – كما هو الحال في إعداد أي برنامج جديد – وتتمثل في تحديد أهداف قبول تكليف التدقيق، وإعداد قائمة بتفاصيل عمليات المعالجة اللازمة

لتحقيق هذه الأهداف، وإعداد خريطة تدفق تبين خطوات إدخال ومعالجة البيانات وإخراج المعلومات، وكتابة برنامج التدقيق – في ضوء هذه الخريطة – باللغة التي تتوافق مع برامج النظام الإلكتروني للشركة (الشريف، 2010، ص 89).

3-6 معايير تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

معايير المراجعة هي مستويات للأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية المراجعة وتحدد نوع من الإطار الذي يعمل المدقق ضمنه. ويعتمد عليها الحكم على أداء مدقق الحسابات ونوعية العمل المنجز (الذنيبات، 2009).

ويتجلى دور المعايير في مهنة التدقيق في أهميتها في تنظيم إجراءات عمل المدققين، وإن وجود المعايير بشكل عام قد ساعد بلا شك في تحسين أداء المدققين والارتقاء بهم وبالمهنة، وتتشابه معايير التدقيق في تدقيق الأنظمة اليدوية مع تدقيق الأنظمة الإلكترونية إلا أنها تختلف في الإجراءات وجمع الأدلة ويتجلى ذلك في معايير العمل الميداني.

3-6-1-1 معايير العمل الميداني:

من المعروف أن معايير العمل الميداني الثلاث هي المعايير التي تحكم سلوك مراجع الحسابات في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق. من خلال تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية وجمع وتقييم الأدلة الكافية والملائمة. ويختلف كيفية الالتزام بهذه المعايير بصورة كبيرة في حالة التدقيق في ظل الحاسوب عنها في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي (علي وشحاته، 2004، ص 16) وذلك على النحو الآتي:

3-6-1-1-1 معيار التخطيط السليم لعملية التدقيق والإشراف الدقيق على المساعدين:

تمكن عملية التخطيط المدقق من تحديد ما يجب القيام به في عملية التدقيق، ومن سيقوم به والزمن اللازم لتنفيذ مهام عملية التدقيق، ويحتوي معيار التخطيط على القواعد التي يجب على المدقق الالتزام بها عند تصميم وتطوير خطة التدقيق، وعند إعداد البرنامج الزمني لتنفيذها، وعند تخصيص إمكانيات التدقيق وتحقيق أهدافها، ويعد التخطيط عملية مستمرة طوال فترة التدقيق حيث يتم وضع خطة عامة متكاملة تتلاءم مع نطاق العمل المتوقع ووضع برنامج مراجعة، ويمكن تعديل الخطة العامة وبرنامج التدقيق في حالة تغير الظروف أو ظهور نتائج غير متوقعة علاوة على ذلك يجب على المدقق توثيق الخطة بالمستندات (الشريف، 2010، ص 17).

ومن المؤكد أن مهام تخطيط وتقسيم العمل وتعيين وتخصيص المساعدين والإشراف عليهم في حالة التدقيق في ظل الحاسوب، ستكون من أصعب وأكثر تعقيداً وذلك للأسباب التالية (علي وشحاته، 2004، ص16):

1. يواجه المدقق عند وضع الخطة الإستراتيجية العامة للمراجعة ضرورة تقييم واختبار أنواع من الرقابة لا توجد في حالة التدقيق في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي.

2. قد تتطلب عملية التدقيق مساعدين لا يتواجدون بالمكتب مما يضطر المدقق للاستعانة بخبرات وتخصصات من خارج المكتب، أو إعادة تأهيل وتدريب بعض المساعدين الموجودين بالمكتب.

3. صعوبة الإشراف على المساعدين الموجودين بالمكتب.

4. صعوبة مراقبة تشغيل المساعدين وأدائهم لمهام كثيرة على الحاسوب الآلي نفسه.

وفي ضوء ما تقدم تستنتج الباحثة أن استرشاد المدقق بهذا المعيار في تنفيذ عملية التخطيط تأثر نتيجة تعقد بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وتعقد هيكل الرقابة الداخلية، مما زاد من خطر التدقيق ورفع مستوى الشك عند المدقق ومن ثم كان التأثير على طبيعة وتوقيت مدى عملية التدقيق، والتأثير على توزيع المهام بين فريق العمل، إلا أن استخدام المدقق لأساليب تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية رفع من كفاءة وفعالية المدقق في التخطيط السليم الملائم لساعات عمل المساعدين ضمن فريق العمل، مع إمكانية تقييم أدائهم.

2-1-6-3 معيار دراسة وتقييم الرقابة الداخلية:

يقصد بنظام الرقابة الداخلية "كل السياسات والإجراءات التي تتبعها الإدارة للمساعدة في تحقيق أهدافها وضمان سير العمل طبقاً لسياسات الإدارة، بما في ذلك حماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية والإعداد المناسب للبيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها (جربوع، 2001).

ولقد تطور مفهوم الرقابة الداخلية نتيجة للعديد من العوامل منها كبر حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة، ومن ناحية أخرى زاد الاهتمام بالرقابة الداخلية لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، ولمواجهة إمكانية انتشار الفيروسات وسرقة المعلومات المالية دون أن تترك أثر كنتيجة للتوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية، إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يجعل الرقابة الداخلية أمام العديد من المخاطر كما في الآتي (الشريف، 2010، ص20):

1. الاعتماد على نظم أو برامج تقوم بمعالجة البيانات بشكل غير دقيق أو تعالج بيانات غير دقيقة أو الاثنین معاً.
2. دخول أشخاص غير مصرح لهم لتدمير البيانات أو تغييرها أو تسجيل معاملات غير موجودة أو غير دقيقة أو غير مصرح بها.
3. تغيير في بيانات الملفات الرئيسية لغير المصرح لهم.
4. تغيير في النظام أو البرامج لغير المصرح لهم.
5. الفشل في إجراء تغييرات جوهرية في النظام أو البرامج.
6. الفقد المحتمل للبيانات.

ومن هنا كان على المدقق ضرورة القيام بدراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه في تنفيذ عملية التدقيق، حيث يستطيع المدقق من خلال دراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية، تقييم خطر المراجعة والحصول على تأكيد بمدى قدرة نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني على توليد معلومات يمكن الاعتماد عليها ومن ثم يؤثر هيكل الرقابة الداخلية على كل من طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.

لذلك فإن هيكل الرقابة الداخلية السليم يمكن المدقق من اختصار جزء كبير من برنامج المراجعة، وعلى العكس من ذلك فإنه إذا تبين للمراجع أن هيكل الرقابة الداخلية غير سليم، فإنه سيقوم بتوسيع نطاق فحصه، والسبب في ذلك أن نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني يعالج آلاف العمليات المالية، ويكون من غير الممكن وغير الاقتصادي أن يقوم المدقق بمراجعة جميع هذه العمليات بنسبة مائة في المائة – لاعتبارات الوقت والتكلفة – ومن ثم فإن المدقق يجب عليه أن يعتمد على أسلوب العينات الإحصائية، مما ينتج عنه خطر عدم قدرة المدقق اكتشاف جميع التحريفات في القوائم المالية (علي وشحاته، 2006، ص75-77).

وفي ضوء ما تقدم تستنتج الباحثة أنه نظراً لتعدد بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتعدد هيكل الرقابة الداخلية زاد من خطر المراجعة مما أدى إلى التأثير على طبيعة وتوقيت عملية التدقيق إلا أنه في حال استرشاد المدقق بهذا المعيار واستخدام المدقق أساليب مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية رفع من كفاءة وفعالية المدقق في التخطيط السليم الملائم لساعات عمل المساعدين ضمن فريق التدقيق مع إمكانية تقييم أدائهم.

3-1-6-3 معيار أدلة الإثبات:

"أدلة الإثبات تعني جميع ما يحصل عليه المدقق مثل المستندات والتقارير ونتائج الاستفسارات والتقديرات والاستنتاجات وعمليات الاحتساب والتي يبني عليها المدقق حكمه المهني ليقرر فيما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة" (الذبيبات، 2009، ص53).

ومن أهم أدلة الإثبات التقليدية، فحص نظام الرقابة الداخلية والأدلة المادية والمصادقات والمستندات الداخلية والدفاتر والسجلات وملفات العمليات والمقارنات والتحليل المالي والعمليات الحسابية والمقابلات الشخصية أما عن الأدلة التي تلائم بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أهمها ما يلي (الشريف، 2010، ص22):

1. **التحليل الإحصائي:** حيث يستخدم الحاسوب الإلكتروني لعمل مقارنات بين البيانات المعدة باستخدام نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني والبيانات أو التقديرات أخرى معدة مسبقاً، ويتم عمل تحليلات إحصائية معقدة يصعب إجراؤها في ظل المراجعة اليدوية.

2. **وسائل الضبط والتحكم الإلكتروني:** حيث يتم مراقبة مدى صحة معالجة البيانات والمعلومات إلكترونياً، وهو يشبه أسلوب المراقبة بالاستثناءات، حيث يتعرف المدقق على الاستثناءات كما في زيادة أحد بنود المصروفات عن المخصص له.

3. **أسلوب عينات الاختبار:** حيث يقوم المدقق بانتقاء بعض العينات التي يختبرها أثناء مراجعته للعمليات المعالجة إلكترونياً للتأكد من دقة التشغيل.

4. **استعراض تفصيلي للمخرجات:** ويستخدم المدقق هذا الأسلوب لمعالجة عيوب أسلوب عينات الاختبار، ويعد هذا الأسلوب هام في حالة الشك من صحة المخرجات.

إلا أن جمع الأدلة الإلكترونية محاط بمجموعة من الصعاب نتيجة احتمال فقد البيانات، وعدم كفاءة المدقق في مجال تكنولوجيا المعلومات، وعدم قدرته على استخدام أساليب التدقيق الإلكترونية.

وفي ضوء ما تقدم يتبين أنه في ظل تعقد بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية زاد على عائق المدقق أن يقوم بعملية محكمة من جمع الأدلة التدقيق المناسبة والكافية وذات المصدقية وتقييمها من أجل الخروج بالنتيجة المناسبة مما يزيد من كفاءة وفعالية وجودة عملية التدقيق.

ثانياً: جودة التدقيق الخارجي

7-3 مفهوم جودة التدقيق:

يعتبر مفهوم جودة التدقيق متعدد الجوانب وذلك لأن جودة التدقيق تهم عدة أطراف فهي تهم معدي ومستخدمي القوائم المالية وكذلك مكاتب التدقيق ذاتها، بالإضافة للمنظمات المهنية والأجهزة الحكومية والتي تسعى جميعها إلى أن تتم عملية التدقيق وفقاً لمستوى عالٍ من الجودة لحماية النشاط الاقتصادي وجميع الأطراف ذات الصلة.

ويعتبر مفهوم جودة أعمال التدقيق من المفاهيم الحديثة نسبياً، لذلك لا بد من التركيز على هذا المفهوم كأحد المفاهيم أو الاتجاهات المعاصرة في التدقيق، وهو أيضاً من المواضيع الهامة المتجددة، وتكمن أهميته لما يترتب على عدم تطبيقه من نتائج خطيرة ومضلة للمطلعين على تقارير التدقيق خاصة متخذي القرارات وراسمي السياسات وكذلك المستثمرين لأن ما يميز أي مهنة هو تحملها لمسئولياتها أمام المجتمع في كل ما تقدمه من خدمات، وفي مهنة التدقيق يعد تحقيق أفضل نوعية من التدقيق والمحافظة على جودة الأداء المهني، الهدف المشترك لممارسي المهنة وكذلك تحسين أداء المدقق وحمايته بشكل يؤدي إلى زيادة الثقة في نتيجة أعماله.

وفيما يلي بعض المفاهيم المرتبطة بجودة التدقيق:

1. مفهوم جودة التدقيق من خلال مفهوم جودة المنتج في الصناعة:

يشير مصطلح رقابة الجودة في الصناعة إلى "الوسائل والطرق المنتظمة لفحص السلعة واختيارها من أجل ضمان تحقق مواصفات معينة أو القدرة على الاحتمال والتي تكون قد حددت مسبقاً، فتعتبر رقابة الجودة قياساً موضوعياً بواسطة وضع معايير محددة ومن ثم مراقبة الالتزام بهذه المعايير، ولقد اشتق مفهوم رقابة جودة أعمال التدقيق من مفهومه في الصناعة حيث عرفت "بأنها الوسيلة التي يمكن بواسطتها للمكتب التأكد إلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها في عمليات التدقيق التي ينفذها تعكس دائماً مراعاته لمعايير التدقيق المتعارف عليها أو أي شروط قانونية أو أي معايير يضعها المكتب بنفسه (دهمش، 1994).

2. مفهوم جودة التدقيق من حيث علاقتها باكتشاف المخالفات والأخطاء:

يشير هذا المفهوم إلى احتمالية قيام المدقق باكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية والإبلاغ عنها كما يشير Palmorse بأنها احتمال عدم احتواء القوائم المالية للتحريفات الجوهرية من غش أو خطأ واتفق معهم في هذا التوجه Deisad Giroux

حيث عرفها بأنها الاحتمالية التي سيكتشف بها مدقق الحسابات نقاط الضعف أو الثغرات في النظام المحاسبي للعميل والإبلاغ عنها، كما أشار Julia&Tobedt&Rimma بأنها احتمال أن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية يتم اكتشافها والتقرير عنها من خلال المنشأة الخاضعة للتدقيق (الضلي، 2004، ص10).

3. مفهوم جودة التدقيق من حيث علاقتها بمخاطر المراجعة:

أورد بعض الباحثين أن هناك علاقة عكسية بين كل من جودة التدقيق ومخاطر التدقيق أي أن المدقق يسعى إلى تخفيض مخاطر عملية المراجعة إلى الحد الأدنى لتحقيق أعلى مستوى من الجودة في التدقيق حيث يبين Willingnam and Jacobson بأن أفضل وسيلة لتعريف جودة التدقيق هي ربطها بمخاطر المراجعة حيث أكد أن الجودة تتوفر عندما يقل خطر المراجعة المقبول إلى أقصى درجة ممكنة (بدران، 1996، ص18).

4. مفهوم جودة التدقيق من حيث علاقتها باهتمام المشاركين في بيئة التدقيق:

يرى كل من Sutton and Lampe أن هناك خمس مجموعات أساسية تهتم بمفهوم جودة التدقيق وهي: معدو القوائم المالية، المستخدمون الخارجيون، الجهات القانونية المنظمة للمهنة، أعضاء مهنة المحاسبة والتدقيق، أعضاء مكتب المحاسبة، ويضيفان أن كل طرف من الأطراف الخمسة السابقة لديه مفهوم لجودة التدقيق يختلف عن مفهوم الطرف الآخر (محمد، 2003).

5. مفهوم جودة التدقيق من حيث البعد الزمني:

قسم العالمان Simunic and Stein جودة التدقيق من حيث البعد الزمني إلى قسمين الأول جودة قبلية والثاني جودة بعدية، أما القبلية فقد أشارا بأنها تحدد عند التعاقد مع العميل وهي احتمال أن يكشف تقرير المدقق عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية الموجودة بالقوائم المالية، أما الجودة البعدية للتدقيق فهي بعد إصدار المدقق لتقريره وتعرف بأنها احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية غير التي تم التقرير عنها (أبوهين، 2005).

6. مفهوم جودة التدقيق من حيث علاقتها بالمعايير الدولية والمهنية:

يتبنى هذا المفهوم العديد من الباحثين والمنظمات المهنية حيث يقوم هذا المفهوم على أساس أن الالتزام بالمعايير المهنية التي تصدرها المنظمات الدولية والمهنية يحقق جودة التدقيق (المبروك، 2008، ص6).

ويتضح مما سبق أن هناك آراء متعددة حول مفهوم جودة التدقيق، حيث ركز كل منها على جانب معين من جوانب الجودة، غير أن جودة التدقيق يجب أن تتعلق بالأمر والامتيازات التالية:

- إن اكتشاف الأخطاء والمخالفات التي تحتوي عليها القوائم المالية ليس المعيار الوحيد الذي يمكن من خلاله الحكم على جودة عملية التدقيق.
- يجب توفر الوسائل والإجراءات اللازمة لتحقيق الأداء الجيد وزيادة الثقة في القوائم المالية.
- إن التزام المدقق بالمعايير المهنية للتدقيق يمثل الحد الأدنى لجودة أدائه فهو ليس كافياً للحكم على جودة عملية التدقيق.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن جودة التدقيق هي أداء عملية التدقيق بكفاءة وفعالية وفقاً للمعايير المهنية للتدقيق وقواعد وآداب السلوك المهني الصادر عن المنظمات المهنية وضوابط رقابة الجودة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات المكتشفة بما يحقق للأطراف ذات الصلة الأهداف المتوقعة من عملية التدقيق.

3-8 مفهوم رقابة الجودة لأعمال التدقيق:

تعرف رقابة الجودة لأعمال التدقيق بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات التي ينبغي على مؤسسة التدقيق أن تقوم بها سواء فيما يتعلق بالمؤسسة بشكل عام أو بمهام التدقيق الخاصة أي على مستوى المؤسسة ككل وعلى مستوى كل عملية تدقيق وذلك من أجل ضمان قيام مؤسسة التدقيق بخدمة الأطراف ذات العلاقة بشكل مناسب وبما يتفق مع معايير التدقيق (الذنيبات، 2009).

أوضح (جمعة، 2009) بأن مصطلح رقابة الجودة يشير إلى مجموعة السياسات والإجراءات المصممة في الشركة للحصول على تأكيد معقول بالامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والأخلاقية عند تنفيذ مهمة (عملية) تدقيق البيانات المالية والتاريخية وتوثيقها.

هذا وقد تختلف طبيعة ومدى سياسات وإجراءات الرقابة على الجودة باختلاف حجم منشأة التدقيق وطبيعة الأعمال التي تمارسها والموقع الجغرافي ومدى تفرغ الأعمال وتتأثر كذلك بالتكاليف والمنافع المتوقع تحققها منها (الذنيبات، 2010).

وحول ما سبق فإن مفهوم رقابة الجودة يتعلق بوجود قيام مكاتب التدقيق بالرقابة اللازمة التي تمكنها من الاقتناع بالتزامها بمسئولياتها تجاه العملاء والمجتمع والمهنة بشكل عام.

3-9 أهمية رقابة الجودة:

ينبع وجود مهنة التدقيق من ضرورة تلبية حاجات المجتمع وبالتالي فإنه يتوقع أن يكون التدقيق في تحسن وتطوير من أجل تلبية الاحتياجات المتطورة في المجتمع، ويعتبر تحسين جودة التدقيق مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية التدقيق (مدقق الحسابات، المنظمة محل التدقيق، الجهات الحكومية، المقرضين والدائنين، المنظمات المهنية، المستفيدين من خدمات التدقيق) وتتبع أهمية رقابة الجودة من أن قوة وفعالية سياسات وإجراءات نظام رقابة الجودة يترتب عليها مستوى عال من جودة التدقيق والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التأكيد بأن الخدمات التي تم تقديمها تمت بفاعلية وأن الإشراف كان ملائماً ويؤكد موضوعية وأمانة المحاسب والتزامه بالمعايير المهنية مما يعزز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية وبذلك تزيد الثقة في تقرير المدقق ومصادقية القوائم المالية ويعزز ثقة الجمهور في المهنة (الأهدل، 2008).

كما أن مكتب التدقيق يجب أن يهتم وبشكل خاص في تحسين جودة التدقيق وذلك بسبب حدة المنافسة بين المكاتب إضافة للمحافظة على العملاء الجيدين وجذب عملاء جدد يقدرون جودة الخدمات التي يقدمها المكتب فتحسين جودة التدقيق ينعكس إيجابياً على مهنية المكتب على المدى الطويل (المبروك، 2008).

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد أهمية رقابة الجودة في النقاط التالية:

- ✓ التأكيد على الالتزام بالمعايير المهنية.
- ✓ المساهمة في تضيق فجوة التوقعات في عملية التدقيق.
- ✓ تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية.
- ✓ تخفيض صراعات الوكالة.
- ✓ المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات.
- ✓ تحسين قدرة مكتب التدقيق على المنافسة.
- ✓ زيادة الثقة في تقرير المراجعة ومصادقية القوائم المالية.

10-3 أهداف رقابة الجودة:

تسعى رقابة الجودة في مكاتب التدقيق إلى تحقيق الأهداف التالية: (الضلعي، 2004، ص20)

1. توفير الإرشادات الخاصة بالسياسات والإجراءات التي يجب على مدقق الحسابات الالتزام بها للتقيد بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض عمله لمساعديه في مهمة التدقيق.
2. توفير الإرشادات الخاصة بالسياسات التي يتبناها مكتب التدقيق لتوفير القناعة المعقولة بنوعية التدقيق بصورة عامة وبالالتزام بإتباع وتطبيق المعايير المهنية.
3. تحسين العلاقات مع العملاء عبر إبداء المزيد من الدقة والانتباه إلى التفاصيل أثناء العمل.
4. تقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بتدقيق العمليات وتحسين كفاءة وفعالية أداء المهام وتقليل الوقت والجهد المبذول في إدارة العمل.
5. الحد من احتمالية التعرض للمشاكل والالتزامات القانونية وتجنب قضايا التقصير في الأداء المهني وذلك عن طريق التخطيط السليم لمهمة التدقيق وتوزيع المهام على الموظفين والإشراف وطلب الاستشارة من المصادر المهنية داخل المكتب عند مواجهة حالات مخصصة أو معقدة.
6. التأكيد على التزام المكتب بمعايير التدقيق المتفق عليها.
7. توضيح وجود برامج للتطور الذاتي للمهنة لتوفير الضمان المقبول بالالتزام المدققين المهنيين على المستويات المهنية.
8. تطوير الخدمات التي تقدمها المهنة للعملاء.
9. تطوير كفاءة الممارسة العملية والمهنية.
10. المساهمة في رفع مستوى المهنة والنهوض بها بشكل عام.

3-11 المخاطر الناجمة عن عدم تحقيق جودة التدقيق:

يواجه تنفيذ عملية التدقيق نوعين رئيسيين من المخاطر وهي على النحو التالي:
(المبروك، 2008)

3-11-1 المخاطر الخاصة بمكتب التدقيق:

- تدني سمعة مكتب التدقيق لدى عملائه وفقد بعضهم.
- انخفاض الحصة السوقية للمكتب.
- المسؤولية القانونية تجاه الغير وهي التكاليف الناجمة عن إقامة العملاء دعاوى قضائية ومطالبتهم بتعويضات من المكتب.
- إهدار موارد مالية وبشرية في محاولة تدارك القصور وتصحيح الانحرافات.

3-11-2 المخاطر الخاصة بالعملاء المستخدمين للقوائم المالية:

- وتتمثل في المخاطر أو الخسائر التي قد يتعرض لها العملاء والمستثمرون والمستخدمون الآخرون للقوائم المالية نتيجة اتخاذهم لقرارات اعتماداً على تقارير المراجعة متدنية الجودة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن اتباع نظام لتحقيق رقابة جودة أعمال التدقيق يحقق العديد من الخصائص أهمها ما يلي: (جبران، 2010، ص15)

1. إعطاء تأكيدات معقولة بأن الخدمات والأعمال التي يؤديها مكتب التدقيق تتوافق مع المتطلبات المهنية أو معايير التدقيق المتعارف عليها، بالإضافة لتقليل فرص ارتكاب الأخطاء في تنفيذ عملية التدقيق.
2. تحسين برنامج عمل مدقي الحسابات وذلك من خلال اتباع الإرشادات والمعايير الصادرة من الجمعيات المهنية بخصوص الرقابة على جودة عملية التدقيق.
3. يعتبر اتباع أساليب الجودة في التدقيق من الوسائل المقنعة في اكتساب عملاء جدد لمكتب التدقيق، والمحافظة عليهم، وخاصة في ظل المنافسة الشديدة بين مكاتب التدقيق.
4. خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية يعمل على رفع مستوى المصدقية في عملية التدقيق ويكون ذلك من خلال المستويات العليا من جودة التدقيق.

5. يمكن اعتبار الجودة ذات المستوى العالي أحد الأجزاء المهمة من نظام الرقابة في مكتب التدقيق.

6. تعتبر جودة التدقيق أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تقدم المهنة والارتقاء بها وتحسين نظرة المجتمع لها مما ينعكس بالإيجاب على جميع أعضاء المهنة.

12-3 عناصر جودة التدقيق:

أشار مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بأن رقابة الجودة لعمليات التدقيق والتأكد الدولي أن رقابة الجودة لعمليات التدقيق للبيانات المالية التاريخية تشمل العناصر التالية: (الذبيبات، 2009)

1. المتطلبات المهنية:

يجب على إدارة مكتب التدقيق أن تأخذ بعين الاعتبار التزام موظفي المكتب المسؤولين عن مهمات التدقيق الالتزام بقواعد السلوك المهني مثل الاستقلالية والاستقامة والموضوعية والسرية والكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة.

2. الكفاءة والجدارة:

على مؤسسة التدقيق أن تلتزم بتوظيف الأشخاص الذي يمتلكون مستوى تكنولوجياً عالياً وكفاءة مهنية تمكنهم من إنجاز مسؤولياتهم وبذل العناية المطلوبة والمحافظة على هذا المستوى العالي عن طريق استمرار التعلم والتدريب، ويقسم هذا الضابط الرقابي إلى العناصر التالية:

• تعيين فريق المهمة:

يجب على مكاتب التدقيق تبني السياسات والإجراءات الرقابية على الجودة توفر لهم التأكيد المعقول بأن برنامج التوظيف في المكتب سيلبي احتياجات المكتب من الموظفين وأن فريق المهمة ككل يتمتع بالقدرات والكفاءة والنزاهة ولديه الوقت الكافي والخبرة اللازمة لإنجاز مسؤولياتهم وبذل العناية المطلوبة وفقاً للمعايير المهنية والقوانين والأنظمة ليتمكن من إصدار تقرير تدقيق مناسب في ظل الظروف التي تحيط بالعملية.

• التطوير المهني:

يجب على مكاتب التدقيق وضع سياسات وإجراءات للتطوير المهني توفر لهم تأكيد معقول بأن نشاطات التدريب المستمرة للمكتب يتم القيام بها امتثالاً للإرشادات المصممة

لتوفير الموظفين الذين لديهم الخبرة والمعرفة المطلوبة للقيام بمسئولياتهم ومواكبة التطور العلمي والمهني العالمي.

• الترقية:

يجب على مكاتب التدقيق تبني سياسات وإجراءات للترقية الوظيفية تمكن المكتب من ترقية الموظفين الذين يملكون المؤهلات والخبرات اللازمة لإنجاز المهمات الموكلة إليهم وبذل العناية المطلوبة وفقاً للمعايير المهنية والقوانين والأنظمة، بحيث تشمل معايير الترقية في مكتب التدقيق كافة النواحي والجوانب المهمة لجودة العمل داخل المكتب.

3. تفويض الأعمال لأداء مهمة التدقيق:

يجب على مكاتب التدقيق أن يكون لديها تعليمات واضحة وإجراءات رقابة على الجودة فيما يتعلق بتفويض الأعمال للموظفين في مكتب التدقيق، بحيث يتم التفويض للأشخاص الذين يمتلكون الكفاءة والتدريب المهني الذي يمكنهم من القيام بواجباتهم بالشكل المعقول، ويقوم باتخاذ قرارات تفويض الأعمال لأشخاص مكلفون بهذه المسؤولية كما يقوم باعتماد القرار الشخص المسئول عن عملية التدقيق، كما يجب على إدارة مكتب التدقيق تحمل مسؤولية التوجيه والأداء والإشراف على عملية التدقيق من خلال إعلام أعضاء فريق مهمة التدقيق بمسئولياتهم وطبيعة عمل المنشأة محل التدقيق والمسائل التي لها علاقة بالمخاطر والمشاكل والصعوبات التي قد تنشأ والأسلوب المفضل لأداء مهمة التدقيق.

4. الإشراف:

يجب على مكتب التدقيق تبني سياسات وإجراءات للرقابة على الجودة بحيث تؤكد له أن هناك توجيه وإشراف كافيان ومراجعة مستمرة للأعمال على كافة المستويات من أجل توفير تأكيد معقول بأن كافة الأعمال منجزة حسب مستوى جودة مقبول، ومن الإجراءات التي يمكن اتباعها لتحقيق ذلك تخطيط عمليات التدقيق، وتوفير إجراءات للاحتفاظ بمعايير الجودة للمكتب بالنسبة للأعمال المؤداة، وتوفير التدريب العملي خلال تنفيذ عمليات التدقيق والامتثال للإجراءات المناسبة الأخرى للمحافظة على مستويات الجودة للمكتب.

5. الاستشارات:

يجب على مكاتب التدقيق تبني سياسات وإجراءات للرقابة على الجودة تمكن من التأكد بأن فريق مهمة التدقيق سوف يسعى لطلب المشورة عند الحاجة، بحيث تكون هذه المشورة داخل مؤسسة التدقيق أو من خارجها من قبل من يمتلكون الخبرة العملية ذات العلاقة بموضوع الاستشارة وأن يتم توثيق الاستشارة فيها بالإضافة لنتائج الاستشارات والقرارات المتخذة بناءً عليها، وعند حدوث خلاف في الرأي بين فريق مهمة التدقيق والأشخاص الذين يتم مشاورتهم فإنه لا بد من الرجوع إلى متطلبات سياسات وإجراءات الرقابة على الجودة لدى مكاتب التدقيق.

6. قبول العملاء الجدد والاستمرار مع القدامى:

يجب على إدارة مكتب التدقيق أن تتبنى سياسات وإجراءات تقييم العميل المحتمل قبله، وأن تراجع العلاقة مع العملاء الحاليين باستمرار، على أنه في حالة العميل الجديد يقوم المكتب بتقييم منشأة العميل محل التدقيق من ناحية سمعتها وقدرتها التنافسية وقدرتها على الاستمرار.

ويقوم بتقييم علاقة الإدارة مع المدقق السابق لمعرفة مدى قدرة المدقق الحفاظ على استقلاليته ومدى ممارسة الإدارة الضغوط عليه (الذنيبات، 2009).

أما العملاء القدامى فإنه يتم تقييم إمكانية الاستمرار معهم، حيث يتم تقييم العلاقة معهم في الفترة أو الفترات السابقة وخاصة مدى وجود تضارب بينهم ومدى ممارسة العميل لضغوطات على المدقق للتأثير على رأيه أو منعه من الحصول على الأدلة التي يراها المدقق ضرورية، ومن الأمور التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عن تقييم العملاء الحاليين والمتوقعين ما يلي: (جمعة، 2009)

- أ- سمعة مدراء مؤسسة العميل واستقامتهم.
- ب- قوة الوضع المالي للعميل واستقراره.
- ت- مدى قوة نظام الرقابة الداخلي وفعاليته لدى مؤسسة العميل.
- ث- قدرة مكتب التدقيق وفريق مهمة التدقيق على خدمة العميل والالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمهنية لعملية التدقيق.
- ج- الهدف من عملية التدقيق.

ح- كفاءة فريق مهمة التدقيق التي تمكنه من القيام بالمهمة ولديه الوقت والموارد الضرورية لذلك.

7. التفتيش والمتابعة:

يجب على مكتب التدقيق أن يتابع باستمرار مدى كفاءة وفعالية سياساته وإجراءاته التي تتعلق بالرقابة على الجودة، وهو تقييم لمدى فعالية نظام رقابة الجودة للمكتب ومدى تطبيقه عند أداء مهمة التدقيق وأداء العمل المرتبط بالوظائف المتعلقة برقابة الجودة كما يجب القيام بتبليغ موظفي المكتب عن هذه السياسات والإجراءات والتأكد من مدى إدراكهم وفهمهم لها بشكل معقول (دهمش، 1994).

ويؤخذ بعين الاعتبار أية عيوب يتم ملاحظتها ويمكن أن تؤثر على أداء مهمة التدقيق وفيما إذا كانت الإجراءات التي اتخذها مكتب التدقيق لمعالجة هذه الأمور كافية وتناسب ظروف عملية التدقيق مع الأخذ بعين الاعتبار أن وجود تقصير أو عيب في نظام رقابة الجودة للمكتب لا يدل بالضرورة على أنه لم يتم أداء عملية تدقيق معينة بحسب المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية أو أن تقرير المدقق لم يكن مناسباً (جمعة، 2009).

13-3 مقاييس تقييم جودة خدمات تدقيق الحسابات:

تختلف وجهات النظر في تحديد مقاييس ومعايير جودة تدقيق الحسابات، وذلك يرجع لاختلاف الفئات المرتبطة بعملية التدقيق، إلا أننا نستطيع أن نجمل أوجه الاختلاف في اتجاهين رئيسيين، أحدهما يركز على جودة الخدمة في ضوء الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق، دونما اهتمام برأي الفئات المستفيدة، والآخر يقوم بتقييم جودة خدمات التدقيق من وجهة نظر المستفيدين من خلال نموذج تقييم SERVQUAL الشائع في تقييم الخدمات بشكل عام، وبذلك فهو يتعامل معها مثل ما يتعامل مع أي خدمة كالصحة والتعليم وبوصفها واحدة من الخدمات دون خصوصية لوضعية التدقيق، ويمكن استعراض الاتجاهين على النحو التالي (أبو هين، 2005):

1-13-3 الاتجاه الأول

يركز هذا الاتجاه على تقييم خدمة التدقيق والخدمات المرتبطة بها في ضوء مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق، دون مراعاة لمستوى الإشباع الذي حققته الخدمة للأطراف المستفيدة وقد قام هذا الاتجاه بتحديد العديد من المتغيرات المؤثرة في الجودة، لتقييمها والحكم عليها، ويمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

1. **حجم مكتب التدقيق:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة طردية بين حجم مكتب التدقيق والجودة، بمعنى أن توفير الجودة لدى المكاتب الكبيرة ممكن بشكل أفضل من المكاتب الصغيرة.
2. **حجم المنشأة الخاضعة للتدقيق:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة عكسية بين كل من حجم المنشأة الخاضعة للتدقيق والجودة، بمعنى أن إمكانية تحقيق جودة خدمات التدقيق في المنشآت الصغيرة أكبر منها في المنشآت الكبيرة.
3. **حجم الدعاوى القضائية المرفوعة على مكتب التدقيق:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة عكسية بين حجم الدعاوى القضائية وبين الجودة بمعنى أنه يمكن استخدام حجم الدعاوى القضائية الكبير كمؤشر على غياب الجودة والعكس.
4. **القدرة على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة طردية بين القدرة على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وبين تحقيق الجودة، بمعنى أن القدرة على الاكتشاف يمكن أن تتخذ كمؤشر للحكم على توفر الجودة.
5. **حدة المنافسة التسعيرية بين مكاتب التدقيق:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة عكسية بين حدة المنافسة التسعيرية وجودة الأداء بمعنى أن زيادة حدة المنافسة التسعيرية يؤدي إلى التنازل عن بعض متطلبات الجودة، في سبيل الحفاظ على مستوى الأتعاب.
6. **الالتزام بآداب وقواعد السلوك المهني:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة طردية بين الالتزام بآداب وسلوك المهنة وبين تحقيق جودة الأداء، بمعنى أن التنازل عن أي من قواعد السلوك المهني يعني بالضرورة التقليل من الجودة.
7. **حجم التقارير المطلوبة:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة طردية بين حجم التقارير المطلوبة وبين جودة الأداء، بمعنى أن الحد من حجم التقرير يعني التقليل من جودته.
8. **التغيير الإلزامي للمدقق:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة طردية بين توفر تشريعات ملزمة بالتغيير الإلزامي للمدقق وبين جودة الأداء، بمعنى أن الطلب على الخدمة سوف ينشط باستمرار وتقل حدة المنافسة التسعيرية.
9. **التقدم التقني في أداء المهنة:** لا شك أن إتباع الأساليب والوسائل العلمية والتكنولوجية من قبل المنشأة الخاضعة للتدقيق يعتبر من أحد أهم مظاهر الجودة، ويتمثل ذلك في جعل فريق عمل التدقيق على علم بأحدث التطورات المهنية والتكنولوجية في تنفيذ عملية التدقيق، مثل

توسع مكتب التدقيق في استخدام الحاسوب الآلي في إجراء عملية التدقيق وكذلك استخدام أحدث الأساليب الإحصائية في التدقيق (علي، شحاته، 2007، ص396).

2-13-3 الاتجاه الثاني

يقيم هذا الاتجاه خدمة تدقيق الحسابات باستخدام نموذج تقييم الخدمات العام والمعروف باسم SERVQUAL.

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه بصلاحيه نموذج تقييم الخدمات والمعروف باسم SERVQUAL لتقييم جودة خدمات التدقيق، على اعتبار أن خدمات التدقيق شأنها شأن باقي الخدمات العامة التي يجري تطبيقه على مجال واسع منها، مثل خدمات الصحة، وخدمات التعليم، والخدمات المصرفية.

وكذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه لا يرون أن هناك أي خصوصية لخدمات تدقيق الحسابات تميزها عن باقي الخدمات وتحد وتمنع من إخضاعها لنموذج تقييم SERVQUAL للخدمات. وبموجب نموذج SERVQUAL يتم الحكم على مستوى جودة الخدمة من خلال معرفة مدى التطابق بين توقعات المستفيدين منها والأداء الفعلي، من عدة جوانب أبرزها الجوانب الملموسة، ودرجة الاعتمادية، ودرجة الاستجابة، والتعاطف، والأمان، وقياس الفرق بين توقعات المستفيدين من الخدمة والأداء الفعلي لها وذلك من وجهة نظر المستفيدين من الخدمة.

3-14 العوامل المؤثرة في جودة عملية التدقيق:

تتأثر جودة عملية التدقيق لمجموعة من العوامل منها عوامل تنظيمية تتعلق بمكتب التدقيق وعوامل تتعلق بالأفراد القائمين بعملية المراجعة (علي، شحاته، 2007).

1-14-3 العوامل التنظيمية المؤثرة في جودة التدقيق والتي تتعلق بمكتب التدقيق:

أ. مدى التزام مكاتب التدقيق بالمعايير المهنية

تعبر معايير التدقيق - شأنها شأن أية معايير - عن مستويات الأداء المهني والتي يتم بناءً على الالتزام بها الحكم على جودة أداء عملية التدقيق، ولذلك فإن التزام المنشأة الخاضعة للتدقيق بالمعايير المهنية يعتبر عملاً ذو تأثير إيجابي على جودة عملية التدقيق، حيث يؤدي ذلك الالتزام إلى ضمان أداء المهنة بواسطة أفراد مؤهلين علمياً وعملياً، يتمتعون بالاستقلال والموضوعية اللازمتين لإبداء الرأي الفني المحايد، ويقومون ببذل العناية المهنية الكافية والملائمة للاضطلاع بمسئولياتهم القانونية والمهنية والشخصية، مع قيامهم بعملية الفحص في شكل مخطط يضمن

حسن توزيع المهام على المساعدين ودقة تقييم نظام الرقابة الداخلية، مع تجميع الأدلة الكافية والملائمة لتأييد رأيه، مع إعدادهم لتقرير المراجعة بشكل يفي بمتطلبات الطرف الثالث.

ب. درجة كفاءة إجراءات اختيار العملاء أو استمرار الخدمة لهم :

كنتيجة لظروف المنافسة المحيطة بسوق التدقيق فإن حصول المنشأة الخاضعة للتدقيق على عملاء جدد في ظل الالتزام بأداب سلوك المهنة أصبح أمراً صعباً، بخلاف الاستمرار في تقديم الخدمات للعملاء القدامى، ورغم ذلك يجب أن تحرص المنشأة الخاضعة للتدقيق على انتقاء العملاء الجدد والاستمرار مع العملاء القدامى الذين يجب أن تستمر المنشأة الخاضعة للتدقيق في تقديم الخدمة لهم، حيث إن عدم الانتقاء قد يترتب عليه آثاراً سلبية على جودة عملية التدقيق وبالتالي قصوراً في الوفاء بتوقعات مستخدمي القوائم المالية.

ولا شك أن تلك الآثار السلبية تؤدي إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بعملية التدقيق بالنسبة لمراجع الحسابات وإلى تخفيض معدل العائد المتوقع نتيجة لقبول عملاء جدد أو الاستمرار في تقديم الخدمة لعميل لم يتم انتقاؤه أو تقييمه بصورة جيدة.

ت. مدى كفاءة إجراءات انتقاء المدققين بمنشأة التدقيق:

نظراً لإتمام عملية المراجعة من خلال فريق التدقيق، ونتيجة لأن المسؤولية الناجمة عن تقصير أحد أعضاء الفريق تتحملها منشأة التدقيق، فإن انتقاء المراجعين للعمل بمنشأة التدقيق يعتبر مطلباً حيوياً لضمان جودة أداء عملية التدقيق.

ث. مدى كفاءة تخصيص الأفراد على المهام:

تعد كفاءة تخصيص الأفراد بمنشأة التدقيق على مهام عملية التدقيق شرطاً ضرورياً لجودة أداء التدقيق، فضلاً عن اعتبارها ركناً من المعيار الأول من مجموعة معايير العمل الميداني.

وينقسم الأفراد في أغلب منشآت التدقيق إلى مدققين قانونيين، ومدققين تحت التمرين، وبعض المؤهلين للقيام بخدمات استشارية لعملاء منشأة التدقيق مثل دراسات الجدوى وتصميم وتحليل النظم وتصميم أنظمة محاسبة وأنظمة تكاليف، كما تنقسم عملية التدقيق من ناحية أخرى - إلى عدة مهام لكي يتم أداء عملية التدقيق بأفضل صورة فلا بد من تخصيص مهام التدقيق على مجموعات الأفراد سألفة الذكر بصورة تحقق التطابق بين طبيعة التأهيل العلمي والعمل المطلوب للمهمة ومؤهلات الشخص أو الفريق المخصص لها مما يؤدي إلى ارتفاع جودة أداء التدقيق وتدني احتمال فشلها.

ج. درجة هيكلية عملية التدقيق:

يرتكز مفهوم هيكلية عملية التدقيق على اعتبار أن التدقيق عملية يمكن صياغتها في شكل برامج وذلك بدلاً من الاعتماد الكامل على الأحكام والتقديرية الشخصية لمراجعي الحسابات، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والتكنولوجية الحديثة والتي بدورها تساعد على رفع كفاءة هيكلية التدقيق حيث يتم تعريف تكنولوجيا التدقيق بأنها درجة هيكلية منشأة التدقيق لمهام التدقيق داخل منشآت التدقيق فمنشآت التدقيق التي تتميز بوجود هيكلية قوية لعملية التدقيق هي المنشآت التي تركز على التخطيط قبل أن يتم التنفيذ، والتحديد الواضح لسلطات ومسئوليات أفراد الفريق، وتحديد خطر عملية التدقيق.

ح. قيود الوقت:

من أهم الضغوط التي يتعرض لها المدققين بالمنشآت الخاضعة للتدقيق هي قيود الوقت، وضرورة الانتهاء من عملية التدقيق في توقيت محدد، ولا شك أن هذه القيود قد تؤثر على أداء المدقق والذي يمثل حجر الزاوية في تحقيق جودة التدقيق. ولا شك أن هذه القيود أمراً طبيعياً في المنشآت الكبيرة الخاضعة للتدقيق نظراً لطبيعة ظروف المنافسة التي تواجهها تلك المنشآت، ونتيجة لذلك فإنها تلجأ إلى وضع خطة زمنية تكفل كفاءة وفعالية الأداء، وتساهم في تخفيض تكلفة التدقيق.

خ. التطوير المهني:

تمثل برامج التعليم المهني المستمر أحد أهم صور التطوير المهني الذي يساعد على تمتع مراجع الحسابات بالكفاءة والتأهيل اللازمين كمتطلبات ضرورية لأداء عملية التدقيق وبصورة تحقق جودتها، وذلك من خلال تطوير طريقة أداء المدقق بماكبته للتغيرات السريعة في مجال مهنة التدقيق والتي يتم تعرفه عليها من خلال برامج التعليم المستمر ويرجع أهمية التعليم المستمر بسبب التطور المستمر في مهنة التدقيق وازدياد تعقد التنظيمات، وازدياد توقعات الطرف الثالث من المدقق، وخاصة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

2-14-3 العوامل التي تؤثر في جودة التدقيق وتعلق بفريق العمل أو بالأفراد القائمين بعملية التدقيق:

أ. استقلال مدقق الحسابات:

ترجع أهمية استقلال مدقق الحسابات لكونه أحد أهم معايير المراجعة، وأن استقلاله من أهم ما يهتم به مستخدمي القوائم المالية لإضفاء الثقة على معلومات تلك القوائم وذلك فإنه يمكن

القول بأن استقلال مدقق الحسابات يمثل حجر الزاوية لمهنة التدقيق وأهم المعايير العامة أو الشخصية لمعايير التدقيق.

ب. درجة خبرة مدقق الحسابات:

تعتبر خبرة مراجع الحسابات من القضايا التي زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة وذلك كنتيجة لارتفاع عدد حالات فشل عملية التدقيق الناتجة عن عدم اكتشاف الغش في القوائم المالية وذلك بسبب قيام مراجعين حديثي الخبرة بأعمال التدقيق حيث تمثل الخبرة عاملاً هاماً للكفاءة وفعالية أداء مراجع الحسابات يسير جنباً على جنب مع التأهيل العلمي.

ت. مدى متابعة المدققين العاملين بمكتب التدقيق

تعتبر متابعة عمل المساعدين أو أعضاء فريق العمل والإشراف عليه من أهم العوامل المؤثرة على كفاءة أداء عملية التدقيق، وتحليل طبيعة عملية المتابعة والإشراف نجد أنها تتضمن إصدار المعلومات للمساعدين، التعرف على المشاكل الهامة التي تعترض الإنجاز، تدقيق ما تم أدائه من مهام، وحسم أي اختلاف في وجهات النظر بين أعضاء الفريق، ويجب أن تتم المتابعة في توقيت ملائم لا يؤدي إلى إرباك الأداء ولا يؤدي إلى الانتقال من خطوة إلى أخرى مترتبة عليها دون تدقيق الخطوة الأولى مما قد يترتب عليه احتمال إعادة عملية التدقيق أو بعض خطواتها.

ث. مدى كفاءة أداء العمل الميداني:

تتأثر نتائج عملية التدقيق جوهرياً بكفاءة المدققين عند أدائهم للعمل الميداني وترتبط كفاءة العمل الميداني ارتباطاً وثيقاً بمدى بذل مراجع الحسابات للعناية المهنية الكافية والملائمة ومدى التزامه بمعايير العمل الميداني، وهذا يعني وفاء مراجع الحسابات بمسئوليته القانونية والمهنية والشخصية، والتي يترتب عليها اكتشافه للأخطاء ذات التأثير الجوهري على القوائم المالية، وما يتضمنه ذلك من تحقق من كفاءة تشغيل نظم الرقابة بالمنشأة الخاضعة للتدقيق، وتقدير الخطر عند تخطيط الفحص، وتجميع الأدلة الكافية والملائمة لإبداء رأيه في القوائم المالية.

الفصل الرابع

واقع مهنة تدقيق الحسابات في قطاع غزة

- 4-1 تمهيد
- 4-2 نشأة مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين وتطورها
- 4-3 التطور التاريخي لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة
- 4-4 الجهات المنظمة لمهنة التدقيق في قطاع غزة
- 4-5 ضوابط رقابة الجودة في القوانين المنظمة لمهنة التدقيق في فلسطين
- 4-6 العقوبات والإجراءات والتأديبية في قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني
- 4-7 أهم المشاكل والتحديات التي تواجه مهنة التدقيق في قطاع غزة

الفصل الرابع

واقع مهنة تدقيق الحسابات في قطاع غزة

4-1 تمهيد:

إن مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات إحدى المهن التي تضطلع بدور اقتصادي واجتماعي مهم على مستوى الأفراد والمؤسسات والقطاعات من حيث توجيه قرارات تخصيص الموارد والقرارات الاقتصادية في المجتمعات سواء النامية منها أو المتطورة، ولمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات دور مهم ومميز في تنمية وتطوير ودعم الاقتصاد الوطني ومجتمع الأعمال بالدولة عبر ما توفره من معلومات مناسبة تشكل الأساس لعملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي من قبل مستخدمي هذه المعلومات إضافة لحماية الأموال وتوجيهها إلى أفضل المشروعات وتشجيع الاستثمار (كلاب، 2007).

مما لا شك فيه أن واقع مهنة المحاسبة والتدقيق في قطاع غزة قد تعرض للكثير من المؤثرات السلبية حيث ما زالت النظرة الاجتماعية لمهنة المحاسبة والتدقيق متدنية بشكل عام، فهي لا تعامل على أنها مهنة مستقلة لها كيانها الخاص وإنما كمهنة تابعة تملحها اعتبارات قانونية تجعل البعض ينظر إليها على أنها وسيلة من وسائل التهرب الضريبي أكثر من كونها نظام للمعلومات المفيدة واللازمة لمساعدة الإدارة على القيام بوظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات، وقد ترسخت هذه النظرة من قبل مجتمعنا الفلسطيني لأن خدمات مهنة المحاسبة غير ملموسة ويصعب قياسها بسبب مبالغتها في التركيز على النواحي الإجرائية على حساب نواحي الخلق والإبداع، ولدرجة ذهبت فيها شخصية المحاسب في شخصية كاتب الحسابات أو ماسك الدفاتر (حلس، 2008).

4-2 نشأة مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين وتطورها:

يعود تاريخ مهنة المحاسبة والتدقيق في فلسطين إلى الثلاثينات القرن العشرين، وبالأخص بعد الانتداب الانجليزي على فلسطين، حيث كان أول قانون لتنظيم مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في فلسطين هو ذلك القانون الصادر عن المندوب السامي البريطاني في فلسطين في عام 1929 ويحمل الرقم 1929/18، حيث كانت تمارس المهنة من قبل محاسبين ومدققين فلسطينيين وبشكل خاص بمدينة القدس التي كانت مركز العديد من الشركات والبنوك التجارية، وقد استمر هذه الحال حتى العام 1948 واحتلال إسرائيل للجزء الأكبر من فلسطين وهو ما نتج عنه من انتقال مركز التجارة والشركات والبنوك إلى الأردن وللدول العربية المجاورة الأخرى

وبالتالي انتقال الكثير من ممارسي المهنة ومكاتب المحاسبة والتدقيق إلى هناك (البحيصي، 2007).

كما نتج عن الحرب تبعية قطاع غزة إدارياً لجمهورية مصر العربية، والضفة الغربية للملكة الأردنية الهاشمية. أما في قطاع غزة فقد بقي القانون الانجليزي 1929/18 ساري المفعول طوال فترة حكم الإدارة المصرية حتى العدوان الإسرائيلي عام 1967م في حين نفس القانون ساري المفعول في الضفة الغربية حتى عام 1967م في حين بقي نفس القانون ساري المفعول في الضفة الغربية حتى عام 1961م فقط، حيث تم استبداله بالقانون الأردني (10) لعام 1961م. وبعد العدوان الإسرائيلي عام 1967م واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة أقيمت السلطات الاحتلال الإسرائيلي القوانين التي تنظم المهنة على حالها في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، وقد أنشأ الاحتلال في هذه الفترة ما يسمى بديوان المحاسبة والذي يتبع الإدارة المدنية ومن المهام المناطة به تدقيق حسابات المؤسسات التابعة للإدارة المدنية في القطاعات المختلفة، ورفع التقارير لضابط الركن، ولقد تم تشكيل لجنة للإشراف على منح رخص مزاولة مهنة التدقيق وفق لقانون 1961/10، حيث تم منح هذه الرخصة للقليل من مدققي الحسابات، ومع زيادة عدد الخريجين الجامعيين من المحاسبين وفي إطار مواجهة الاحتلال بدأت تظهر اهتمامات من المجتمع الفلسطيني ذاته بمهنة المحاسبة والتدقيق حيث تشكلت جمعيتان مهنيتان الأولى بالضفة الغربية الفلسطينية وهي جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين والتي كانت فرعاً لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنية والتي أنشئت بموجب القرار رقم 42 لسنة 1986م والتي صرح قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم 32 لسنة 1985م بإنشائها في الأردن، والثانية في قطاع غزة وهي جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين العرب بقطاع غزة التي تأسست في عام 1979م ووضع لها نظام داخلي. هذا واقتصر دور الجمعيات المذكورة في تلك الفترة على الدور النقابي والسياسي بالإضافة إلى تطوير قدرات المحاسبين ومدققي الحسابات عبر دورات تدريبية متنوعة، دون أن يكون لأي منها دور يذكر في تنظيم المهنة (كلاب، 2007).

بعد استلام السلطة الوطنية الحكم في العام 1994م تم إنشاء هيئة الرقابة العامة والتي تم نقل صلاحيات ديوان المحاسبة إليها، ولهيئة الرقابة العامة الشخصية الاعتبارية فهي هيئة مستقلة تتبع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مباشرة وتهدف إلى الرقابة على المال العام وضمان ترشيده وحسن استغلاله إضافة لتطوير السياسات والإجراءات الإدارية وتحسين الأداء والإنتاج، حيث صدر القرار الرئاسي عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الذي تم بموجبه تعميم سريان القانون رقم (10) لسنة 1961م (الأردني) على الأراضي الفلسطينية التي تقع تحت ولاية السلطة

الوطنية الفلسطينية والذي أخذ عليه معالجته لمهنة التدقيق دون المحاسبة، وعلى مستوى القطاع الخاص دون القطاع الحكومي، كما اقتصر على تحديد الحقوق والالتزامات دون تحديد معايير المهنة، ولم يشتمل على ضوابط وأخلاقيات وسلوكيات لممارسة المهنة. وفي العام 2004 أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون جديد لتنظيم المهنة في فلسطين ويحمل الرقم 2004/9 وتم نشره في صحيفة الوقائع الفلسطينية في يناير 2005م، وقد أدى صدور هذا القانون إلى حدوث جدل كبير في أوساط الممارسين للمهنة وسجلت عليه العديد من المآخذ ووجه إليه الكثير من الانتقادات من قبل المختصين أهمها: (جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، 2005)

1. اعتمد المشرع الفلسطيني في هذا القانون على تطبيق القانون الأردني رقم (32) لعام 1985، والملغي أصلاً في الأردن بموجب القانون رقم (73) لسنة 2004
2. تجاهل القانون بعض الأمور الرئيسية والمهمة ومنها تنظيم مهمة المحاسبة والتدقيق بشكل شامل واقتصر على معالجة مهنة التدقيق ومتجاهلاً بذلك المهنة الأم وهي المحاسبة.
3. استحدث القانون جمعية جديدة واقترح تسميتها جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية دون توضيح دور جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية والتي تزاو عملها حسب قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 2000م، ومرخص لها بالعمل منذ العام 1979م.
4. وجود تعارض بين بعض مواد القانون، مثل صلاحية منح التراخيص وإذن المزاولة وتداخل الصلاحيات بين مجلس المهنة وجمعية مدققي الحسابات المنشأة بالقانون وازدواجية العقوبات التأديبية.
5. أجاز القانون بحسب المادة رقم (9) منح ترخيص مزاولة مهنة تدقيق الحسابات من غير الحاصلين على المؤهل العلمي بكالوريوس التجارة تخصص المحاسبة مما يشكل خللاً فنياً حيث يسمح لغير المؤهلين علمياً بمزاولة المهنة مع وجود غطاء قانوني لذلك.
6. اشترط القانون على طالبي الترخيص الانتساب إلى إحدى جمعيات المدققين القانونيين رغم أن شروط الانتساب الجمعيات المهنية هو الحصول على الترخيص.
7. لم يشترط القانون لعضوية مجلس المهنة أن يكونوا من المحاسبين، الأمر الذي يعني إمكانية تكوين مجلس يشرف على المهنة ويكون بعض أعضائه ممن لا ينتمون إلى هذه المهنة، وبالتالي توقع تشكيل مجلس غير مهني لا يرقى إلى مستويات التنظيم السليم للمهنة ولا إلى مواكبة التطورات المستقبلية لتطوير المهنة.

3-4 التطور التاريخي لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة:

تعرضت مهنة تدقيق الحسابات إلى إهمال كبير ولفترة طويلة في عهد الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة يعزى ذلك إلى ضعف النشاط الاقتصادي وانخفاض الاستثمارات وعدم انتشار الشركات المساهمة العامة كل هذه العوامل أدت إلى تراجع مهنة المحاسبة والتدقيق وعدم تطورها.

وبعد قيام الاحتلال الإسرائيلي بفرض ضريبة القيمة المضافة على قطاع غزة نشطت مكاتب المحاسبة والتدقيق وزاد عددها حتى وصلت في العام 2011 إلى ما يزيد عن (120) مكتب (جلس، جربوع، 2001).

وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وما صاحبها من الشروع في تكوين الشركات المساهمة العامة وانتشار البنوك والمؤسسات الاقتصادية والمالية المختلفة أصبح هناك حاجة ماسة وضرورية لزيادة تفاعل مهنة المحاسبة والتدقيق بما يتلاءم مع التطورات الحادثة في النشاط الاقتصادي في قطاع غزة في ذلك الوقت.

ولقد تنوعت الخدمات التي تقدمها هذه المكاتب ما بين خدمات التدقيق والخدمات الإدارية والاستشارية التي تتمثل فيما يلي: (جربوع، 2004).

1. تدقيق الحسابات وفق قواعد ومعايير التدقيق المعتمدة.
2. وضع الأنظمة المالية والمحاسبية والأنظمة الإدارية الأخرى كشئون الموظفين وغير ذلك.
3. تقديم المشورة في الشئون المحاسبية والمالية.
4. تقديم الاستشارات الضريبية.
5. إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة.
6. تقديم الاستشارات في مجال تصميم أنظمة التكاليف.
7. المساعدة في تأسيس الشركات الجديدة.

ويوضح الجدول التالي الأنواع المختلفة من الخدمات التي تقدمها مكاتب المحاسبة والتدقيق في قطاع غزة

جدول رقم (1)

توزيع خدمات المحاسبة والتدقيق والاستشارات على مكاتب المحاسبة والتدقيق في قطاع غزة

م	البيان	النسبة المئوية
1.	خدمات المحاسبة	40%
2.	الخدمات الضريبية	30%
3.	خدمات تدقيق الحسابات	23%
4.	خدمات دراسة الجدوى الاقتصادية	7%
المجموع الكلي		100%

المصدر: (جربوع، 2004)

ومن الواضح بحسب الجدول السابق أن خدمات المحاسبة تأخذ النصيب الأكبر من عمل تلك المكاتب، يليه الاستشارات الضريبية، وتأتي في الدرجة الثالثة خدمات تدقيق الحسابات ثم دراسات الجدوى الاقتصادية.

- أما من حيث التوزيع الجغرافي وموقع مكاتب المحاسبة والمراجعة، فالمنطقة الجنوبية كان نصيبها (15) مكتباً وتمثل (18%) من عدد المكاتب، أما المنطقة الوسطى فكان نصيبها (4) مكاتب وتمثل (5%) فقط من عدد المكاتب، أما منطقة غزة فكان نصيبها (66) مكتباً وتمثل (77%) والجدول رقم (2) الموضح أدناه يبين مكاتب المحاسبة والمراجعة في قطاع غزة.

جدول رقم (2)

توزيع عدد مكاتب المحاسبة والتدقيق في قطاع غزة بحسب المنطقة الجغرافية

م	المنطقة	المكتب	النسبة المئوية
01	منطقة غزة	66	%77
02	المنطقة الوسطى	4	%5
03	المنطقة الجنوبية	15	%18
	المجموع الكلي	85	%100

المصدر: (جربوع، 2005)

من الواضح بحسب الجدول السابق وقوع أغلب هذه المكاتب في مدينة غزة يعزى ذلك لكون مدينة غزة تعد المركز الاقتصادي والتجاري والسياسي أيضاً للسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة.

4-4 الجهات المنظمة لمهنة التدقيق في قطاع غزة:

وتتمثل الجهات المنظمة لمهنة التدقيق في قطاع غزة بالجهات التالية:

4-4-1 مجلس مهنة تدقيق الحسابات:

وهو مجلس ذو شخصية اعتبارية مستقلة نشأ بموجب قانون رقم 9 لسنة 2004 الفلسطيني لتنظيم مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين ويتكون المجلس من رئيس وستة أعضاء على النحو التالي (اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مهنة التدقيق: 2004م):

- وكيل وزارة المالية: رئيساً للمجلس.
- نائب رئيس هيئة الرقابة العامة: نائباً لرئيس المجلس.
- مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني: عضواً في المجلس.
- مراقب البنوك في سلطة النقد: عضواً في المجلس.
- ممثلين (2) اثنين عن جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية.
- أكاديمي مختص في المحاسبة يسميه وزير التربية والتعليم العالي.

ويتولى المجلس في إطار تنظيم مهنة التدقيق المهام التالية:

1. منح رخص مزاولة مهنة تدقيق الحسابات وفق أحكام قانون المزاولة رقم 9 لسنة 2004.
2. اقتراح اللوائح التنفيذية لتطبيق قانون المزاولة رقم 9 لسنة 2004.
3. توقيع الجزاءات التأديبية على المدققين المخالفين.
4. إجراء الامتحانات المطلوبة للترخيص وفقاً للائحة التنفيذية لقانون المزاولة.
5. أياً من المهام والصلاحيات الأخرى المنصوص عليها بهذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه.

ويلاحظ أن المشرع الفلسطيني قد توسع في تشكيل المجلس بحيث لم يشترط على رئيسه أو نائبه أو عضوه مراقب البنوك في سلطة النقد التخصص العلمي في مجال المحاسبة والتدقيق، واكتفى بالإشارة لمواقعهم الوظيفية فقط، مما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على المهنة قد تتمثل في تنظيم المهنة بواسطة غير المختصين، وترى الباحثة أنه في حال تم ادراج شرط بالكفاءة العلمية والمهنية المتخصصة بمجال التدقيق لانعكس ذلك ايجابياً وبشكل أفضل على مهنة التدقيق بشكل عام.

2-4-4 جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية:

تأسست جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية في عام 1986م في الضفة الغربية كفرع عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنية ومع نهاية عام 1997م وبداية عام 1998م بذلت جهود مكثفة ومنسقة بين مجموعة من المحاسبين في قطاع غزة ومجلس إدارة الفرع في الضفة الغربية حيث تم وضع نظام أساسي لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية حتى أصبحت جمعية واقعة وحقيقية، حيث تم ترخيصها وفقاً لأحكام قانون الجمعيات العثماني الصادر سنة 1909م تحت رقم 5026 بتاريخ 1997/11/4م وقامت الجمعية بتوفيق أوضاعها بموجب قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م بقرار رقم 49 بتاريخ 2000/11/8م (جلس، مقدار، 2000).

وفي إطار رعايتها للمهنة فقد هدفت الجمعية وفق العادة رقم 7 من نظامها الداخلي إلى ما يلي (النظام الداخلي لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية: 2004):

1. تطوير مستوى الكفاءة العلمية والمهنية للأعضاء.

2. تنمية وتوثيق روح التعاون بين أعضاء الجمعية، ورعاية مصالحهم وتدعيم استقلالية الأعضاء العاملين.
3. المحافظة على آداب وسلوكيات المهنة، ومبادئها وتقاليدها وتنظيم ممارستها والمساهمة في تطويرها بما في ذلك القيام بأعمال التدريب على أعمال التدقيق.
4. تشجيع ورعاية البحث العلمي في المجالات المختلفة للمهنة.
5. عقد الدورات التدريبية الهادفة لرفع ورفي المهنة في فلسطين.
6. عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل في المواضيع ذات العلاقة بالمهنة.
7. التنسيق مع الاتحادات المحلية والعربية والدولية والتي لها علاقة بالمهنة، والعمل للحصول على عضوية تلك الاتحادات والتمثيل في تلك الاتحادات والمشاركة في نشاطاتها بما لا يتعارض مع القوانين.
8. العمل على تطبيق المعايير الدولية للتدقيق، ومعايير المحاسبة الدولية، وكذلك آداب وسلوكيات المهنة الصادرة عن الاتحاد الدولي من خلال الميثاق.
9. التنسيق مع لجنة الترخيص بخصوص إعداد وعقد الامتحانات الخاصة بالمتقدمين للحصول على رخصة مزاوله المهنة.
10. إصدار الكتب والمجلات والترجمات والدوريات والمنشورات التي من شأنها تطوير المهنة ورفع مستوى القائمين عليها.
11. العمل على توفير الخدمات الاجتماعية والصحية وعمل نظام للضمان الاجتماعي للمدققين الأعضاء والعمل على إنشاء صندوق التقاعد.
12. التنسيق مع المؤسسات الخاصة والعامة من أجل تفعيل دور الجمعية وتحقيق أهدافها.
13. دعم وتنفيذ كل ما يخدم المهنة ولم يتم ذكره في النظام الداخلي للجمعية.

وبشكل عام فإن أهداف الجمعية تقوم على رعاية مصالح أعضائها من المدققين، والعمل على تنمية روح التعاون بينهم، وتسعى إلى رفع مستواه العلمي والمهني، ويعتبر الانتساب إلى جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية إلزامياً للمدققين الراغبين في مزاوله المهنة في فلسطين، وتحت طائلة المسؤولية وفقاً للائحة التنفيذية لقانون مزاوله المهنة والنظام الداخلي للجمعية.

3-4-4 جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية:

تأسست الجمعية في العام 1979 على يد مجموعة من المحاسبين والمدققين الأكفاء في مدينة غزة تحت اسم جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين العرب في قطاع غزة، لتقدم خدماتها ورعايتها للمدققين الحاصلين على ترخيص المزاولة في قطاع غزة، والذي كان يصدر من خلال مسجل الشركات وقتئذ، وقد حصلت على عضوية الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب في العام 1985م، إلا أنها قد قامت بتعديل نظامها الداخلي في العام 1998 ووسعت نطاق عملها ليشتمل الوطن ككل وفتحت أبواب عضويتها ليشتمل على المحاسبين والمدققين على حد سواء، ليصبح اسمها الجديد جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، وحصلت على عضوية مراقب في لجنة معايير التقييم الدولية التي انعقدت في بلجيكا في سبتمبر 2002، وتقدمت بطلب الحصول على عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في العام 2002 ولا زالت تقوم بدور حيوي في سبيل تنظيم المهنة في قطاع غزة.

وتهدف وفق نظامها الداخلي الجديد إلى ما يلي (www.paaa.ps):

1. رفع مستوى المهنة ووضع القواعد السليمة لمزاولتها وفقاً للمعايير والأصول العلمية والعملية.
2. رفع المستوى المهني للمحاسب والمدقق بكافة الطرق والوسائل التي تكفل ذلك.
3. إيجاد الحلول السليمة للمشاكل والموضوعات المهنية المختلفة.
4. تنمية روح التعاون بين أعضاء الجمعية والسعي لرعاية شئونهم.
5. جمع كلمة المحاسبين والمراجعين والمحافظة على حقوقهم والدفاع عن مصالحهم المشروعة.
6. توعية الجمهور بأهمية وفوائد التطبيق المحاسبي السليم.

5-4 ضوابط رقابة الجودة في القوانين المنظمة لمهنة التدقيق في فلسطين**1-5-4 المتطلبات المهنية**

وفقاً للمعيار الدولي رقم (220) فإن المتطلبات المهنية تتضمن العناصر التالية (الاستقلالية، الأمانة، الموضوعية، السرية، السلوك المهني) ولقد تطرق قانون مزاولة المهنة الفلسطيني لهذه المتطلبات على النحو التالي (جريدة الوقائع الفلسطينية، 2005م):

4-5-1-1 الاستقلالية:

نصت المادة (23) من قانون مزاول مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني على التالي:

يحظر على المدقق المزاول للمهنة القيام بالأعمال التالية:

- أ- العمل موظفاً لدى الحكومة أو لدى أي من المؤسسات العامة أو البلديات أو لدى أية جهة خاصة أخرى من غير مزاولي المهنة.
- ب- احتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أية مهنة أخرى.
- ت- مزاول مهنة تدقيق حسابات أية شركة يكون شريكاً فيها.
- ث- القيام بالدعاية لنفسه بأية وسيلة من وسائل الإعلان بطريقة مخلة بكرامة المهنة.
- ج- مضاربة أو منافسة أي مدقق آخر للحصول على العمل بصورة تسيء إلى المهنة.

4-5-1-2 الأمانة والموضوعية:

نصت المادة (23) من قانون مزاول مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني على التالي:

يحظر على المدقق المزاول للمهنة القيام بالأعمال التالية:

- أ- إبداء رأي يخالف حقيقة ما تتضمنه الدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية والتوقيع على تقارير حسابات لم يدققها هو أو أحد العاملين تحت إمرته.
- ب- الشهادة والتوقيع على صحة بيانات وحسابات ختامية وميزانيات لا تعكس الوضع المالي الصحيح للجهة التي كلف بتدقيق حساباتها.
- ت- تدوين بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها في إطار مزاولته المهنة.
- ث- وضع تقارير غير صحيحة أو المصادقية على وقائع مغايرة في أي وثيقة يتوجب إصدارها بموجب قواعد مزاوله المهنة.
- ج- المصادقة على توزيع أرباح صورية أو غير حقيقية.

3-1-5-4 السرية:

نصت المادة (23) من قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني على حظر:

أ- إفشاء المعلومات والأسرار التي اطلع عليها من خلال عمله مدققاً إلا في الحالات التي يستوجبها القانون وللجهات التي يسمح أو يستوجب تقديم تلك المعلومات والأسرار إليها.

4-1-5-4 السلوك المهني:

نصت المادة (21) من قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني حول طريقة مزاوله المهنة، حيث أشارت إلى أن على المدقق عند مزاوله المهنة إجراء ما يلي:

أ- التثبت من أن الدفاتر والسجلات التي يقوم بتدقيقها منظمة حسب الأصول، وأن يشير خطياً إلى أي مخالفة يكتشفها، ويطلب معالجتها وتصويبها.

ب- القيام بإعداد تقارير وافية بشأن الحسابات التي قام بفحصها، والالتزام بقواعد التدقيق المعمول بها في فلسطين وكذلك آداب وسلوكيات المهنة في شهادته على صحة وسلامة الحسابات الختامية والميزانيات التي يقوم بمراجعتها.

2-5-4 الكفاءة والجدارة

يتضمن الضابط الرقابي الكفاءة والجدارة العناصر التالية (تعيين فريق التدقيق، التطوير المهني، الترقية). وقد تطرق قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني إلى عنصر التطوير المهني فقط دون أن يتطرق إلى عنصر تعيين فريق التدقيق وعناصر الترقية.

وقد احتوت المادة (17) من القانون ما يلي:

ينشأ في فلسطين بمقتضى أحكام هذا القانون جمعية مهنية لمدققي الحسابات تسمى "جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية" تقوم أهدافها على رعاية مصالح أعضائها والعمل على تنمية روح التعاون بينهم، وتسعى إلى رفع مستواه العلمي والمهني.

3-5-4 التفتيش

أشارت المادة (18/أ) من القانون إلى ضرورة تحديد مكان مزاوله المهنة على النحو التالي:

" على كل من رخص له بمزاوله المهنة أن يعلم جمعية المدققين الفلسطينية بعنوان مكتبه الذي يزاول فيه المهنة لحسابه الخاص أو المكتب الذي يزاول فيه المهنة لحساب الغير، وذلك خلال

سنة أشهر من تاريخ منحه الرخصة، وإذا لم يتم بذلك ينقل إلى سجل المدققين غير المزاولين على أنه يحق له التقدم بطلب الحصول على رخصة جديدة لمزاولة المهنة"

كما أشارت المادة رقم (18/ج) من القانون إلى أحقية جمعية المدققين الفلسطينية في إجراء تفتيش على مكتب التدقيق على النحو التالي: " للجمعية أو لمن تفوضه لإجراء الكشف على المكتب الذي يزاول فيه المدقق المهنة للتحقق من تقيده بأحكام هذه المادة بما في ذلك التفرغ لمزاولة المهنة وفي حالة تغيير عنوان المكتب يجب تبليغ الجمعية بالعنوان الجديد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التغيير وإلا جاز للجمعية توقيع إحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون"

كما أشارت المادة رقم (25/أ) من القانون إلى العقوبات التي قد تلحق بالمدقق عند مخالفته بنود القانون على النحو التالي: "إذا ارتكب المدقق أية مخالفة لهذا القانون، أو أقدم على تصرف يخل بالمسؤوليات المناطة به أو بقواعد ومعايير وأسس وآداب المهنة أو ارتكب تصرفاً يسيء إلى كرامتها وكرامة العاملين فيها، يحال إلى لجنة تأديبية تشكلها الجمعية".

6-4 العقوبات والإجراءات التأديبية في قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني:

وضع المشرع بعض العقوبات والإجراءات التأديبية على إخلال المدقق بالمسؤوليات المناطة به والعجز، والتقصير، والإهمال، وعدم التزامه بقواعد وأسس وآداب وأخلاقيات ممارسة المهنة بشكل عام ولم يضع أي عقوبات أو جزاءات على عدم وجود نظام رقابة جودة متكامل لدى مكاتب التدقيق.

وفيما يلي أهم المواد القانونية في هذا الخصوص: (جريدة الوقائع الفلسطينية، 2005م):

نصت المادة (23) يحظر على المدقق الممارس، وذلك تحت طائلة العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون القيام بما يلي:

1. العمل موظفاً لدى الحكومة أو لدى أي من المؤسسات العامة أو البلديات أو لدى جهة خاصة أخرى من غير مزاولي المهنة.
2. احتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أي مهنة أخرى.
3. مزاولة مهنة تدقيق حسابات أي شركة يكون شريكاً بها.
4. القيام بالدعاية لنفسه بأي وسيلة من وسائل الإعلان بطريقة مخلة بكرامة المهنة.

5. مضاربة أو منافسة أي مدقق آخر للحصول على العمل بصورة تسيء إلى المهنة.
6. إفشاء المعلومات والأسرار التي اطلع عليها من خلال عمله مدققاً إلا في الحالات التي يستوجبها القانون وللجهات التي يسمح أو يستوجب تقديم تلك المعلومات والأسرار إليها.
7. إبداء رأي يخالف حقيقة ما تضمنته الدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية والتوقيع على تقارير حسابات لم يدققها هو أو أحد العاملين تحت إمرته.
8. الشهادة والتوقيع على صحة بيانات وحسابات ختامية وميزانيات لا تعكس الوضع المالي الصحيح للجهة التي كلف بتدقيق حساباتها.
9. تدوين بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها في إطار مزاولته المهنة.
10. وضع تقارير غير صحيحة أو المصادقة على وقائع مغايرة في أية وثيقة يتوجب إصدارها بموجب قواعد مزاولة المهنة.
11. المصادقة على توزيع أرباح صورية أو غير حقيقية.

كما أشارت المادة (25) من القانون ذاته إلى أنواع العقوبات المختلفة على النحو التالي:

1. إذا ارتكب المدقق أي مخالفة لهذا القانون أو أقدم على تصرف يخل بالمسئوليات المنوطة به أو بقواعد ومعايير وأسس وآداب المهنة أو ارتكب تصرفاً يسيء إلى كرامتها وكرامة العاملين فيها، يحال إلى لجنة تأديبية تشكلها الجمعية.
 2. يعاقب المدقق المدان بإحدى العقوبات التأديبية التالية:
 - أ. التنبيه الخطي.
 - ب. الإنذار الخطي.
 - ج. الإيقاف عن مزاولة المهنة لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات.
 3. يكون قرار اللجنة التأديبية خاضعاً لمصادقة المجلس بثلاثي أعضائه إذا كان يقضي بإدانة المدقق بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة (2) بند (ج) أعلاه، وعند إلغاء الرخصة.
- كما أشارت المادة (26) من القانون أنه إذا تبين للجنة التأديبية أو لجنة التحقيق أثناء التحقيق في الشكوى المقدمة بحق المدقق ارتكابه أو اشتباهه بارتكابه جريمة جزائية ضد المدقق فيترتب عليها رفع جميع الأوراق المتعلقة بالشكوى إلى رئيس الجمعية لإحالتها إلى النائب العام لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.

أما المادة (27) فقد أوضحت أنه لا تحول تبرئة المدقق أمام القضاء أو الحكم بعدم مسؤوليته عن التهمة التي أسندت إليه دون اتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه عن التهمة نفسها بمقتضى أحكام هذا القانون إذا تبين للمجلس ما يبرر ذلك.

كما أشارت المادة (28) من القانون إلى عقوبة المزاولة دون ترخيص حيث نصت المادة المذكورة:

"يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة مالية لا تزيد على 500 دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً كل من زاول المهنة دون الحصول على الرخصة المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون أو زوال المهنة خلال مدة إيقاف رخصته أو بعد شطب اسمه من سجل المدققين المزاولين، وفي حالة العودة يعاقب بالعقوبتين معاً".

ولقد أشارت المادة (29) إلى عقوبة مخالفة البنود (8،9،10،11،6،7) من المادة (23) السابق ذكرها مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر على النحو التالي:

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة سنوات أو بغرامة لا تزيد على 1000 دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في البنود (6،7،8،9،10،11) من المادة (23) من هذا القانون.

وعلى الرغم مما تقدم يمكن القول بوجود قصور في التشريعات والقوانين التي تحكم المهنة بشكل عام والتي تغطي موضوع رقابة جودة أعمال التدقيق بشكل خاص حيث لم يضع المشرع أية عقوبات أو جزاءات على عدم وجود نظام رقابة جودة متكامل لدى مكاتب التدقيق.

7-4 أهم المشاكل والتحديات التي تواجه مهنة التدقيق في قطاع غزة:

إن المتمعن في مهنة المحاسبة والتدقيق القانونية في قطاع غزة يرى بوضوح التدني الكبير والخطير على كافة المستويات علمياً ومهنياً وخلقياً، ولعل عدم وجود تشريع قوي وغياب الرقابة المهنية كانتا سبباً في هذا التدني الأمر الذي انعكس بوضوح على مستوى التقارير المالية المقدمة والتي تؤثر بشكل واضح على الوضع المالي والاقتصادي للقطاع، ولعل ذلك يرجع للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية وحتى الآن تعتبر من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تأخير تطور مهنة المحاسبة والتدقيق مقارنة بكثير من الدول العربية وغير العربية (حماد، 2007).

وفيما يلي أهم المشاكل والتحديات التي تواجه مهنة التدقيق في قطاع غزة:

1. عدم التعاون المهني بين المراجعين أنفسهم مع وجود سوق منافسة غير مهنية (مخالفة للسلوك المهني) فيما بينهم، حيث يقوم بعضهم بتقديم عروض لشركات ومؤسسات يوجد فيها مراجعين أصلاً ويعرضون أتعاب تصل إلى نصف أتعاب المراجع السابق. إن المشكلة تكمن في تصرفات بعض المدققين الذين يحاولون استيعاب أكبر قدر من الشركات والمؤسسات والمشاريع والبنوك للعمل كمراجعين لحساباتهم وذلك على حساب زملائهم دون الالتزام بقواعد السلوك المهني بتوفير فرص عمل أفضل للأعضاء مما أدى إلى خلق المنافسة غير المهنية بين المراجعين، مما حدا ببعضهم إلى النقد السيئ لأعمال زملائهم والدعاية إلى أنفسهم (جلس، 2003).
2. عدم وعي الكثير من الجهات لمفهوم مهنة التدقيق وأهميتها عند إبداء المراجع رأيه المحايد على القوائم المالية وخصوصاً للشركات مما يدفعها للبحث عن مدقق آخر يتوافق مع رأيها، كما أن بعض المراجعين على استعداد تام لأن يكون بديلاً عن زملاء له تم عزلهم أو رفضوا الاستمرار في عملية التدقيق لدى جهة معينة دون الوقوف على أسباب رفض الزميل الاستمرار في العمل مع الشركة ودون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة منهم مما يشكل امتهاناً لأخلاقيات المهنة وتعدياً على حقوق الآخرين، كما أن مثل هذه التصرفات تشجع الشركات على العزل التعسفي للمراجع وضعفه أمام مجالس إدارات تلك الشركات لأن البديل متواجد (جربوع، 2004).
3. عدم وعي الأطراف التي يتعامل معها مراجع الحسابات وعلى رأسهم المحاسب، فهناك حساسية يشعر بها المحاسب تجاه المراجع، لأنه يعتقد أن المراجع إنما جاء لیتصيد أخطاءه، مما يدفع المحاسب إلى عدم الرغبة في التعاون مع المراجع الخارجي (جلس، 1997).
4. النقص في عدد المحاسبين والمراجعين المؤهلين تأهيلاً مهنيًا جيداً.
5. عدم مواكبة التغيرات السريعة التي طرأت على علم المحاسبة والتدقيق خاصة في الآونة الأخيرة.
6. غياب جهاز مهني بإمكانه دراسة نقاط الضعف التي تعاني منها المهنة ومعالجتها وفقاً لمتطلبات ذلك.

الفصل الخامس منهجية الدراسة

- 5-1 تمهيد
- 5-2 أسلوب الدراسة
- 5-3 مجتمع وعينة الدراسة
- 5-4 أداة الدراسة
- 5-5 الأساليب المستخدمة في الدراسة
- 5-6 صدق وثبات الاستبانة
- 5-7 ثبات فقرات الاستبانة

الفصل الخامس

منهجية الدراسة

1-5 تمهيد:

تعتبر منهجية البحث وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع، وبالتالي تحقق الدراسة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويتناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تصميم أداة الدراسة وتقنياتها، والأدوات التي استخدمتها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

2-5 أسلوب الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي، وسوف تعتمد الدراسة على نوعيين أساسيين من البيانات:

1-البيانات الأولية.

تم معالجة الجوانب التطبيقية لموضوع البحث وجمع البيانات الأولية من خلال البحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصراً وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (Statistical SPSS Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2-البيانات الثانوية.

لجأت الباحثة في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في مراجعة الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، والتي تتعلق بأثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي، وأية مراجع قد ترى الباحثة أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وتنوي الباحثة من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة .

3-5 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون من مدققي الحسابات في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة والبالغ عددها 81 مكتب بناءً على إحصائية من جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية.

عينة الدراسة :

تم اعتماد طريقة المسح الشامل لجمع البيانات وذلك بتوزيع استبانة على مدراء مكاتب تدقيق الحسابات والبالغ عددهم 81 مكتب حسابات بتاريخ 2012/8/2م . وتم استرداد 81 استبانة، وبعد فحص الاستبانات تم استبعاد استبانتين نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 79 استبانة.

4-5 أقسام الاستبانة:

وتتكون استبانة الدراسة من ثلاث أقسام رئيسية هما:

- الجزء الأول: يتكون من معلومات تتعلق بالشخص الذي قام بتعبئة الاستبانة
- الجزء الثاني: يتكون من معلومات تتعلق بمكتب التدقيق
- الجزء الثالث يتناول مخاطر تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق وأثرها على جودة عمل المدقق الخارجي وتم تجزئته الى عدة محاور فرعية كما يلي:

- **المحور الأول:** تأثير المخاطر البشرية(النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي.
- **المحور الثاني:** تأثير المخاطر البيئية(النتيجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي.
- **المحور الثالث:** تأثير مخاطر الوصول(للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي.
- **المحور الرابع:** تأثير مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة المدقق الخارجي.
- **المحور الخامس:** تأثير مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب جدول رقم (3).

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة " 5 " تعني الموافقة بدرجة كبيرة جدا والدرجة "1" تعني الموافقة بدرجة قليلة جداً حسب جدول رقم (3)

جدول رقم (3)

مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	←→			درجة كبيرة جدا	درجة قليلة جدا
الدرجة	2	3	4	5	1

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (4)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	المخاطر البشرية(الناجمة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات	1.080	0.194
الثاني	المخاطر البيئية(الناجمة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	0.812	0.525
الثالث	مخاطر الوصول(للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	1.174	0.127
الرابع	مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة المدقق الخارجي	0.590	0.877
الخامس	مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي	0.802	0.542
	جميع الفقرات	1.051	0.219

5-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد الباحث في وصف مجتمع الدراسة.
- 2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- 3- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين.
- 4- معادلة سبيرمان براون للثبات
- 5- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S)
- 6- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
- 7- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance - ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات، وقد تم استخدامه للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على ثلاث مجموعات فأكثر.

5-6 صدق وثبات الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

5-5-1 صدق المحتوى Content Validity

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (7) محكمين من الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية والمهنيين والمدققين المزاولين للمهنة في قطاع غزة، والملحق رقم (1) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم، ولقد استجابت الباحثة لآراء

المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية انظر المحلق رقم (2).

2-5-5 صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة وقد قامت الباحثة باحتساب الاتساق الداخلي للاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 25 مفردة، وذلك من خلال معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه كما يلي:

الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: أثر المخاطر البشرية (النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

يبين جدول رقم (5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (المخاطر البشرية) (النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (5)

الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: أثر المخاطر البشرية (النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تؤثر مخاطر ضعف كفاءة الموظفين مستخدمي الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي	0.640	0.001
2	تؤثر المخاطر الناتجة عن عدم كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية (كإجراءات الفصل بين الوظائف وتحديد الصلاحيات.... الخ) على جودة عمل المدقق الخارجي	0.596	0.002
3	يؤثر الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق على جودة عمل المدقق الخارجي	0.791	0.000
4	تؤثر مخاطر الإدخال المتعمد لبيانات غير سليمة من قبل العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي	0.720	0.000

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.696	تؤثر مخاطر التدمير المتعمد لبيانات غير سليمة من قبل العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي.	5
0.003	0.572	تؤثر مخاطر تبادل كلمات المرور فيما بين العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي	6
0.000	0.742	تؤثر مخاطر إصدار أوامر للحاسب بطريقة خاطئة بسبب نقص الخبرة والتدريب على جودة عمل المدقق الخارجي	7

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني: أثر المخاطر البيئية (النتيجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

يبين جدول رقم (6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (المخاطر البيئية (النتيجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (6)

الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني: أثر المخاطر البيئية (النتيجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.651	تؤثر مخاطر عدم وجود مصادر طاقة بديلة في حالة انقطاع التيار الكهربائي على جودة عمل المدقق الخارجي	1
0.000	0.710	تؤثر مخاطر تعطل الأجهزة وعدم وجود خطط بديلة على جودة عمل المدقق الخارجي	2
0.000	0.649	تؤثر مخاطر عدم وجود البيئة المناسبة للحاسوب (التكييف، التهوية، الرطوبة.....الخ) على جودة عمل المدقق الخارجي	3
0.000	0.757	تؤثر مخاطر عدم إجراء الصيانة الدورية لأجهزة الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي	4

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث: أثر مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

يبين جدول رقم (7) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قسمة t الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (7)

الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث: أثر مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تؤثر مخاطر الوصول غير المصرح به لغرفة الحاسوب الآلي وأجهزة الحاسوب من قبل العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي	0.458	0.021
2	تؤثر مخاطر الوصول غير المصرح به للبيانات أو للنظام من قبل أطراف خارجية (قرصنة الحاسوب) على جودة عمل المدقق الخارجي	0.532	0.006
3	يؤثر طمس أو إخفاء أو تدمير بنود معينة من الحسابات على جودة عمل المدقق الخارجي	0.766	0.000
4	سرقة البيانات أو المعلومات	0.400	0.047
5	تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها.	0.607	0.001

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع: أثر مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة المدقق الخارجي

يبين جدول رقم (8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة المدقق الخارجي) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (8)

الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع: أثر مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.041	0.411	تؤثر مخاطر عدم وعي الإدارة للفيروسات وآثارها في دقة المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي	1
0.018	0.468	تؤثر المخاطر الناتجة عن فيروسات الحاسوب مثل محرّفات ملفات البيانات، وإتلاف ملفات البرامج وأنظمة تشغيل الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي	2
0.000	0.791	تؤثر مخاطر البيانات المحولة عبر شبكات الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي	3
0.001	0.631	يؤثر عدم توفر الحماية الكافية ضد مخاطر فيروسات الكمبيوتر على جودة عمل المدقق الخارجي	4
0.035	0.422	يؤثر عدم الوعي الكافي لدى الموظفين بضرورة فحص أي البرامج أو الأقراص الممغنطة الجديدة عند إدخالها إلى أجهزة الكمبيوتر على جودة عمل المدقق الخارجي	5

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس: أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي

جدول رقم (9) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (9)

الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس: أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
أولاً	المتطلبات المهنية		
1	تتأثر استقلالية المدقق ومدى حياديته بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	0.489	0.013
2	تتأثر العناية المهنية المبذولة في تنفيذ مهمة التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	0.541	0.005
3	يتأثر التزام المدقق بأخلاقيات مهنة التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	0.572	0.003
ثانياً	المهارات والكفاءة		
1	تتأثر قدرات المدقق الخارجي بالمعرفة الكافية بنظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	0.591	0.002
2	تؤثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على قدرة المدقق على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية	0.761	0.000
3	تتأثر الخبرة العلمية والعملية في تكنولوجيا المعلومات بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	0.752	0.000
4	تتأثر برامج التدقيق المعتمدة لعملية التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	0.825	0.000

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.806	تؤثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات بالإجراءات المتبعة لفحص الحسابات وتوثيقها	5
0.002	0.579	يتأثر حجم أدلة الإثبات وأنواعها وقوتها بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	6
الإشراف			ثالثاً
0.001	0.644	تتأثر طريقة الإشراف وتوزيع المهام على مساعدي المدققين حسب درجة الكفاءة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	1
0.000	0.814	يتأثر الأسلوب المتبع في الإشراف على عمليات التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	2
التشاور			رابعاً
0.008	0.515	يتأثر نوع الاستشارات التي يتم تقديمها والأشخاص المخولون بها بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	1
0.035	0.424	قبول عملاء جدد والاستمرار مع القدامى	خامساً
0.035	0.424	يتأثر أسلوب تقييم العملاء القدامى، وقبول عملاء جدد بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	1
الرقابة			سادساً
0.000	0.675	يتأثر الأسلوب المتبع في تقييم أعمال مساعدي المدققين بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	1
0.000	0.768	تتأثر مراقبة مدى ملائمة وفعالية سياسات وإجراءات رقابة الجودة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	2

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

ثانياً: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة .

يبين جدول رقم (10) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن مستوى الدلالة لكل محور اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.396 وبذلك تعتبر محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (10)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	المخاطر البشرية(النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات	0.840	0.000
الثاني	المخاطر البيئية(النتيجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	0.828	0.000
الثالث	مخاطر الوصول(للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	0.793	0.000
الرابع	مخاطر الفايروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة المدقق الخارجي	0.755	0.000
الخامس	مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي	0.829	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

5-7 ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحققت الباحثة من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقتين وهما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

5-7-1 طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r^2}{r+1} \text{ حيث } r \text{ معامل الارتباط}$$

وقد بين جدول رقم (11) بيبين أن هناك معاملات ثبات كبيرة نسبياً لفقرات الاستبانة وقد بلغ المعدل العام لثبات جميع فقرات الاستبانة "0.8737" باستخدام طريقة التجزئة النصفية مما يطمئن الباحثة من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث.

جدول رقم (11)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية	
		معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الأول	المخاطر البشرية(النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات	0.7296	0.8436
الثاني	المخاطر البيئية(النتيجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	0.7525	0.8588
الثالث	مخاطر الوصول(للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	0.6924	0.8182
الرابع	مخاطر الفايروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة المدقق الخارجي	0.7895	0.8824
الخامس	مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي	0.6881	0.8152
	جميع الفقرات	0.7758	0.8737

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

2-7-5 طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (12) أن معاملات الثبات مرتفعة، وقد بلغ المعدل العام لثبات جميع فقرات الاستبانة باستخدام طريقة كرونباخ "0.8925" مما يطمئن الباحثة من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث

جدول رقم (12)
معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	معامل ألفا كرونباخ
الأول	المخاطر البشرية(النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات	0.8678
الثاني	المخاطر البيئية(النتيجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	0.8896
الثالث	مخاطر الوصول(للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	0.8391
الرابع	مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة المدقق الخارجي	0.9157
الخامس	الصعوبات المتعلقة بأداء مكاتب التدقيق	0.9057
السادس	مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي	0.8425
	جميع الفقرات	0.8925

وبناءً على ما سبق تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (2) قابلة للتوزيع، وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الفصل السادس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

6-1 تمهيد

6-2 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية

6-3 تحليل فرضيات الدراسة

الفصل السادس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

6-1 تمهيد:

سيتم استعراض نتائج التحليل الإحصائي في هذا الفصل والذي أجري على مجتمع الدراسة، وتحديد مدى الدلالات الإحصائية الناتجة عنه.

6-2 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية:

وفيما يلي عرض لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية

6-2-1 توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر

جدول رقم (13)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	24	30.4
من 30 - أقل من 40 سنة	35	44.3
40 سنة فأكثر	20	25.3
المجموع	79	100.0

وهذا يعني أن الفئة العمرية السائدة في عينة الدراسة هم ممن تزيد أعمارهم عن 30 سنة، ولكن لا يمكن تفسير ذلك أن أفراد العينة لا تتوافر لديهم الخبرة الكافية في مجال التدقيق، وذلك لأن 39.2% من مجتمع الدراسة سنوات الخبرة لديهم 10 سنوات فأكثر كما هو موضح بجدول رقم (17)، وهذا بحد ذاته مؤشر واضح بأن أفراد العينة لديهم إلمام جيد بمهنة التدقيق.

6-2-2 توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (14)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
5.1	4	دبلوم
74.7	59	بكالوريوس
16.5	13	ماجستير
3.8	3	دكتوراه
100.0	79	المجموع

ويتضح من هذه النتائج أن شهادات الدراسات العليا تبلغ حوالي 20% وذلك بسبب اعتماد مهنة التدقيق بالدرجة الأساسية على الخبرة العملية وليس الشهادات الأكاديمية حيث ينتقل المدقق من مستوى إلى آخر بناءً على خبرته وطول المدة التي يقضيها في التدقيق.

6-2-3 توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول رقم (15)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
94.9	75	محاسبة
2.5	2	علوم مالية ومصرفية
2.5	2	إدارة أعمال
100.0	79	المجموع

ويتضح من هذه النتائج أن النسبة الكبرى من العينة تخصصهم العلمي محاسبة وهذا يعني وجود كم جيد من ذوي التخصص الذي يعتمد عليهم في مجال تدقيق الحسابات في قطاع غزة.

4-2-6 توزيع مجتمع الدراسة حسب الشهادات المهنية (العربية والأجنبية):

جدول رقم (16)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية (العربية والأجنبية)

النسبة المئوية	التكرار	الشهادات المهنية (العربية والأجنبية)
30.4	24	الـ ACPA العربية
6.3	5	الـ CPA الأمريكية
1.3	1	الـ ACCA البريطانية
5.1	4	الـ P.C.P.A الفلسطينية
56.9	45	بدون
100.0	79	المجموع

ويتضح من هذه النتائج تنوع الشهادات المهنية للمبحوثين مما يعزز الإجابات ويضفي عليها المصداقية، ونلاحظ أن 56.9% لا يحملون شهادات مهنية وذلك لأن صاحب أو شريك مكتب التدقيق يفترض أن يحصلوا على شهادة مهنية أو ترخيص بمزاولة المهنة أما من يعمل داخل المكتب فلا يفترض أن ليس إلزامياً أن تكون معه شهادة مهنية أو مزاولة للمهنة لأن المسؤولية تقع فقط على صاحب المكتب.

5-2-6 توزيع مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (17)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
32.9	26	صاحب أو شريك مكتب التدقيق
50.6	40	مدقق حسابات رئيسي
7.6	6	مدير تدقيق الحسابات
8.9	7	مساعد مدقق الحسابات
100.0	79	المجموع

ويتضح من هذه النتائج على أنه تم استقصاء آراء أشخاص ذوي معرفة بمهنة التدقيق لما ينعكس ايجابيا على جودة عمل المدقق الخارجي.

6-2-6 توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق:

جدول رقم (18)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق
12.7	10	أقل من 5 سنوات
20.3	16	من 5-أقل من 10 سنة
39.2	31	10-أقل من 15 سنة
27.8	22	15 سنة فأكثر
100.0	79	المجموع

ويتضح من النتائج وجود عدد جيد من ذوي الخبرة الذين يعتمد عليهم في مجال تدقيق الحسابات وجودة عمل المدقق الخارجي.

6-2-7 عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية:

جدول رقم (19)

عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية

النسبة المئوية	التكرار	عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية
51.9	41	1-3 دورات
16.5	13	3-5 دورات
31.6	25	5 دورات فأكثر
100.0	79	المجموع

ويتضح من هذه النتائج أن الغالبية أقل من ثلاث دورات وترى الباحثة أن هذا لا يكفي للحصول على الخبرة الكافية في مجال التدقيق، والمطلوب العمل على تحفيز العاملين على فهم التدقيق من خلال حثهم على تلقي المزيد من الدورات المتخصصة في مجال التدقيق.

8-2-6 عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات الماضية:

جدول رقم (20)

عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات الماضية

النسبة المئوية	التكرار	عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات الماضية
68.4	54	3-1 دورات
22.8	18	5-3 دورات
8.9	7	5 دورات فأكثر
100.0	79	المجموع

ويتضح من هذه النتائج أن الغالبية أقل من ثلاث دورات وتعتبر هذه النسبة غير مقبولة في ظل التطور التكنولوجي ودخول تكنولوجيا المعلومات في ممارسة جميع الأعمال بما فيها خدمات التدقيق.

المحور الثاني: معلومات تتعلق بمكتب التدقيق

9-2-6 توزيع مجتمع الدراسة حسب تاريخ تأسيس المكتب

جدول رقم (21)

تاريخ تأسيس المكتب

النسبة المئوية	التكرار	تاريخ تأسيس المكتب
5.1	4	أقل من 5 سنوات
10.1	8	من 5-أقل من 10 سنة
8.9	7	10-أقل من 15 سنة
75.9	60	15 سنة فأكثر
100.0	79	المجموع

وهذا مؤشر على أن غالبية مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة قد مارست المهنة لفترات طويلة وقبل صدور قانون المزاولة، وكانت تخضع لإشراف وتنظيم لجنة المكاتب في جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية.

6-2-10 الإطار القانوني للمكتب

جدول رقم (22)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الإطار القانوني للمكتب

النسبة المئوية	التكرار	الإطار القانوني للمكتب
55.7	44	منشأة فردية
44.3	35	شركة عادية
100.0	79	المجموع

ويتضح من هذه النتائج أن الغالبية منشآت فردية وذلك نظراً لأن معظم المدققين المزاولين هم بالأساس من أصحاب مكاتب المحاسبة والتدقيق.

6-2-11 عدد العاملين في المكتب :

جدول رقم (23)

عدد العاملين في المكتب

النسبة المئوية	التكرار	عدد العاملين في المكتب
20.3	16	أقل من 3 أشخاص
44.3	35	من 3-5 أشخاص
11.4	9	من 6-8 أشخاص
24.1	19	9 أشخاص فأكثر
100.0	79	المجموع

مما يشير إلى أن غالبية مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة لا يتجاوز عدد العاملين فيها 5 موظفين، وهي مكاتب صغيرة نسبياً ويغلب عليها الطابع الفردي في جدول رقم (22).

6-2-12 هل يوجد بالمكتب دائرة (قسم) خاص مسئول عن رقابة جودة أعمال التدقيق

جدول رقم (24)

هل يوجد بالمكتب دائرة (قسم) خاص مسئول عن رقابة جودة أعمال التدقيق

النسبة المئوية	التكرار	هل يوجد بالمكتب دائرة (قسم) خاص مسئول عن رقابة جودة أعمال التدقيق
67.1	53	نعم
32.9	26	لا
100.0	79	المجموع

ويتضح من النتائج أن هذا مؤشر جيد على وجود اهتمام برقابة جودة أعمال التدقيق بهذه المكاتب.

6-2-13 هل يقوم المكتب بإجراءات فحص رقابة جودة أعمال التدقيق

جدول رقم (25)

هل يقوم المكتب بإجراءات فحص رقابة جودة أعمال التدقيق

النسبة المئوية	التكرار	هل يقوم المكتب بإجراءات فحص رقابة جودة أعمال التدقيق
86.1	68	نعم
13.9	11	لا
100.0	79	المجموع

ويتضح من النتائج أن هذا مؤشر جيد على وجود اهتمام برقابة جودة أعمال التدقيق بهذه المكاتب مما يزيد كفاءة وفعالية مهنة التدقيق.

6-3 تحليل فرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي

اكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -1.99 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05

1-3-6 اختبار الفرضية الأولى: تؤثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1-1-3-6 اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر المخاطر البشرية (الناجمة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (26) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (المخاطر البشرية) (الناجمة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم " 4 " بلغ الوزن النسبي " 86.33%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر الإدخال المتعمد لبيانات غير سليمة من قبل العاملين تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " والنتيجة تطابقت مع دراسة البحيصي (2011)، البحيصي والشريف (2008)، Abu-Musa (2004)،.

2. في الفقرة رقم " 5 " بلغ الوزن النسبي " 83.54%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر التدمير المتعمد لبيانات غير سليمة من قبل العاملين تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " .

3. في الفقرة رقم " 1 " بلغ الوزن النسبي " 82.03%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر ضعف كفاءة الموظفين مستخدمي الحاسوب تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " .

4. في الفقرة رقم " 7 " بلغ الوزن النسبي " 79.49%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر إصدار أوامر للحاسب بطريقة خاطئة بسبب نقص الخبرة والتدريب تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " .

5. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "78.99%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المخاطر الناتجة عن عدم كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية (كإجراءات الفصل بين الوظائف وتحديد الصلاحيات..... الخ) تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " وتطابقت هذه النتيجة مع دراسة الساكني والعوادة (2011)، الجوهر وآخرون (2010) .

6. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "75.44%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر تبادل كلمات المرور فيما بين العاملين تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " وتطابقت النتيجة مع دراسة البحيصي (2011)، والبحيصي والشريف (2008)، Abu-Musa (2001).

7. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "73.85%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق يؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " وتطابقت هذه النتيجة مع دراسة البحيصي والشريف (2008).

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (المخاطر البشرية) الناتجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات) تساوي 4.00، والوزن النسبي يساوي 79.96% ، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن المخاطر البشرية (الناتجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي.

نتيجة الفرضية:

- وبناء على ما سبق تم قبول الفرضية القائلة بـ تؤثر المخاطر البشرية (الناتجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

جدول رقم (26)

تحليل فقرات المحور الأول (أثر المخاطر البشرية) (النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق)
المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	تؤثر مخاطر ضعف كفاءة الموظفين مستخدم الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي	4.10	0.709	82.03	13.809	0.000
2	تؤثر المخاطر الناتجة عن عدم كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية (كإجراءات الفصل بين الوظائف وتحديد الصلاحيات.... الخ) على جودة عمل المدقق الخارجي	3.95	0.861	78.99	9.803	0.000
3	يؤثر الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق على جودة عمل المدقق الخارجي	3.69	0.930	73.85	6.574	0.000
4	تؤثر مخاطر الإدخال المتعمد لبيانات غير سليمة من قبل العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي	4.32	0.793	86.33	14.749	0.000
5	تؤثر مخاطر التدمير المتعمد لبيانات غير سليمة من قبل العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي.	4.18	0.859	83.54	12.185	0.000
6	تؤثر مخاطر تبادل كلمات المرور فيما بين العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي	3.77	1.085	75.44	6.323	0.000
7	تؤثر مخاطر إصدار أوامر للحاسب بطريقة خاطئة بسبب نقص الخبرة والتدريب على جودة عمل المدقق الخارجي	3.97	0.784	79.49	11.049	0.000
	جميع الفقرات	4.00	0.573	79.96	15.471	0.000

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "78" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.99

2-1-3-6 اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر المخاطر البيئية(الناجمة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (27) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (المخاطر البيئية(الناجمة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم " 1 " بلغ الوزن النسبي " 76.46%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر عدم وجود مصادر طاقة بديلة في حالة انقطاع التيار الكهربائي تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " وهذه نتيجة متوقعة نظراً للواقع الذي يعيشه قطاع غزة من انقطاع الدائم للتيار الكهربائي وتطابقت هذه النتيجة مع دراسة Abu-Musa (2001).

2. في الفقرة رقم " 2 " بلغ الوزن النسبي " 76.20%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر تعطل الأجهزة وعدم وجود خطط بديلة تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " .

3. في الفقرة رقم " 4 " بلغ الوزن النسبي " 73.42%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر عدم إجراء الصيانة الدورية لأجهزة الحاسوب تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " .

4. في الفقرة رقم " 3 " بلغ الوزن النسبي " 70.63%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر عدم وجود البيئة المناسبة للحاسوب(التكييف، التهوية، الرطوبة...الخ) تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (المخاطر البيئية(الناجمة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق) تساوي 3.71، والوزن النسبي يساوي 74.18 %، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن المخاطر البيئية(الناجمة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي.

نتيجة الفرضية:

- وبناء على ما سبق تم قبول الفرضية القائلة بـ تؤثر المخاطر البيئية (النتيجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

جدول رقم (27)

تحليل فقرات المحور الثاني (أثر المخاطر البيئية (النتيجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	تؤثر مخاطر عدم وجود مصادر طاقة بديلة في حالة انقطاع التيار الكهربائي على جودة عمل المدقق الخارجي	3.82	1.118	76.46	6.540	0.000
2	تؤثر مخاطر تعطل الأجهزة وعدم وجود خطط بديلة على جودة عمل المدقق الخارجي	3.81	0.948	76.20	7.593	0.000
3	تؤثر مخاطر عدم وجود البيئة المناسبة للحاسوب (التكييف، التهوية، الرطوبة..... الخ) على جودة عمل المدقق الخارجي	3.53	0.998	70.63	4.735	0.000
4	تؤثر مخاطر عدم إجراء الصيانة الدورية لأجهزة الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي	3.67	0.970	73.42	6.145	0.000
	جميع الفقرات	3.71	0.878	74.18	7.173	0.000

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "78" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.99

3-1-3-6 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي.

تم استخدام اختبار t للعينه الواحدة والنتائج مبينه في جدول رقم (28) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم " 3 " بلغ الوزن النسبي " 87.59%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " طمس أو إخفاء أو تدمير بنود معينة من الحسابات يؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " .

2. في الفقرة رقم " 5 " بلغ الوزن النسبي " 85.82%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها. " تطابقت هذه النتيجة مع دراسة Abu-Musa (2004).

3. في الفقرة رقم " 4 " بلغ الوزن النسبي " 83.68%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم " سرقة البيانات أو المعلومات بدرجة كبيرة " .

4. في الفقرة رقم " 2 " بلغ الوزن النسبي " 80.25%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر الوصول غير المصرح به للبيانات أو للنظام من قبل أطراف خارجية (قرصنة الحاسوب) تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " تطابقت هذه النتيجة مع دراسة البحيصي (2011)، البحيصي والشريف (2008).

5. في الفقرة رقم " 1 " بلغ الوزن النسبي " 75.19%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر الوصول غير المصرح به لغرفة الحاسوب الآلي وأجهزة الحاسوب من قبل العاملين تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " تطابقت هذه النتيجة مع دراسة البحيصي (2011)، البحيصي والشريف (2008).

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق) تساوي 4.12، والوزن النسبي يساوي 82.48% ، ومستوى الدلالة تساوي 0.000

وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي نتيجة الفرضية:

- وبناء على ما سبق تم قبول الفرضية القائلة بـ تؤثر مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

جدول رقم (28)

تحليل فقرات المحور الثالث (أثر مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	تؤثر مخاطر الوصول غير المصرح به لغرفة الحاسوب الآلي وأجهزة الحاسوب من قبل العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي	3.76	0.895	75.19	7.545	0.000
2	تؤثر مخاطر الوصول غير المصرح به للبيانات أو للنظام من قبل أطراف خارجية (قراصنة الحاسوب) على جودة عمل المدقق الخارجي	4.01	0.840	80.25	10.720	0.000
3	يؤثر طمس أو إخفاء أو تدمير بنود معينة من الحسابات على جودة عمل المدقق الخارجي	4.38	0.704	87.59	17.431	0.000
4	سرقة البيانات أو المعلومات	4.18	0.934	83.68	11.054	0.000
5	تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها.	4.29	0.908	85.82	12.639	0.000
	جميع الفقرات	4.12	0.549	82.48	18.208	0.000

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "78" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.99

4-1-3-6 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: تؤثر مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة المدقق الخارجي

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (29) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الرابع (مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم " 2 " بلغ الوزن النسبي " 81.52% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المخاطر الناتجة عن فيروسات الحاسوب مثل محرّفات ملفات البيانات، وإتلاف ملفات البرامج وأنظمة تشغيل الحاسوب تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " تطابقت هذه النتيجة مع دراسة Abu-Musa (2004).

2. في الفقرة رقم " 1 " بلغ الوزن النسبي " 81.27% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر عدم وعي الإدارة للفيروسات وأثارها في دقة المعلومات تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " تطابقت هذه النتيجة مع دراسة البحيصي (2011).

3. في الفقرة رقم " 4 " بلغ الوزن النسبي " 76.96% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " عدم توفر الحماية الكافية ضد مخاطر فيروسات الكمبيوتر يؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " .

4. في الفقرة رقم " 3 " بلغ الوزن النسبي " 76.20% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " مخاطر البيانات المحولة عبر شبكات الحاسوب تؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " .

5. في الفقرة رقم " 5 " بلغ الوزن النسبي " 75.44% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " عدم الوعي الكافي لدى الموظفين بضرورة فحص أي البرامج أو الأقراص الممغنطة الجديدة عند إدخالها إلى أجهزة الكمبيوتر يؤثر على جودة عمل المدقق الخارجي " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق) تساوي 3.91، والوزن النسبي يساوي 78.28%، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من

0.05 مما يدل على أن مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق تؤثر على جودة المدقق الخارجي.

نتيجة الفرضية:

- وبناء على ما سبق تم قبول الفرضية الفائلة بـ تؤثر مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة المدقق الخارجي عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

جدول رقم (29)

تحليل فقرات المحور الرابع (أثر مخاطر الفيروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	تؤثر مخاطر عدم وعي الإدارة للفيروسات وأثارها في دقة المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي	4.06	0.852	81.27	11.086	0.000
2	تؤثر المخاطر الناتجة عن فيروسات الحاسوب مثل محور إتلاف ملفات البيانات، وإتلاف ملفات البرامج وأنظمة تشغيل الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي	4.08	0.903	81.52	10.595	0.000
3	تؤثر مخاطر البيانات المحولة عبر شبكات الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي	3.81	0.818	76.20	8.806	0.000
4	يؤثر عدم توفر الحماية الكافية ضد مخاطر فيروسات الكمبيوتر على جودة عمل المدقق الخارجي	3.85	0.864	76.96	8.728	0.000
5	يؤثر عدم الوعي الكافي لدى الموظفين بضرورة فحص أي البرامج أو الأقراص الممغنطة الجديدة عند إدخالها إلى أجهزة الكمبيوتر على جودة عمل المدقق الخارجي	3.77	0.960	75.44	7.148	0.000
	جميع الفقرات	3.91	0.713	78.28	11.393	0.000

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "78" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.99

3-3-6 اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: تؤثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (30) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الخامس (مخاطر تكنولوجيا المعلومات) كما يلي:

أولاً: المتطلبات المهنية

يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (المتطلبات المهنية) تساوي 3.43، والوزن النسبي يساوي 68.52%، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن المتطلبات المهنية في تنفيذ مهمة التدقيق تتأثر بمخاطر تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً: المهارات والكفاءة

يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (المهارات والكفاءة) تساوي 3.66، والوزن النسبي يساوي 73.25%، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن وجود مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتطلب المهارات والكفاءة والمعرفة الكافية بنظم المعلومات المحاسبية من قبل المدقق الخارجي.

ثالثاً: الإشراف

يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (الإشراف) تساوي 3.56، والوزن النسبي يساوي 71.30%، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن طريقة الإشراف وتوزيع المهام على مساعدي المدققين حسب درجة الكفاءة والأسلوب المتبع في الإشراف على عمليات التدقيق تتأثر بمخاطر تكنولوجيا المعلومات

رابعاً: التشاور

يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التشاور) تساوي 3.56، والوزن النسبي يساوي 71.17%، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن نوعية الخدمات الاستشارات التي يتم تقديمها والأشخاص المخولون بها يتأثر بمخاطر تكنولوجيا المعلومات.

خامساً: قبول عملاء جدد والاستمرار مع القدامى

يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (قبول عملاء جدد والاستمرار مع القدامى) تساوي 3.33، والوزن النسبي يساوي 66.67%، ومستوى الدلالة تساوي 0.011 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أسلوب تقييم العملاء القدامى، وقبول عملاء جدد يتأثر بمخاطر تكنولوجيا المعلومات.

سادساً: الرقابة

يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (الرقابة) تساوي 3.51، والوزن النسبي يساوي 70.13%، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الأسلوب المتبع في تقييم أعمال مساعدي المدققين ومراقبة مدى ملائمة وفعالية سياسات وإجراءات رقابة الجودة يتأثر بمخاطر تكنولوجيا المعلومات.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (مخاطر تكنولوجيا المعلومات) تساوي 3.50، والوزن النسبي يساوي 70.16%، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تؤثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي.

وتبين مما سبق أن أكثر المقاييس تأثر بمخاطر تكنولوجيا المعلومات هو المهارات والكفاءة حيث بلغ الوزن النسبي لها 73.12% حيث يتضمن هذا المقياس المعرفة الكافية بنظم المعلومات المحاسبية، وفهم للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وكذلك الخبرة العملية والعلمية لتكنولوجيا المعلومات وهو ما تطابق مع دراسة الجوهر وآخرون (2010)، وفي المرتبة الثانية الإشراف ومن ثم التشاور ومن ثم المتطلبات المهنية وتعزو الباحثة كون المتطلبات المهنية جاءت بالمرتبة الرابعة نظراً لأنها تحتوي على بند الاستقلالية وأخلاقيات المهنة وهذا لا يرتبط بمخاطر تكنولوجيا المعلومات بطريقة مباشرة وإنما تتأثر بعوامل أخرى، وأقلها قبول العملاء الجدد والرقابة وذلك لأن قبول العملاء الجدد أو الاستمرار مع القدامى يؤثر فيه عوامل أخرى لا ترتبط بمخاطر تكنولوجيا المعلومات.

نتيجة الفرضية:

- وبناء على ما سبق تم قبول الفرضية القائلة بـ تؤثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

جدول رقم (30)

تحليل فقرات المحور الخامس (أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
المتطلبات المهنية						
أولا						
1	تتأثر استقلالية المدقق ومدى حياديته بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.50	1.078	70.00	4.096	0.000
2	تتأثر العناية المهنية المبذولة في تنفيذ مهمة التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.49	1.036	69.87	4.235	0.000
3	يتأثر التزام المدقق بأخلاقيات مهنة التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.27	1.124	65.38	2.115	0.038
	جميع الفقرات (المتطلبات المهنية)	3.43	0.950	68.52	3.986	0.000
المهارات والكفاءة						
ثانيا						
1	تتأثر قدرات المدقق الخارجي بالمعرفة الكافية بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.76	1.065	75.19	6.340	0.000
2	تؤثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على قدرة المدقق على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية	3.56	0.971	71.14	5.100	0.000
3	تتأثر الخبرة العلمية والعملية في تكنولوجيا المعلومات بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.65	0.865	73.08	6.674	0.000
4	تتأثر برامج التدقيق المعتمدة لعملية التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.76	1.015	75.19	6.648	0.000
5	تؤثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات بالإجراءات المتبعة لفحص الحسابات وتوثيقها	3.66	1.049	73.16	5.579	0.000
6	يتأثر حجم أدلة الإثبات وأنواعها وقوتها بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.58	1.081	71.65	4.786	0.000
	جميع الفقرات (المهارات والكفاءة)	3.66	0.806	73.25	7.306	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
الإشراف						
ثالثاً						
1	تتأثر طريقة الإشراف وتوزيع المهام على مساعدي المدققين حسب درجة الكفاءة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.52	0.973	70.40	7.051	0.000
2	يتأثر الأسلوب المتبع في الإشراف على عمليات التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.61	0.922	72.20	6.099	0.000
	جميع الفقرات (الإشراف)	3.56	0.879	71.30	7.104	0.000
التشاور						
رابعاً						
1	يتأثر نوع الاستشارات التي يتم تقديمها والأشخاص المخولون بها بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.56	1.130	71.17	4.338	0.000
قبول عملاء جدد والاستمرار مع القدامى						
1	يتأثر أسلوب تقييم العملاء القدامى، وقبول عملاء جدد بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.33	1.124	66.67	2.618	0.011
الرقابة						
سادساً						
1	يتأثر الأسلوب المتبع في تقييم أعمال مساعدي المدققين بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.42	0.956	68.35	3.886	0.000
2	تتأثر مراقبة مدى ملائمة وفعالية سياسات وإجراءات رقابة الجودة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	3.59	1.068	71.90	4.949	0.000
	جميع الفقرات (الرقابة)	3.51	0.952	70.13	4.725	0.000
	جميع الفقرات	3.50	0.571	70.16	12.639	0.000

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "78" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.99

4-3-6 اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المتغيرات التالية

1. العمر
 2. المؤهل العلمي
 3. التخصص العلمي
 4. الشهادات المهنية (العربية والأجنبية)
 5. المسمى الوظيفي
 6. عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق
 7. عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية
 8. عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات
- يتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

1-4-3-6 توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى العمر

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى العمر، والنتائج مبينة في جدول رقم (31) و تبين النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.727 وهي اكبر من 0.05، كما يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.320 وهي اقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي 3.21 مما يدل على عدم وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى العمر.

جدول رقم (31)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى العمر

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	بين المجموعات	0.212	2	0.106	0.320	0.727
	داخل المجموعات	25.215	76	0.332		

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 76" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.21

نتيجة الفرضية:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى العمر.

2-3-4-6 توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المؤهل العلمي

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المؤهل العلمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (32) و تبين النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.249 وهي اكبر من 0.05، كما يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.402 وهي اقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي 2.73 مما يدل على عدم وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المؤهل العلمي وهذا يشير إلى التفهم والإدراك لأثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي حيث يدركها حملة البكالوريوس والدراسات العليا حسب ما تبين سابقاً في جدول رقم (14).

جدول رقم (32)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المؤهل العلمي

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	بين المجموعات	1.350	3	0.450	1.402	0.249
	داخل المجموعات	24.078	75	0.321		
	المجموع	25.427	78			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 75" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.73

نتيجة الفرضية:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المؤهل العلمي.

3-4-3-6 توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى التخصص العلمي

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى التخصص العلمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (33) و تبين النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.192 وهي اكبر من 0.05، كما يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.686 وهي اقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي 3.21 مما يدل على عدم وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى التخصص العلمي ويرجع ذلك لأن غالبية العينة تحمل تخصص محاسبة بنسبة 94.9% محاسبة وهي الفئة التي تكون على علم

أكثر من باقي التخصصات في أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي.

جدول رقم (33)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى التخصص العلمي

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	بين المجموعات	1.080	2	0.540	1.686	0.192
	داخل المجموعات	24.347	76	0.320		
	المجموع	25.427	78			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 76" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.21

نتيجة الفرضية:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى التخصص العلمي.

4-3-6 توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى الشهادات المهنية (العربية والأجنبية)

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى الشهادات المهنية (العربية والأجنبية)، والنتائج مبينة في جدول رقم (34) و تبين النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.106 وهي أكبر من 0.05، كما يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 2.034 وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي 2.58 مما يدل على عدم وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى الشهادات

المهنية (العربية والأجنبية) ويعزى ذلك أن من يعمل داخل مكاتب التدقيق غير ملزماً بأن تكون لديهم شهادات مهنية أو مزاولة للمهنة وذلك لأن المسؤولية تقع فقط على صاحب المكتب.

جدول رقم (34)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى الشهادات المهنية (العربية والأجنبية)

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	بين المجموعات	1.673	4	0.418	2.034	0.106
	داخل المجموعات	9.250	45	0.206		
	المجموع	10.922	49			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 45" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.58

نتيجة الفرضية:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية القائلة توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى الشهادات المهنية (العربية والأجنبية)

5-4-3-6 توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المسمى الوظيفي

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق، والنتائج مبينة في جدول رقم (35) و تبين النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.710 وهي أكبر من 0.05، كما يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.462 وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي 2.73 مما يدل على عدم وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام

تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المسمى الوظيفي ويرجع ذلك للاعتقاد بأهمية مخاطر تكنولوجيا المعلومات وأثرها على جودة عمل المدقق الخارجي من قبل المستويات الإدارية المختلفة.

جدول رقم (35)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المسمى الوظيفي

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	بين المجموعات	0.461	3	0.154	0.462	0.710
	داخل المجموعات	24.966	75	0.333		
	المجموع	25.427	78			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية 3، 75 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.73

نتيجة الفرضية:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى المسمى الوظيفي.

6-3-4-6 توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق، والنتائج مبينة في جدول رقم (36) و تبين النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.302 وهي اكبر من 0.05، كما يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.237 وهي اقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي 2.73 مما يدل على عدم وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام

تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق، ويرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى تؤيد تأثير مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي بغض النظر عن الخبرة العملية.

جدول رقم (36)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	بين المجموعات	1.198	3	0.399	1.237	0.302
	داخل المجموعات	24.229	75	0.323		
	المجموع	25.427	78			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 75" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.73

نتيجة الفرضية:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق.

7-4-3-6 توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية، والنتائج مبينة في جدول رقم (37) و تبين النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.267 وهي اكبر من 0.05، كما يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.344 وهي اقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي 3.21 مما يدل على عدم وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية

جدول رقم (37)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات الباحثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	بين المجموعات	0.869	2	0.434	1.344	0.267
	داخل المجموعات	24.559	76	0.323		
	المجموع	25.427	78			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 76" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.21

نتيجة الفرضية:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة

للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية.

6-3-4-8 توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات، والنتائج مبينة في جدول رقم (38) و تبين النتائج أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.253 وهي اكبر من 0.05، كما يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.399 وهي اقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي 3.21 مما يدل على عدم وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات

جدول رقم (38)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات الباحثين حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي	بين المجموعات	0.903	2	0.451	1.399	0.253
	داخل المجموعات	24.525	76	0.323		
	المجموع	25.427	78			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 76" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.21

نتيجة الفرضية:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية القائلة توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

7.1 النتائج

7.2 التوصيات

7.3 دراسات مستقبلية مقترحة

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

7.1 النتائج

اعتماداً على الإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت أثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة الميدانية يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- تؤثر مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي، حيث جاءت في المرتبة الأولى من أنواع المخاطر التي يواجهها المدقق الخارجي في المنشآت الخاضعة للتدقيق، أعلاها طمس أو إخفاء أو تدمير بنود معينة من الحسابات، وأدناها مخاطر الوصول غير المصرح به لغرفة الحاسوب الآلي وأجهزة الحاسوب من قبل العاملين.

2- تؤثر المخاطر البشرية (الناجمة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي، حيث جاءت في المرتبة الثانية من أنواع المخاطر التي يواجهها المدقق الخارجي في المنشآت الخاضعة للتدقيق، أعلاها مخاطر الإدخال المتعمد لبيانات غير سليمة من قبل العاملين، وأدناها الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق.

3- تؤثر مخاطر الفايروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة المدقق الخارجي، حيث جاءت في المرتبة الرابعة من أنواع المخاطر التي يواجهها المدقق الخارجي في المنشآت الخاضعة للتدقيق، أعلاها " المخاطر الناتجة عن فيروسات الحاسوب مثل محو إتلاف ملفات البيانات، وإتلاف ملفات البرامج وأنظمة تشغيل الحاسوب، وأدناها عدم الوعي الكافي لدى الموظفين بضرورة فحص أي البرامج أو الأقراص الممغنطة الجديدة عند إدخالها إلى أجهزة الكمبيوتر.

4- تؤثر المخاطر البيئية (الناجمة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي، حيث جاءت في المرتبة الخامسة من أنواع المخاطر التي يواجهها المدقق الخارجي في المنشآت الخاضعة للتدقيق، أعلاها مخاطر عدم وجود مصادر طاقة بديلة في حالة انقطاع التيار الكهربائي، وأدناها مخاطر عدم وجود البيئة المناسبة للحاسوب (التكييف، التهوية، الرطوبة..... الخ).

- 5- تبين أن أكثر المخاطر تأثيراً على جودة عمل المدقق الخارجي هي مخاطر الوصول، وأقلها المخاطر البيئية.
- 6- تؤثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي، حيث جاء في المرتبة الأولى مقياس المهارات والكفاءة، والمرتبة السادسة مقياس قبول العملاء الجدد والاستمرار مع القدامى.
- 7- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة حول أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي تعزى إلى للمتغيرات الديمغرافية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، دورات في مجال التدقيق، دورات في تكنولوجيا المعلومات).

2-7 التوصيات:

- 1- إيلاء المزيد من العناية اللازمة لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، والنهوض بها إلى المستوى اللائق بها بين المهن، وكذلك أهمية قيام مدققي الحسابات بمواكبة التطورات السريعة في المهنة وتطور تكنولوجيا المعلومات لضمان استمرارية ملائمتها لاحتياجات المجتمع.
- 2- تطوير أداء مدققي الحسابات فيما يتعلق بمخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وطرق التعامل معها وأثرها على جودة عمل المدقق الخارجي، وذلك عبر توفير دورات تدريبية لهم في هذا المجال.
- 3- ضرورة إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهنة في فلسطين وتعديلها بحيث يتم معالجة مواضيع النقص والقصور فيها وبشكل خاص العمل على وضع نصوص قانونية صريحة ومباشرة تلزم مكاتب تدقيق الحسابات بكيفية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتطبيقها بشكل سليم يواكب عملية التطور في كل من تكنولوجيا المعلومات ومهنة التدقيق.
- 4- ضرورة قيام مكاتب التدقيق بكافة السياسات والإجراءات التي تكفل تعريف جميع مدققي المكاتب بمخاطر تكنولوجيا المعلومات ومدى أثرها على جودة عمل المدقق الخارجي.
- 5- ضرورة تطوير الأساليب التقليدية التي يستخدمها المراجع في تنفيذ مهام عملية التدقيق، وخاصة عند العمل في ظل بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، حتى يتمكن من

اكتشاف مشاكل نظام الرقابة الداخلية الخاص بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية محل التدقيق، وحتى يستطيع جمع أدلة الإثبات الإلكترونية.

6- ضرورة قيام المنظمات المهنية لمهنة التدقيق في فلسطين، بصياغة معايير تدقيق توازي المعايير الدولية، بما يضمن تنفيذ مهام عملية التدقيق في ظل بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بكفاءة وفعالية.

7- توجيه المزيد من الدراسات والأبحاث وخاصة في مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على جودة عمل المدقق الخارجي حيث يوجد قصور واضح في هذا المجال والذي يتطلب المزيد من البحوث والدراسات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- أبو كميل، سعد، "تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً،" دراسة تطبيقية"، جامعة القاهرة، 2011م.
- 2- أبو هين، إياد حسن، "العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين"، دراسة حالة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين:الجامعة الإسلامية، غزة، 2005م.
- 3- أرينز، ألفين ولوبك، جيمس "المراجعة مدخل متكامل"، ترجمة محمد الديسطي، مراجعة أحمد حجاج، الرياض، دار المريخ للنشر، 2003م.
- 4- الأهدل، عبد السلام، "العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، دراسة ميدانية، بحث ماجستير، جامعة الجديدة، 2008م.
- 5- البحيصي، عصام، "استكشاف المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة" دراسة تطبيقية"، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص1147-1177، يناير 2011.
- 6- البحيصي، عصام، "نحو تنظيم أفضل لمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في فلسطين دراسة تحليلية لقانون تنظيم مهنة تدقيق الحسابات رقم 2004/9"، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2007م.
- 7- البحيصي، عصام، الشريف، حرية، "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية، العلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد2، ص895-924، 2008م.
- 8- بدران، سناء، "عناصر جودة المراجعة من وجهة نظر مديري الشركات المساهمة، دراسة تحليلية وتطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد الثالث، 1996م.

- 9- جبران، محمد علي، "العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن، الندوة الثانية عشر لسبل تطور المحاسبة في المملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010م.
- 10- جربوع يوسف، حلس سالم، "المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، 2001م.
- 11- جربوع، يوسف، "العوامل المؤثرة على استقلالية وحياد المراجعين الخارجيين في قطاع غزة"، مقبول للنشر في مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد السابع والخمسون، 2004م.
- 12- جربوع، يوسف، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وسبل تضيق هذه الفجوة"، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2004م.
- 13- جربوع، يوسف، "مدى مسئولية الجمعيات المهنية في رقابة الجودة على أعمال مكاتب المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2004م.
- 14- جمعة، أحمد حلمي وآخرون، "نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003م.
- 15- جربوع، يوسف "محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي" دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م.
- 16- جمعة، أحمد، "التدقيق والتأكيد الحديث: المشاكل والمسؤوليات، الأدوات والخدمات، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.

- 17- جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، قائمة عدد مكاتب المحاسبة وتدقيق الحسابات والتوزيع الجغرافي، 2011م.
- 18- جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، ورشة عمل تم عقدها من قبل اللجنة التنفيذية بالجمعية بتاريخ 2005/5/25م.
- 19- الجوهر، كريمة، وآخرون، "أثر مخاطر التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الأردنية"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية- المجلد العاشر- العدد الثاني 2010م.
- 20- حجازي، وجدي حامد، "أصول المراجعة الداخلية، مدخل عملي تطبيقي، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م.
- 21- حجازي، وجدي حامد، "المعايير الدولية للمراجعة شرح وتحليل"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2010م.
- 22- حفناوي، محمد، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2003م.
- 23- جلس سالم، مقداد محمد، "العوامل المؤثرة على أداء مكاتب المحاسبة والتدقيق في فلسطين"، 2000م.
- 24- جلس، سالم، "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2003.
- 25- جلس، سالم، "أهمية التعليم المهني المستمر للمحاسب القانوني في قطاع غزة"، مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد(16)، 2008م.
- 26- جلس، سالم، "واقع مهنة التدقيق في فلسطين"، المحاسب القانوني العربي، العدد (100)، 1997م.
- 27- حماد، أكرم، "واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي بعنوان واقع مهنة المحاسبة في فلسطين وسبل تطويرها"، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007م.

- 28- حمدونة، طلال، حمدان، علام، "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السادس عشر، العدد الأول ص 913-958، يناير 2008م.
- 29- خدّاش، حسام الدين، صيام، وليد، "مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق" دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق الكبرى في الأردن"، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 2، 2003م.
- 30- الدهرواي، كمال الدين، "مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ط 2، 2003م.
- 31- دهمش، رلي، "مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1994م.
- 32- الذنبيات، علي عبد القادر، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية 2009م.
- 33- الذنبيات، علي عبد القادر، "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية"، نظرية وتطبيق، عمان، 2006م.
- 34- الذنبيات، علي، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية (نظرية وتطبيق)"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2010م.
- 35- الذنبيات، علي، "مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن"، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 2، 2003م.
- 36- الساكني، سعد عبد الكريم، العواودة، حنان علي، "مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، دراسات المعلومات، العدد الحادي عشر، مايو 2011م.

- 37- السعدي، ابراهيم، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق في قطاع الشركات الصناعية في الأردن: دراسة ميدانية، "الإدارة العامة، المجلد 50، العدد الأول، 2010م.
- 38- شتيوي، أيمن أحمد، "قياس تأثير بعد الصناعة على دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية الآلية"، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، سبتمبر، 2006م.
- 39- الشريف، محمود مصطفى منصور، "إطار مقترح لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية - دراسة نظرية/تطبيقية"، رسالة ماجستير منشورة، 2010م.
- 40- الضلعي، وهيب، "مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في اليمن"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2004م.
- 41- عبد العال، طارق، "موسوعة معايير المراجعة (شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية)"، الجزء الثاني، "تخطيط أداء عملية المراجعة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م.
- 42- عبد العال، طارق، "موسوعة معايير المراجعة (شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية)"، الجزء الثالث، تقارير المراجع والمجالات الخاصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007م.
- 43- عبد المنعم، صلاح الدين، الرفاعي، لطفي، "نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)"، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الإصدار التاسع، 1996م.
- 44- علي، عبد الوهاب نصر، شحاته، شحاته السيد، "مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م.
- 45- علي، عبد الوهاب نصر، شحاته، شحاته السيد، "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال" دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006م.

- 46- علي، عبد الوهاب نصر، شحاته، شحاته السيد، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م
- 47- قاسم، عبد الرازق، "نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003م.
- 48- كرسوع، أرزاق أيوب محمد، "مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة - فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2008م.
- 49- كلاب، سعيد، "مقومات مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين الواقع والتحديات"، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي بعنوان "واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين وسبل تطويرها، قسم المحاسبة، التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007م.
- 50- لطفي، أمين، "مراجعة وتدقيق نظم المعلومات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005م.
- 51- المبروك، عبد السلام، "الاتجاهات المعاصرة في المراجعة وأثرها على تطور المهنة في دولة قطر، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2008م.
- 52- محمد، سامي، "نموذج مقترح لقياس وضغط جودة الأداء المهني في المراجعة، دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، رسالة دكتوراة، 2003م.
- 53- موسكوف، ستيفين، سيمكن، مارك، "نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002م.

- 54- مشتهي، صبري، وآخرون، "مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي دراسة مقارنة على المصارف الأردنية والفلسطينية المدرجة ببورصتي عمان ونابلس"، مجلة دراسات للعلوم الإدارية - الجامعة الأردنية، العدد 1، المجلد 38، كانون الثاني، 2011م.
- 55- الناظر كامل، مهنا عبد الناصر، "واقع مهنة المحاسبة في فلسطين"، دليل المحاسب الفلسطيني، جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، الإصدار الأول، 1999م.
- 56- الهيني، إيمان، "دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن. دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في الأردن"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 25، العدد الثامن، 2011م.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- 1- Abu-Musa, Ahmad A. (2001), "Evaluating The Security of Computerized Accounting Information Systems: An Empirical Study on Egyptian Banking Industry", PhD. Thesis, Aberdeen University, UK.
- 2- Abu-Musa, Ahmad A. (2004), "Important Threats to Computerized Accounting Information Systems: An empirical Study on Saudi Organizations" Pubic Administration, A Professional Quarterly Journal Published by The Institute of Public Administration Riyadh, Saudi Arabia, (Vol. 44, No. 3), pp.1-65.
- 3- Abu-Musa, Ahmad A. (2006), " Evaluating the Security Controls of CAIS in Developing Countries. The Case of Saudi Arabia", The International Journal of Digital Accounting Research 25,Vol. 6, N. 11, 2006, pp. 25-64,ISSN: 1577-8517
- 4- Loch, Karen D., Houston H. Carr and Merrill E. Warkentin (1992), "Threats to Information Systems: Today's Reality ,Yesterday's Understanding", MIS Quarterly, (June), pp. 173 -186.
- 5- Ryan, S. D. and B. Bordoloi (1997), "Evaluating Security Threats in Mainframe and Client / Server Environments", Information &Management, (Vol. 32, Iss. 3), pp. 137 - 142.
- 6- Tittanene A,(2001) The Role of User Support Services in modern Auditing.(online),available:<http://hsb.baylor.edu/ramsower/ais.ac.97//papers/tiittan.htm>.
- 7- Whitman Michael E. (2003), "Enemy at the Gate: Threats to Information Security", Communication of the ACM, (Vol. 46, Iss.8), pp. 91-95.
- 8- Grand, charled,(2002) Information technology On Auditing, IIA, April 28,IT Auditor ,P4.
- 9- Lawrence, Richter, "Risky Business Team With Audit Committee To Tackle With IT Security Needs", Journal Of Accountancy, June 2002. p26

10- Malami A, Zainol Z, Nelson SH,(2012), "Security threats of computerized banking systems(CBS): the manager s' perception in Malayisa",International Journal of Economics and Finance studies Vol 4,No 1. 2012 ISSN: 1309-8055

ثالثاً: القوانين واللوائح:

1. اللائحة التنفيذية لقانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني رقم (9) لسنة 2004م.
2. قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات رقم (10) لسنة 1961م.
3. قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004م.
4. النظام الداخلي لجمعية المدققين القانونيين الفلسطينيين.
5. النظام الداخلي لجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين.
6. مجلة الوقائع الفلسطينية العدد (52) يناير 2005م.

رابعاً: مواقع انترنت:

1. موقع جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية <http://www.paaa.ps>.
2. موقع جمعية المدققين القانونيين الفلسطينيين – غزة <http://www.pacpaps.com>.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1) : قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

ملحق رقم (2) : الاستبانة

ملحق رقم (3) : قائمة المكاتب التي يعمل بها مدققون

معتمدون

ملحق رقم (1)
قائمة بأسماء المحكمين

م	الإسم	الوظيفة	جهة العمل
1.	د.علي عبد الله شاهين	مساعد نائب رئيس الجامعة الإسلامية للشئون الإدارية	الجامعة الإسلامية- غزة
2.	د. حمدي زعرب	نائب عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية- غزة
3.	د. نافذ بركات	مدرس في كلية التجارة	الجامعة الإسلامية- غزة
4.	د. صبري مشتهدى	مدرس في كلية التجارة	جامعة القدس المفتوحة - غزة
5.	د. اسكندر نشوان	مدير تدقيق	شركة نشوان للمحاسبة والمراجعة
6.	د. بشارة الخوري	مدير عام الحكومة الإلكترونية	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
7.	أ. حازم عليان	مدقق	شركة ارنست ويانغ

المحور الأول: معلومات تتعلق بالشخص الذي قام بتعبئة الاستبانة:

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة:

1. العمر:

أقل من 30 سنة من 30 – أقل من 40 سنة 40 سنة فأكثر

2. المؤهل العلمي

دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه

3. التخصص العلمي

محاسبة علوم مالية ومصرفية إدارة أعمال

4. الشهادات المهنية (العربية والأجنبية):

ACCA البريطانية CPA الأمريكية ACPA العربية
 بدون P.C.P.A الفلسطينية

5. المسمى الوظيفي:

صاحب أو شريك مكتب التدقيق مدقق حسابات رئيسي
 مدير تدقيق الحسابات مساعد مدقق الحسابات

6. عدد سنوات الخبرة العملية في مزاولة مهنة التدقيق:

أقل من 5 سنوات من 5-أقل من 10 سنة
 10-أقل من 15 سنة 15 سنة فأكثر

7. عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال التدقيق خلال الثلاث سنوات الماضية:

3-1 دورة 5-3 دورة 5 فأكثر

8. عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الثلاث سنوات الماضية:

3-1 دورة 5-3 دورة 5 فأكثر

المحور الثاني: معلومات تتعلق بمكتب التدقيق

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة:

9. تاريخ تأسيس المكتب

أقل من 5 سنوات من 5-أقل من 10 سنة

10-أقل من 15 سنة 15 سنة فأكثر

10. الإطار القانوني للمكتب

منشأة فردية شركة عادية

11. عدد العاملين في المكتب :

أقل من 3 أشخاص من 3-5 أشخاص

من 6-8 أشخاص 9 أشخاص فأكثر

12. هل يوجد بالمكتب دائرة (قسم) خاص مسئول عن رقابة جودة أعمال التدقيق

نعم لا

13. هل يقوم المكتب بإجراءات فحص رقابة جودة أعمال التدقيق

نعم لا

الفرضية الرئيسية الأولى: تؤثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

أ- تؤثر المخاطر البشرية (النتيجة عن العاملين داخل المنشآت الخاضعة للتدقيق) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي

الرقم	المتغير	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1.	تؤثر مخاطر ضعف كفاءة الموظفين مستخدمي الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي					
2.	تؤثر المخاطر الناتجة عن عدم كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية (كإجراءات الفصل بين الوظائف وتحديد الصلاحيات.... الخ) على جودة عمل المدقق الخارجي					
3.	يؤثر الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق على جودة عمل المدقق الخارجي					
4.	تؤثر مخاطر الإدخال المتعمد لبيانات غير سليمة من قبل العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي					
5.	تؤثر مخاطر التدمير المتعمد لبيانات غير سليمة من قبل العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي.					
6.	تؤثر مخاطر تبادل كلمات المرور فيما بين العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي					
7.	تؤثر مخاطر إصدار أوامر للحاسب بطريقة خاطئة بسبب نقص الخبرة والتدريب على جودة عمل المدقق الخارجي					

ب- تؤثر المخاطر البيئية (الناتجة عن الظروف الطبيعية وغير الطبيعية) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

الرقم	المتغير	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1.	تؤثر مخاطر عدم وجود مصادر طاقة بديلة في حالة انقطاع التيار الكهربائي على جودة عمل المدقق الخارجي					
2.	تؤثر مخاطر تعطل الأجهزة وعدم وجود خطط بديلة على جودة عمل المدقق الخارجي					
3.	تؤثر مخاطر عدم وجود البيئة المناسبة للحاسوب (التكييف، التهوية، الرطوبة... الخ) على جودة عمل المدقق الخارجي					
4.	تؤثر مخاطر عدم إجراء الصيانة الدورية لأجهزة الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي					

ت- تؤثر مخاطر الوصول (للأجهزة أو البيانات) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي

الرقم	المتغير	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1.	تؤثر مخاطر الوصول غير المصرح به لغرفة الحاسوب الآلي وأجهزة الحاسوب من قبل العاملين على جودة عمل المدقق الخارجي					
2.	تؤثر مخاطر الوصول غير المصرح به للبيانات أو للنظام من قبل أطراف خارجية (قراصنة الحاسوب) على جودة عمل المدقق الخارجي					

موافق بدرجة					المتغير	الرقم
كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً		
					يؤثر طمس أو إخفاء أو تدمير بنود معينة من الحسابات على جودة عمل المدقق الخارجي	3.
					سرقة البيانات أو المعلومات	4.
					تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها.	5.

ث - تؤثر مخاطر الفايروسات المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة المدقق الخارجي:

موافق بدرجة					المتغير	الرقم
كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً		
					تؤثر مخاطر عدم وعي الإدارة للفيروسات وآثارها في دقة المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي	1.
					تؤثر المخاطر الناتجة عن فيروسات الحاسوب مثل محو إتلاف ملفات البيانات، وإتلاف ملفات البرامج وأنظمة تشغيل الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي	2.
					تؤثر مخاطر البيانات المحولة عبر شبكات الحاسوب على جودة عمل المدقق الخارجي	3.
					يؤثر عدم توفر الحماية الكافية ضد مخاطر فيروسات الكمبيوتر على جودة عمل المدقق الخارجي	4.
					يؤثر عدم الوعي الكافي لدى الموظفين بضرورة فحص أي البرامج أو الأقراص الممغنطة الجديدة عند إدخالها إلى أجهزة الكمبيوتر على جودة عمل المدقق الخارجي	5.

الفرضية الثانية الرئيسية: تؤثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي

الرقم	المتغير	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
أولاً						المتطلبات المهنية
1.	تتأثر استقلالية المدقق ومدى حياديته بمخاطر تكنولوجيا المعلومات					
2.	تتأثر العناية المهنية المبذولة في تنفيذ مهمة التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات					
3.	يتأثر التزام المدقق بأخلاقيات مهنة التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات					
ثانياً						المهارات والكفاءة
1.	تتأثر قدرات المدقق الخارجي بالمعرفة الكافية بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بمخاطر تكنولوجيا المعلومات					
2.	تتأثر قدرة المدقق على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية بمخاطر تكنولوجيا المعلومات					
3.	تتأثر الخبرة العلمية والعملية في تكنولوجيا المعلومات بمخاطر تكنولوجيا المعلومات					
4.	تتأثر برامج التدقيق المعتمدة لعملية التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات					
5.	تتأثر نوعية وطبيعة الإجراءات المتبعة لفحص الحسابات وتوثيقها بمخاطر تكنولوجيا المعلومات					

موافق بدرجة					المتغير	الرقم
كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً		
					يتأثر حجم أدلة الإثبات وأنواعها وقوتها بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	.6
					الإشراف	ثالثاً
					تتأثر طريقة الإشراف وتوزيع المهام على مساعدي المدققين بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	.1
					يتأثر الأسلوب المتبع في الإشراف على عمليات التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	.2

					التشاور	رابعاً
موافق بدرجة					المتغير	الرقم
كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً		
					تتأثر نوعية الاستشارات التي يتم تقديمها والأشخاص المخولون بها بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	1.
					قبول عملاء جدد والاستمرار مع القدامى	خامساً
					يتأثر أسلوب تقييم العملاء القدامى، وقبول عملاء جدد بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	1.
					الرقابة	سادساً
					يتأثر الأسلوب المتبع في تقويم أعمال مساعدي المدققين بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	1.
					تتأثر مراقبة مدى ملائمة وفعالية سياسات وإجراءات رقابة الجودة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات	2.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا،،،،،

الباحثة

رائدة ابراهيم أبو عطوي

ملحق رقم (3)

مكاتب المدققين المعتمدة بجمعية المحاسبين والمدققين الفلسطينية

م	رقم المكتب	إسم المكتب	إسم صاحب المكتب	رقم العضوية	العنوان
1.	94-002	مكتب نبيل فروانة للمحاسبة والمراجعة	نبيل سالم سعيد فروانة	233	غزة - الصبرة شارع عثمان بن عفان ص ب 5207
2.	94-003	مكتب النور للمحاسبة والمراجعة	زهير وجيه السقا	115	غزة الزيتون شارع دير اللتين
3.	94-004	مكتب الهدى للمحاسبة والمراجعة	منذر غازي البردويل	30	رفح شارع البحر
4.	94-005	شركة مكتب دار المحاسبة للمحاسبة والمراجعة	رفعت حمودة قودير عبد الناصر الإسي	69 57	شارع عمر المختار عمارة فهمي أبو شعبان مقابل سوق فراس
5.	94-006	مكتب الخطيب للمحاسبة والمراجعة	زياد سليم علي الخطيب	241	غزة الدرج شارع الوحدة
6.	94-008	مكتب الوحدة للمحاسبة والمراجعة	محمد عيد / أحمد حسن تحتحت	112	غزة - البلد شارع الوحدة
7.	94-013	مكتب الأهرام للمحاسبة والمراجعة	مخيمر محمد خليل أبو زيد	212	غزة - الرمال عمارة كاظم
8.	94-015	مكتب اليرموك للمحاسبة والمراجعة	وليد عطا محمد البايض	1222	غزة - الرمال مقابل برج القدس
9.	94-016	الوفاء وشركائهم للمحاسبة والمراجعة	صلاح عبد محمود أبو وطفة عبد الحكيم محمد أبو دغيم	521 180	غزة - الرمال الجندي المجهول مقابل برج بنك فلسطين رام الله - شارع يافا المنطقة الصناعية مقر وزارة الحكم المحلي سابقاً
10.	94-018	مكتب بدر الدين للمحاسبة والمراجعة	شهادة مصطفى بدر الدين	166	غزة - الرمال مركز نعمة التجاري

م	رقم المكتب	إسم المكتب	إسم صاحب المكتب	رقم العضوية	العنوان
.11	94-023	مكتب حسام الدين عويضة للمحاسبة والمراجعة	حسام الدين إبراهيم عويضة	156	غزة _ البلد شارع الوحدة قرب مدرسة الزهراء الثانوية
.12	94-024	مكتب الرباط للمحاسبة والمراجعة	نائل فتحي محمود النديم		برج نعمة التجاري
.13	94-028	مكتب عبد الحكيم العلمي للمحاسبة والمراجعة	عبد الحكيم عبد اللطيف العلمي	6	غزة _ الرمال عمارة ضيا زادة
.14	94-029	مكتب سبيل للمحاسبة والمراجعة	حسين على حسن أبو سلمية	262	غزة _ الرمال ش. عبد القادر الحسيني
.15	94-030	مؤسسة حمادة للمحاسبة والمراجعة	نهاد أحمد عبد المعطي حمادة	337	غزة _
.16	94-031	المكتب العصري للمحاسبة والمراجعة	فارس محمد عبد الرحمن كريزم	374	غزة _ الرمال شارع الثلاثيني
.17	94-033	مكتب علاء الدين للمحاسبة والمراجعة	علاء الدين عبد الحميد البليبيسي	1144	غزة _ الرمال مقابل أبو خضرة
.18	94-034	مكتب الغول للمحاسبة والمراجعة	صلاح علي الغول	52	رفح مقابل الجندي المجهول
.19	94-035	مكتب صافي و أبو شعبان للمحاسبة والمراجعة	وليد عوني أو شعبان خالد محمد صافي	931 1623	غزة _ الرمال مقابل الجندي المجهول
.20	94-036	مكتب سلسبيل للمحاسبه والمراجعة	أحمد محمد صالح	727 795	غزة _ الصبرة شارع أبو بكر الصديق
.21	95-042	مكتب تيسير داوود الصايغ للمحاسبة والمراجعة	تيسير داوود الصايغ	176	غزة _ الرمال شارع الوحدة عمارة ضبيط
.22	95-043	مكتب عبد المالك صيام للمحاسبة والمراجعة	عبد المالك سالم صيام	1531	غزة _ الرمال مسجد العباس
.23	95-044	مكتب الخبراء العرب للمحاسبة والمراجعة	ماجد حسين كريزم	333	غزة ش. عمر المختار عمارة السقا
.24	95-045	مكتب ابو خليل الخروبي للمحاسبة	هنادي يوسف خليل الخروبي	124	غزة الدرج بني عامر خلف مدرسة الزهراء

م	رقم المكتب	إسم المكتب	إسم صاحب المكتب	رقم العضوية	العنوان
		والمراجعة	خليل يوسف خليل الخروبي		
.25	95-050	مكتب عطية قرمان للمحاسبة والمراجعة	عطية مسلم قرمان	531	النصيرات
.26	95-051	مكتب المنار للمحاسبة والمراجعة	فوزي محمود حسين صالح	159	غزة - الرمال شارع عمر المختار عمارة السوسي
.27	96-054	شركة مؤسسة فلسطين للمحاسبة والمراجعة	جهاد عمر علي الطويل مروان عطية الشيخ	170 601	غزة - الزيتون
.28	96-055	مكتب شعاع للمحاسبة والمراجعة	صلاح خليل علي الأشقر	352	غزة - البلد شارع عمر المختار
.29	96-056	المكتب القانوني سلامة القيشاوي للمحاسبة والمراجعة	سلامة عبد الغفور القيشاوي سليم عبد الغفور القيشاوي	108	غزة - الرمال تقاطع شارع الوحدة مع النصر منزل رقم 54 / 218
.30	96-057	شركة طلال أبو غزالة وشركاه للمراجعة	زهير كامل الناظر،	432	غزة - الرمال بالقرب من انصار
.31	96-058	شركة نشوان للمحاسبة والمراجعة	إسكندر محمود نشوان	947	غزة شارع الوحدة
.32	95-060	مكتب خبراء الزيتون للمحاسبة والمراجعة	فوزي جمعة حامد الخولي	435	غزة - الزيتون عسقلية شارع البساتين مبنى الأوقاف
.33	96-062	مكتب عبد الجليل شعلان للمحاسبة والمراجعة	عبد الجليل إبراهيم شعلان	312	غزة الشيخ رضوان
.34	96-068	مكتب العباس للمحاسبة والمراجعة	فرج الله فهمي مرتجي	339	غزة الرمال قرب مسجد العباس
.35	95-070	مكتب محمد غراب للمحاسبة والمراجعة	محمد عبد الرحمن غراب	5	النصيرات المخيم الجديد
.36	96-072	مكتب الشرق الأوسط (ترك وشركاه) للمحاسبة والمراجعة	إيهاب أنور الترك سفيان حمادة الترك محمد كمال زين الدين	1501 1318 1502	غزة - الرمال شارع الشهداء برج فلسطين الدور الخامس شقة رقم 27

م	رقم المكتب	إسم المكتب	إسم صاحب المكتب	رقم العضوية	العنوان
.37	96-073	مكتب المجد للمحاسبة والمراجعة	نبيل محمود الجماسي	966	غزة - البلد شارع فهمي ببيك
.38	96-074	مكتب حنين للمحاسبة والمراجعة	عبد الرؤوف موسى غين	309	غزة - الرمال شارع القادسية
.39	96-076	سابا وشركاهم للمراجعة	عدنان رشيد عوض	139	غزة مركز نعمة التجاري
.40	96-077	مجموعة الأعرج للمحاسبة والمراجعة	على عبد الرحمن الأعرج	150	غزة - النصر شارع كمال ناصر خلف مستشفى العيون
.41	97-079	مكتب إيهاب للمحاسبة والمراجعة	حسني شعبان حسن صادق	281 1462	خانيونس شارع جمال عبد الناصر
.42	97-081	مكتب نصار للمحاسبة والمراجعة	حسن محمود نصار	87	غزة - الشيخ رضوان ش. الجلاء
.43	97-085	مكتب أبو سمرة للمحاسبة والمراجعة	إبراهيم أبو سمرة	1792	غزة - الزيتون شارع كشكو
.44	97-086	مكتب الرحمة للمحاسبة والمراجعة	حسام نعيم حسن النفار	1922	خانيونس ش. مدرسة هارون الرشيد
.45	97-088	مجموعة الغد للمحاسبة والمراجعة	يحيى مصطفى رجب أبو جبل كمال إبراهيم المدينة	976 839	غزة - الرمال مقابل الشفاء
.46	97-089	مؤسسة البراق للمحاسبة	هشام إبراهيم كريم	669	غزة الرمال
.47	97-090	مكتب ماهر أبو شعبان للمحاسبة والمراجعة	أحمد ماهر عبد الرافع أبو شعبان	1085	غزة الرمال شارع الصناعات
.48	97-092	مكتب الشرق للمحاسبة والمراجعة	ماجد محمد نصر الله الشيخ عيد	617	رفح بجوار الجوازات
.49	98-096	مكتب قويدر للمحاسبة والمراجعة	حسن خليل مصطفى قويدر	355	غزة - الدرج شارع الصحابة
.50	98-098	مكتب العودة للمحاسبة والمراجعة	على إسماعيل محمود كباجة	763	دير البلح الشارع العام
.51	99-099	مكتب محمد أبو شعبان للمحاسبة والمراجعة	محمد شعبان أبو شعبان	1947	غزة - الثلاثيني شارع الرئيس بجوار محافظة غزة

العنوان	رقم العضوية	إسم صاحب المكتب	إسم المكتب	رقم المكتب	م
خانيونس حي الأمل ش. المدرسة	2289	محمد عبد الله على ابو يوسف	مكتب أبو يوسف للمحاسبة والمراجعة	99-100	.52
رفح الشارع العام مقابل بلدية رفح عمارة عزمي زعرب	479	محمد عبد العزيز محمد دهليز	مكتب غرناطة للمحاسبة والمراجعة	99-101	.53
غزة - ميدان الجلاء شارع القتال	2332	بسام محمود محمد أحمد	مؤسسة كنعان للمحاسبة والمراجعة	99-102	.54
غزة - الصبرة خلف سينما النصر مقابل شركة قصر المفروشات	200 127	نبيل حسن شعبان النونو صبحي رشدي الخروبي	مكتب الخروبي وشركاه للمحاسبة والمراجعة	99-106	.55
غزة النصرش. محمد يوسف النجار	407	حسين عوني عاشور	مكتب البراء للمحاسبه والمراجعة	2004/114	.56
غزة الرمال ش الشهداء	2823	انور محمد ابو دون ابراهيم محمد لولو	شركة انور ابو دون وشريكة	2004-116	.57
غزة بيت لاهيا حي الامل	3148	سعيد مصطفى معروف	مكتب حيفا للمحاسبة	2004-120	.58
الرمال الجنوبي- غزة	2254	نعيم اسماعيل حسني عزارة	مكتب طيبة للمحاسبة والمراجعة	2006/125	.59
غزة- عمر المختار	1802	ناهض عثمان حبوش	مكتب القدس للمحاسبة والمراجعة	2006/129	.60
غزة الرمال _ عمر المختار	1822	خالد ابو صويس	مكتب الوليد للمحاسبة والمراجعة	2008/131	.61
جباليا _ شارع القدس	1073	طلال الزين	مكتب طلال الزين للمحاسبة والمراجعة	2008/132	.62
مقابل السرايا	3109	فاتن قابل ابو حزين/حسان	مكتب العالمية للمحاسبة والمراجعة	2009/135	.63
الصبرة	4196	ربا زياد منيب اوبغزلة	شركة ابوغزلة للخدمات الاستشارية والمالية	2009/136	.64
خانيونس البلد	3556	اسعد عبدالرحمن كلاب	مكتب الاسعد للمحاسبة	2009/137	.65
جباليا - شارع البحر	1526	امين محمود يوسف صالح	مكتب الميزان للمحاسبة	2009/138	.66
غزة - خلف محافظة غزة	3406	جودت منذر الرئيس	مكتب أورينت للمحاسبة	2009/139	.67
غزة شارع عمر المختار مقابل بنك فلسطين-	2406	رأفت حسين مطير	شركة مطير وعلمي وشركاهم	2009/140	.68

العنوان	رقم العضوية	إسم صاحب المكتب	إسم المكتب	رقم المكتب	م
عمارة أبو ثريا	260	محمود نافذ العلمي			
غزة النصر شارع جامعة القدس المفتوحة	5684	سعاد عبد الكريم عزيز	مكتب اللؤلؤة للمحاسبة	2009/141	.69
غزة الرمال شارع الوحدة	2413	محم سعيدي مطر	مكتب كيدار للمحاسبة	2009/142	.70
غزة شارع عز الدين القسام - مفترق حميد	173	أمين عبد الجواد حميد	مكتب المحاسبون المتحدون	2009/143	.71
غزة		نائل عيسى الحداد لؤي عبدالله علي	شركة الراي للمحاسبة	144-2010	.72
غزة الرمال		د/ سالم حلس د/ علي شاهين د/ يوسف عاشور - د/ محمد مقداد	مكتب ابن خلدون الدولية للاستشارات	146-2010	.73
خان يونس - حي الأمل - شارع الترنس	3224	سماح أبو غلوة	مكتب أبو غلوة للمحاسبة والتدقيق	2010/147	.74
خان يونس البلدد شارع جلال	2781	منار خلف الله	مكتب المتميز للمحاسبة	148/2011	.75
غزة الصبرة شارع جمال عبد الناصر	1912	نادر عدنان سكيك	مكتب سكيك للمحاسبة	2011/149	.76
غزة الكرامة شارع الزهور	1475	علي يوسف محمد عطوه	مكتب عطوه للمحاسبة	2011/150	.77
غزة - منتزه البلدية - عمر المختار	5874	حاتم محمد محمد مطير	مكتب بيت المقدس للمحاسبة	2011/151	.78
دير البلح - الوسطى - شارع الرشيد	1695	حسين محمد حسين الهباش	مكتب الهباش للمحاسبة والمراجعة	2012/152	.79
دير البلح - الوسطى - الشارع العام	6460	أحمد محمد عبد الرحمن شاهين	مكتب شاهين للمحاسبة	2012/153	.80
غزة - تل الهوا - شارع بيروت	521 1601 4300	صلاح عبد أبو وطفه - هاني خليل حسام أبو وطفه	الوفاء وشركاه للمحاسبة والمراجعة	2012/154	.81